الدفاع الوطني اللبناني

LEBANESE NATIONAL DEFENSE

الأطر القانونية لاستخدام الأنظمة البحرية العسكرية غير المأهولة

العرب بين التحديث والحداثة

مئة عامٍ من المسيرة... لا تُختصر بصفحاتٍ: منظمة العمل الدولية تحتفل بيوبيلها المئوي

مجلة الدفاع الوطني اللبناني
LEBANESE NATIONAL DEFENCE
العدد مئة وعشرة – تشرين الأول ٢٠١٩

مئة عام على إعلان لبنان الكبير

لا يزال إعلان لبنان الكبير منذ العام ١٩٢٠ ذكرى تاريخية لانطلاق نضال اللبنانيين في سبيل وطن حر جامع مستقل. في ذلك الزمان، بدأ لبنان الذي نعرفه اليوم يتكوّن بعد أن ضُمّتْ أراض واسعة في البقاع والشمال والجنوب إلى متصرفية جبل لبنان الذاتية الحكم، وباتت صورة الحفل الذي أقيم في تلك المناسبة في قصر الصنوبر للجنرال الفرنسي غورو يحيط به رؤساء الطوائف الروحية من محفوظات الذاكرة الوطنية.

وسرعان ما بدأت فكرة الكيان اللبناني تتبلور عند الأطراف، فصمم اللبنانيون على مواكبة التطوّرات المتسارعة، والنهوض بالمسؤوليات التي تفرضها المرحلة، وعقدوا الميثاق الوطني الذي أكد معادلة الوطن اللبناني المستقل، وثبّت انتماء جميع أبنائه إليه بشكل نهائي.

ذلك هو المسار الذي أوصل اللبنانيين في العام ١٩٤٣ إلى نيل استقلالهم وإنهاء الانتداب الفرنسي، متطلّعين إلى بناء مستقبل زاهر لهم وللأجيال المقبلة، وهو مسار ما كان ليتم لولا الإيمان العميق لدى اللبنانيين بالوحدة الوطنية وإرادتهم الراسخة في العيش المشترك.

وإذ تمّر بلادنا بمرحلة دقيقة حافلة بالتحديات الاجتماعية والاقتصادية والأمنية، لا بدّ لجميع المواطنين من العودة إلى الأسس التي أرسوها في العام١٩٢٠ وما تلاه، والحرص على خير بلادهم ومصلحتها، فيكون كل تحرك أو نشاط مطلبيّ منضبطاً تحت سقف القانون وحماية الأملاك العامة وصون مؤسسات الدولة.

قيادة الجيش واثقة كل الثقة بوعي اللبنانيين وحسّ المسؤولية لديهم، وعازمة على أن تبقى متمّمة لواجباتها، ستبقى على قدر آمال الوطن وأبنائه.

العميد علي قانصو
مدير التوجيه

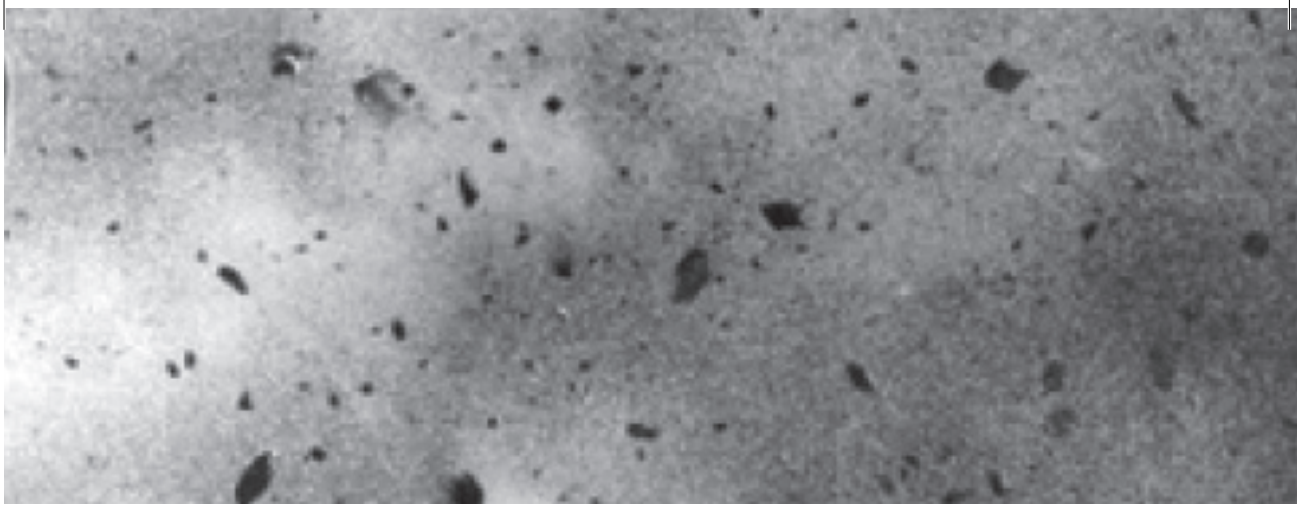

الهيئة الإستشارية

أ.د. عدنان الأمين	أ.د. ميشال نعمة	أ.د. نسيم الخوري
أ.د. طارق مجذوب	العميد (ر.م.) نزار عبد القادر	أ. د. عصام مبارك

رئيس التحرير: أ.د. عصام مبارك سكرتيرة التحرير: الرقيب جيهان جبّور

شروط النشر

١- «الدفاع الوطني اللبناني» مجلة فصلية تعنى بالأبحاث والدراسات الفكرية والعسكرية، وسائر النشاطات الثقافية ذات الاختصاص.

٢- تشترط المجلة في الأعمال الواردة عليها ألا تكون قد نشرت سابقًا أو مقدمة للنشر في مطبوعات أخرى.

٣- تشترط المجلة في الأعمال المقدمة إليها، الأصالة والابتكار ومراعاة الأصول العلمية المعهودة، خصوصًا ما يتعلق منها بالإحالات والتوثيق وذكر المصادر والمراجع. كما نتمنى على الكاتب أن يُرفق عمله ببيان سيرة C.V. (التخصّص، الدرجة العلمية، المؤلفات، الخ.) وبملخص لمقاله المرسل بالإنكليزية أو بالفرنسية.

٤- المجلة محكّمة وتحيل الأعمال المقدمة إليها قبل نشرها على لجنة من ذوي الاختصاص تقرر مدى صلاحية هذه الأعمال للنشر.

٥- تُعلِم المجلة الكاتب خلال شهرين من تسلمها عمله ما إذا كان مقرَّرًا للنشر، محتفظة بخيار إدراجه في العدد الذي تراه مناسبًا. كما تحتفظ المجلة بحقها في أن تقترح على الكاتب إجراء أي تعديلات في النص تزكيها هيئة التحكيم.

٦- تتوقع المجلة في الكتابات المرسلة أن تكون مطبوعة أو مكتوبة بواسطة Microsoft Word وأن يكون حجم المقال ما بين ٦٠٠٠ و٦٥٠٠ كلمة.

٧- تعتبر «الدفاع الوطني اللبناني» جميع ما يُنشر فيها ناطقًا باسم أصحابه، ولا يعبر بالضرورة عن رأي المجلة أو قيادة الجيش.

٨- تحتفظ المجلة بجميع حقوق النشر والتوزيع، ولا يجوز الإقتباس من المواد المنشورة كليًا أو جزئيًا إلّا بإذن منها.

• **الأبحاث المنشورة في أعداد «الدفاع الوطني اللبناني» متيسرة على موقع:** ***www.lebarmy.gov.lb www.lebanesearmy.gov.lb***

عنوان المجلة	:	قيادة الجيش اللبناني. مديرية التوجيه. اليرزة. لبنان. هاتف: ١٧٠١
العنوان الالكتروني	:	tawjih@lebarmy.gov.lb & tawjih@lebanesearmy.gov.lb
السعر	:	٥٠٠٠ ليرة لبنانية.
الاشتراك السنوي	:	في لبنان : ١٠٠,٠٠٠ ليرة لبنانية. *
		في الخارج : ١٥٠ دولارًا أميركيًا. *
الاعلانات والاشتراكات	:	مجلة «الدفاع الوطني اللبناني».
التوزيع	:	شركة ناشرون لتوزيع الصحف والمطبوعات ش.م.م.

* بدل الإشتراك السنوي يتضمّن الرسوم البريدية

المحتويـات

العدد مئة وعشرة– تشرين الأول ٢٠١٩

الأطر القانونية لاستخدام الأنظمة البحرية العسكرية غير المأهولة

العقيد الركن البحري علي حمية ٥

العرب بين التحديث والحداثة

أ.د. نسيم الخوري ٣٥

مئة عامٍ من المسيرة... لا تُختصر بصفحاتٍ: منظمة العمل الدولية تحتفل بيوبيلها المئوي

د. روزالين مبارك ٦٥

ملخصات ..... ٩١ – ٩٥

الأطر القانونية لاستخدام الأنظمة البحرية العسكرية غير المأهولة

العقيد الركن البحري علي حمية *

المقدّمة

تُعدّ الأنظمة البحرية غير المأهولة Unmanned Maritime Systems-UMSs فئة فرعية مهمة من الأنظمة العسكرية غير المأهولة.

يدور الكثير من النقاش حول استخدام الأنظمة الجوية والبرية غير المأهولة، وبشكلٍ أقل حول الأنظمة العاملة فوق سطح المياه أو تحتها. لقد جذب استخدام الأنظمة غير المأهولة في القتال الانتباه على نطاق واسع في المجتمع القانوني، وتركّز الكثير من الاهتمام والمناقشات حول استخدام الأنظمة الجوية من دون طيّار، والأرضية من دون طاقم لإجراء ما يسمى بعمليات القتل المستهدف بهدف النيل من أهداف ذات قيمة عالية ومكافحة التفجيرات في المناطق المأهولة[1]، كما

*ضابط في الجيش اللبناني

١- Michael N. Schmitt, "Narrowing the International Law Divide: The Drone Debate Matures", Yale Journal of International Law Online, Vol. 39, 2014.

أدّى استخدام تلك الأنظمة إلى اعتماد القوات المسلحة للعديد من الدول بشكلٍ متزايد عليها لأغراض الاستخبارات والمراقبة والاستطلاع ISR- Intelligence, Surveillance and Reconnaissance، وغيرها من جوانب الخدمات اللوجستية العسكرية.

إنّ استخدام هذه الأنظمة يختلف كثيرًا عن نظيراتها الجوية والبرية، ففي عمليات الأمن البحري المستقبلية سيكون استخدام هذه الأنظمة كبيرًا للغاية، كونها تقوم بشكلٍ كبير بزيادة قدرات المراقبة للقوات البحرية، وتساهم في مكافحة القرصنة، تجارة المخدرات، مكافحة تهريب أسلحة الدمار الشامل وعمليات اللاجئين. أما في الحروب البحرية فهي واعدة بشكلٍ خاص، فيما يتعلّق بتحسين قدرات المنع البحري والحرب المضادة للغواصات والألغام وتعزيزها، كما أنّه من المرجح أن تثبت الأنظمة البحرية غير المأهولة أنّها لا تقدَّر بثمنٍ في الحفاظ على أمن الممرات البحرية الهشّة، التي يعتمد عليها ازدهار الاقتصاد العالمي.

تتناول هذه المقالة الحالة التكنولوجية والفنية للأنظمة البحرية غير المأهولة Unmanned Maritime Systems-UMSs بشرحٍ مسهب عن خصائصها ومهامها المحتملة، ثم تبحث في المسائل القانونية المرتبطة بها، بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار UNCLOS-United Nation Convention Law Of the Sea، وباقي الاتفاقيات الدولية إلى جانب الحقوق والواجبات التي قد تترتب على استخدامها للأغراض العسكرية، وفي أثناء حدوث أعمال عدائية، بعدها ينتقل الاهتمام إلى تحليل كيفية تحكُّم مبدأ الحياد في أنشطتها في أثناء النزاعات الدولية المسلحة. على الرغم من أنّ المسائل المتعلّقة بأنشطتها المدنية مطروحة أيضًا للبحث، إلا أنّه لم يتم بذل أي جهد لتطوير النصوص القانونية التي ترعى استخدام هذه الأنظمة، وبما أنّ الولايات المتحدة هي الرائدة حاليًا في تطوير الأنظمة البحرية غير

المأهولة واستخدامها، وكونها لم توقِّع على اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، فإنّه سيتم الإشارة إلى أنظمتها بهدف التوسع في التحليل.

ليس من الواضح حتى الآن ما إذا كانت الأنظمة البحرية غير المأهولة تتمتّع بنفس الوضع كالسفن Ships، بحسب تصنيفات اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار UNCLOS، وحتى لو كان ذلك فمن غير المحتمل أن يتم تصنيف هذه الأنظمة على أنّها سفن حربية Warships، ومع ذلك فإنّ استخدامها لا يُستبعد في زمنَي السلم أو الحرب.

الفصل الأول: الأنظمة البحرية غير المأهولة Unmanned Maritime Systems أنواعها ومهامها

الأنظمة البحرية غير المأهولة Unmanned Maritime Systems- UMSs ليست ظاهرة جديدة تمامًا، لكنّها أصبحت في القرن الواحد والعشرين موضوع تقدُّم تكنولوجي عدواني كبير.

تقدِّم الأنظمة البحرية غير المأهولة عددًا من المزايا، تجعلها تتقدّم على الأنظمة المأهولة، من بينها الكلفة المنخفضة والقدرة على التحمّل، أي القدرة على تنفيذ المهام والمثابرة في منطقة العمليات، كما أنّها تسمح بتغطيةٍ أكبر لعمليات Intelligence, Surveillance and Reconnaissance (ISR)، والقدرة على العمل مع سمة هامة هي التخفي الشبح، لكن لها عيوبًا بالنسبة للأنظمة المأهولة، فهي أكثر اعتمادًا على الاتصالات بمعنى أنّ فقدان رابط الاتصالات قد يؤدي أحيانًا إلى تعطيلها تمامًا، أو على الأقل إضعاف وظائفها أو فوائدها، بالإضافة إلى ذلك قد يكون لها قيود تصميم تجعلها غير فاعلة في ظروف معيّنة، حيث يكون لأطقم الأنظمة المأهولة قدرة أكبر على التفاعل معها، كما التكيّف بشكلٍ عام مع المواقف التي ربما لم يتم أخذها بعين الاعتبار عند تطوير هذه الأنظمة.

تشمل الأنظمة البحرية غير المأهولة نوعَين هما: المركبات السطحية غير المأهولة Unmanned Surface Vehicules-USVs، والمركبات تحت السطح غير المأهولة Unmanned Undersea Vehicules-UUVs، ولكل منها خصائص مختلفة في العمليات البحرية وتخضع لقيودٍ محددة.

أولًا: المركبات السطحية غير المأهولة Unmanned Surface Vehicules

تشمل مهام المركبات السطحية غير المأهولة USVs ما يأتي:

- تنفيذ الإجراءات المضادة للألغام لحماية الممرات المائية والمناطق التي تجري فيها العمليات.
- دعم العمليات الساحلية كالإنزال البرمائي خاصة في المياه الضحلة.
- الحرب المضادة للغواصات يمكن أن تواكب مجموعة سطح مأهولة لتحديد الغواصات وتعقّبها.
- الأمن البحري من خلال توافر الـ ISR.
- حرب السطح من خلال المشاركة في مهاجمة الأهداف السطحية والحفاظ على وجودها في منطقة عمليات الـ SOF لتوافر الأمن لها[٢].
- الحرب الإلكترونية توافر الحماية من الهجوم الإلكتروني وتنفيذ عمليات الخداع والتشويش.
- دعم عمليات الاعتراض والمنع البحري[٣].
- المشاركة في عمليات تفتيش السفن من خلال إجراء استطلاع أولي لسفينةٍ مشبوهة[٤].

٢- Combined Joint Operations from the Sea Centre of Excellence (CJOS/COE), Study (2009) for Maritime Unmanned Systems (MUS) in NATO, 2009, p.32, available at: www.cjoscoe.org/images/MUS_in_ NATO.pdf.

٣- US Department of the Navy, The Navy Unmanned Surface Vehicle (USV) Master Plan, 2007 (USV Master Plan), p.11, available at: www.navy.mil/navydata/technology/usvmppr.pdf.

٤- USV Master Plan, above note 4, p. 48.

يمكن إطلاق المركبات السطحية غير المأهولة من منصة النظام الأساسي عن الشاطئ، لتنفيذ المهام وجمع المعلومات باستخدام أجهزة الاستشعار الموجودة على متنه[٥]. يُعدّ الزورق الأميركي Sea Hunter أهم هذه الأنظمة بتكلفةٍ قدرها ٢٣ مليون دولار، طوله ٤٠ مترًا وهو قادر على العمل في أعالي البحار بسرعة ٣١ عقدة وبشكلٍ مستقل لمدة ٣ أشهر، بمدى يصل إلى ١٠ آلاف ميل بحري كما أنّه يلتزم بقواعد الملاحة الآمنة[٦].

ثانيًا: المركبات تحت السطح غير المأهولة Unmanned Undersea Vehicules

المركبات تحت السطح غير المأهولة UUVs عبارة عن غواصة ذاتية الدفع تكون عملياتها مستقلة تمامًا، أو تحت سيطرة بشرية بسيطة وغير مقيّدة، باستثناء وسائل إيصال البيانات ككابلات الألياف البصرية[٧]. وكما هو الحال مع نظيراتها السطحية، يمكن لهذه الأنظمة أن تشارك أو تسهّل مجموعة واسعة من المهام منها :عمليات الـ ISR، إجراءات مكافحة الألغام، الحرب المضادة للغواصات، علم المحيطات، الاتصالات، جمع البيانات الأوقيانوغرافية، قياس الأعماق، حركة الأمواج والتيارات البحرية والبارامترات الجيوفيزيائية.

المركبات تحت السطح غير المأهولة صغيرة نسبيًا، ممّا يعزّز إمكانية حملها ونشرها من الطائرات والسفن، وهي بالإضافة إلى استخدامها في الكشف عن الألغام وتعطيلها، تُعدّ جذابة بشكلٍ خاص لقدرتها على تفجير

٥- USV Master PlanThe Navy Unmanned Surface Vehicle (USV) Master Plan, 2007 (USV Master Plan), p.34.

٦- Rick Stella, “Ghost Ship: Stepping Aboard the Sea Hunter, the Navy’s Unmanned Drone Ship”, Digital Trends, www.digitaltrends.com/cool-tech/darpa-officially-christens-theactuv- in-portland.

٧- US Department of the Navy, The Navy Unmanned Undersea Vehicle (UUV) Master Plan, 2004 (UUV Master Plan), p.4, available at: www.navy.mil/navydata/technology/uuvmp.pdf.

نفسها العمليات المتسلسلة–cascaded ops [٨]، كما أنّ لها مهام أخرى كالتنصّت أو تعطيل كابلات الاتصالات في قاع المحيط، والتي تحمل كل أنواع الإشارات والبيانات العسكرية والمدنية على حدٍّ سواء[٩].

أهم هذه المركبات:

أ– المركبة الصينية Haiyan يمكن أن تعمل على أعماق تصل إلى ١٠٠٠ متر، وتُبحر بسرعة ٤ عقد وتستمر عملياتها لمدة شهر.

ب– مركبة روسية تعمل تحت سطح الماء، قادرة على نقل حمولة نووية، ويصل مداها إلى ٦٢٠٠ ميل بحري بسرعة ٥٦ عقدة، أما غرضها المفترض فهو مهاجمة أهداف على سواحل الولايات المتحدة الأميركية[١٠].

ج- المركبة Echo Voyager التي طوّرتها شركة بوينغ. هي نظام UUV يمكن تشغيله لعدة أشهر، ويستخدم هذا النظام طاقة هجينة قابلة لإعادة الشحن، وهو قادر على نقل المعلومات إلى القوى الصديقة من دون الحاجة إلى الكابلات للحفاظ على الاتصالات. ومن المتوقع أن يقوم هذا النظام بمراقبةٍ تحت سطح البحر لكشف الألغام فضلًا عن مهام أخرى[١١].

الفصل الثاني: الوضع القانوني للأنظمة البحرية غير المأهولة

يُنظر إلى الوضع القانوني للأنظمة البحرية غير المأهولة من خلال

٨- DoD, Defense Science Board, Summer Study on Autonomy, 2016, pp. 61–62, available at: www.acq.osd.mil.dsb/reports/DSBSS15.pdf

٩- Bruce Dorminey, "How Bad Would It Be if the Russians Started Cutting Undersea Cables? Try Trillions in -Damage", Forbes, 2 November 2015, available at: www.forbes.com/sites/brucedorminey/2015/ 11/02/russian navy-probing-u-s-undersea communications-cables-in-new-global-threat/#6b625ac766b1.

١٠- Kyle Mizokami, "Pentagon Confirms Russia Has a Submarine Nuke Delivery Drone", Popular Mechanics, 8 December 2016, available at: www.popularmechanics.com/military/weapons/a24216/pentagonconfirm /russia-submarine-nuke.

١١- Kevin McCaney, "Boeing's New Autonomous UUV Can Run for Months at a Time", Defense Systems, 14 March 2016, available at: https://defensesystems.com/articles/2016/03/14/boeing-echo-voyager-uuv.aspx.

حالتَين: الحالة الأولى كسفينةٍ Ship والحالة الثانية كسفينةٍ حربية Warship، وكلاهما معقّد وغير مستقر unsettled إلى حدٍّ ما.

لا يوجد تعريف محدد للسفينة Ship - Vessel في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار. والواقع أنّ كلا المصطلحَين يظهران في هذا القانون من دون تمييز، في هذه المقالة سيتم استخدام مصطلح "سفينة"[١٢].

تعدّ اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار السفينة كيانًا مهمًا، يتمتّع بحقوقٍ ملاحية لا تتمتّع بها الكيانات الأخرى التي تعمل فوق الماء كالطائرات، وبالمقابل فهي تتحمّل التزامات مختلفة أهمها ما ورد في المادة ٩٤ من هذه الاتفاقية إذ يجب على كل سفينة أن ترفع علم الدولة، وأن تكون مأهولة بإمرة ربّان مسؤول عنها وضباط يمتلكون المؤهلات المناسبة، لا سيما في الملاحة والاتصالات والهندسة البحرية، وأنّ الطاقم مناسب من حيث التأهيل والإعداد لنوع السفينة وحجمها ومعداتها، وأنّه على دراية كاملة بالأنظمة الدولية المعمول بها، فيما يتعلّق بسلامة الحياة في البحر، ومنع التصادمات، والحد من التلوث البحري ومكافحته، وصيانة الاتصالات[١٣].

وفق المعاهدات البحرية، فإنّ السفن تُعرّف كما يلي:

أ- تُعرِّف اتفاقية ١٩٥٤ لمنع تلوث البحار Convention for the Prevention of Pollution of the Sea by Oil السفينة على الشكل التالي[١٤]:

Ship is any sea-going vessel of any type whatsoever

١٢- United Nations Convention on the Law of the Sea (UNCLOS), 1833 UNTS 397, 10 December 1982.

١٣- UNCLOS, Art. 92(4)(b)–(c).

١٤- Amendments to the 1954 International Convention for Prevention of Pollution of the Sea by Oil, 600 1962 UNTS 332, 11 April 1962, Art. 1.

including floating craft whether self-propelled or towed by another vessel.

ب- تنص اتفاقية ١٩٧٣ لمنع التلوث من السفن Convention for the Prevention of Pollution from Ships على أنّ السفينة هي[١٥]:

Ship is a vessel of any type whatsoever operating in the marine environment including hydrofoil boats, air-cushion vehicles submersibles, floating craft, and fixed or floating platforms.

ج- ينص بروتوكول العام ١٩٩٦ الملحق باتفاقية لندن London Dumping Convention على أنّ الطائرات والسفن هي الوسائل المحمولة جوًا Airborne أو بحرًا Waterborne من أي نوع كان[١٦].

د- تنص الاتفاقية الدولية لمنع التصادم في البحر Convention on International Regulations for Preventing Collision at Sea, COLREGS [١٧]، على أنّ السفينة هي وسيلة مائية تستخدم أو يمكن استخدامها للنقل على الماء، كما أنّ اتفاقية شروط تسجيل السفن Convention on Conditions for Registration of Ships تعدّ أنّ السفينة هي أي مركبة بحرية ذاتية الدفع، تُستخدم في التجارة الدولية بحرًا لنقل البضائع أو الركاب أو كليهما[١٨].

١٥- International Convention for Prevention of Pollution from Ships of 1973, as amended by the 1978 Protocol UNTS 61, 184, 17 February 1978, Art. 2(4 1340).

١٦- Protocol to the Convention on the Prevention of Marine Pollution by Dumping of Wastes or Other Matter, 36 ILM 1, 7 November 1996, Art. 1(6). See also Convention on the Prevention of Marine Pollution by Dumping of Wastes and Other Matter, 1046 UNTS 138, 29 December 1972, Art. III(2).

١٧- Convention on the International Regulations for Preventing Collisions at Sea, 28 UST 3459, TIAS No. 8587 UNTS 16, 20 October 1972, Rule 3(a 1050).

١٨- United Nations Convention on Conditions for Registration of Ships, UN Doc. TD/RS/CONF/19/Add.l, 7 February 1984 (not yet in force), Art.2.

المقاربات المختلفة مفهومة لأنّ التعريفات مصاغة لأغراضٍ محددة، فعلى سبيل المثال: اتفاقيات منع التلوث تعتمد منهاجًا تعريفيًا واسعًا، لأنّ الغرض منها هو الحد من التلوث في البحر، في حين أنّ اتفاقية منع التصادم تهدف إلى تنظيم الملاحة على سطح الماء، وبالتالي، لا تصل إلى الغواصات أو المركبات تحت السطح غير المأهولة، وبناءً على ذلك عند تحديد مدى انطباق معاهدة ما على الأنظمة البحرية غير المأهولة، يجب أن تدفع الأمانة إلى الأخذ بعين الاعتبار هدف هذه الأنظمة وأحكام التعاريف.

أولًا: الأنظمة البحرية غير المأهولة كسفينةٍ Ship

كما هو واضح وبشكلٍ لا لبس فيه، وبما أنّها غير مأهولة لا يمكن اعتبار الأنظمة البحرية غير المأهولة كسفنٍ، على الأقل فيما يتعلّق باتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، على النقيض من ذلك تتّخذ اتفاقية ١٩٥٤ لمنع التلوث نهجًا شاملًا للغاية بعدم فرض أي مطلب من هذا القبيل، وتشمل حتى المراكب البحرية العائمة غير المأهولة، كما أنّ اتفاقية منع التلوث في العام ١٩٧٣ وبروتوكول ١٩٩٦، يتّخذان نفس المنحى. وبما أنّ بعض هذه الأنظمة قادرة على نقل البضائع والأشخاص في البحر، فهي ستكون خاضعة لاتفاقية منع التصادم COLREGS واتفاقية شروط تسجيل السفن Convention on Conditions for Registration of Ships. وبالتالي، فإنّها تُعدّ سفنًا باستثناء ما ورد في نص اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار.

تعدّ اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار نظام الملاحة البحري الحاسم والأساسي، ولكنّها لا تحتوي تعريفًا للسفينة بحدّ ذاتها، بل بالشروط الواجب توافرها فيها. وبالتالي، فهي عرضة للتناظر والتفسيرات. على الرغم من

أنّ النص مخصص فقط للتطبيق على السفن البحرية المأهولة manned seaborne craft، غير أنّ هذا التفسير يمكن الطعن به كون الغاية منه إنشاء نظام قانوني شامل في البحر، وهذا ما يدفع الدول الأطراف إلى طلب تعديل الاتفاقية لإعطاء بعض الحقوق للأنظمة البحرية غير المأهولة، كحق المرور البريء والعبور الأرخبيلي. وبالتالي، تصبح مؤهلة لتكون سفنًا.

يُعدّ موقف الولايات المتحدة مثيرًا للاهتمام في هذا الصدد، فعلى الرغم من أنّها لم توقّع اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، إلا أنّها ترى أنّ العديد من أحكامها بما في ذلك تلك التي تنظّم الملاحة تعكس القانون الدولي العرفي[١٩]. ينص كتيّب قائد سلاح البحرية للعام ٢٠٠٧، التابع للقوات البحرية الأميركية المعني بقانون العمليات البحرية The commander's handbook on the law of naval operations 2007، على أنّ الأنظمة البحرية غير المأهولة هي "سفن بحرية أخرى"، ويشير تحديث العام ٢٠١٧ لهذه الوثيقة على أنّ هذه الأنظمة تتمتع بالحقوق الملاحية للسفن كالعبور البريء والمرور الأرخبيلي، وبنفس المنطق سيكون لديهم الحقوق والالتزامات الرئيسة الأخرى كحرية الملاحة في أعالي البحار، ومن المرجح أن يشجّع الموقف الذي اتخذته الولايات المتحدة باقي الدول على أن تحذو حذوها.

إذا كانت الأنظمة البحرية غير المأهولة تتمتّع بحقوق التنقل كباقي السفن، فإنّها تكون ملزمة بالشروط المرتبطة بهذه الحقوق، فعلى سبيل المثال وفي أثناء عبور الممرات البحرية والأرخبيلية، يتعيّن عليها إجراء العملية بصورةٍ متواصلة وسريعة، والامتناع عن أي أنشطة أخرى، ولا

١٩- DoD, Office of the General Counsel, Law of War Manual, June 2015, updated December 2016 (DoD Manual), § 13.1.2

سيما التهديد باستخدام القوة أو استخدامها ضد الدولة الساحلية[٢٠]. يحمل المرور البريء قيودًا إضافية لها صلة وثيقة بالأنظمة البحرية غير المأهولة تتضمّن حظرًا على التدريبات أو استخدام الأسلحة أو جمع المعلومات عن الدولة الساحلية، أو أعمال الدعاية أو البحوث أو أنشطة المسح أو التدخل في أنظمة الاتصالات، وفي حال كانت المركبة مخصصة للعمل تحت سطح الماء UUV، فيجب عليها تنفيذ المرور البريء طافية على السطح[٢١].

ثانيًا: الأنظمة البحرية غير المأهولة كسفينةٍ حربية

بعد مناقشة مسألة مؤهلات الأنظمة البحرية غير المأهولة كسفينةٍ Ship وحقوقها وواجباتها الملاحية، من الضروري التأكد مما إذا كانت هذه الأنظمة يمكن أن يكون لها وضع السفن الحربية Warship. تم تحديد متطلبات هذا الوضع لأول مرة في اتفاقية لاهاي في العام ١٩٠٧ [٢٢]، ويتم تكرارها اليوم في المادة ٢٩ من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، التي تنص على أنّ السفينة الحربية تعني سفينة تابعة للقوات المسلحة لدولةٍ ما، تحمل علامات خارجية تميّز جنسيتها، وتحت قيادة ضابط بتفويضٍ رسمي من حكومة الدولة، ويظهر اسمه في قائمة الخدمات المناسبة أو ما يعادلها، ويديرها طاقم يخضع لسلطة القوات المسلحة النظامية.

من الصعب أن يشمل هذا التعريف العالمي الأنظمة البحرية غير المأهولة. يمكن بسهولةٍ أن تكون هذه الأنظمة جزءًا من قائمة القوات المسلحة ويوضع عليها علامات مناسبة، ولكن سيكون من الضروري تعديل مفهوم القيادة من قبل ضابط مفوّض ليشمل التحكّم بأنشطتها عن بعد، علاوة على ذلك

٢٠- UNCLOS, Arts 18(2), 38(2), 53(3).

٢١- UNCLOS, Art. 20.

٢٢- Convention No. VII relating to the Conversion of Merchant Ships into War-Ships, 18 October 1907, 205. Consol. TS 319, Arts 2.

وبما أنّها غير مأهولة أو في أحسن الأحوال مأهولة عن بعد، فلا يمكن اعتبار طاقمها خاضعًا للانضباط العسكري، لذلك حتى لو كانت هذه الأنظمة مؤهلة لتكون سفينة Ship، فإنّها لا يمكن لها أن تكون سفينة حربية Warship.

إنّ وضع السفن الحربية يُعدّ أقل أهمية في أوقات السلم، فبموجب اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار تُمنح السفن الحربية بعض الحقوق، فعلى سبيل المثال قد تستولي سفينة حربية على سفينة قرصنة، أو تنفّذ زيارة سفينة Boarding في أعالي البحار[٢٣]. يتم منح هذه الحقوق بشكلٍ متساوٍ للسفن الأخرى، التي تم وضع علامة واضحة عليها على أنّها حكومية ومصرّح لها بذلك مثلًا سفن خفر السواحل الأميركية US Coast Guard. لا تفرض اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار أي معايير أخرى، أي أنّه لا يوجد أي سبب لعدم جواز ترخيص الأنظمة البحرية غير المأهولة للعمل كسفينةٍ حكومية، تمارس الحقوق كافة التي تتمتّع بها السفن الحربية زمن السلم.

تعترف اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بالحصانة السيادية للسفن الحربية، ونفس الامتيازات تُمنح لسفنٍ أخرى في الخدمة الحكومية غير التجارية منها، وكلتا الفئتين محميتان من الولاية القضائية للإنفاذ في دول أخرى، ولا يمكن انتهاكها بمعنى أنّه لا يجوز صعودها أو ضبطها أو التدخل فيها بأي شكل آخر، لذلك وبالنظر إلى الحصانة الواسعة التي تتمتّع بها السفن الحكومية في الخدمة غير التجارية، وطالما أنّ الأنظمة البحرية غير المأهولة مؤهلة كسفينةٍ وتديرها حكومة لأغراضٍ غير تجارية حصرًا، فإنّها سوف تتمتّع بنفس الحصانة السيادية التي تتمتّع بها السفينة الحربية بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار.

إنّ الحصانة السيادية للأنظمة البحرية غير المأهولة تكون أقل أهمية

٢٣- UNCLOS, Art. 107- 110- 111- 224.

خلال النزاعات الدولية المسلحة، فمبادئ الحصانة الموضحة في البند أعلاه لا تنطبق خلال النزاعات المسلحة، لأنّ تلك الأنظمة تكون أهدافًا عسكرية. وبالتالي، يمكن مهاجمتها أو الاستيلاء عليها كغنائم حرب[٢٤]. في فترات النزاعات الدولية المسلحة، تكون السفن الحربية غير الحكومية هي الوحيدة التي يحق لها ممارسة حقوق قتالية أو عدوانية أهمها، استخدام القوة ضد العدو إضافة إلى حقوق أخرى تشمل السيطرة على السفن المحايدة في المناطق المجاورة مباشرة لمنطقة العمليات البحرية، وزيارة السفن التجارية وتفتيشها، وإنفاذ الحصار[٢٥].

تشارك المركبات تحت السطح غير المأهولة أو تسهّل العديد من الأنشطة، والتي تبرز في حالتَين تساعدان على تحديد وضعها القانوني، لناحية تصنيفها كسفينةٍ أو سفينة حربية، أو معدات عسكرية ووسائل حرب:

أ- تطلق المركبات غير المأهولة من سفينة لتسهيل الوظائف التي يحق لها القيام بها. هذا الاستخدام لا يختلف من الناحية القانونية عن إطلاق القوارب المطاطية الصلبة RHIBs. إنّها السفينة التي تمارس الحق وليس النظام، كما قد تعبُر السفن الحربية ممرًا دوليًا أو أرخبيليًا. في هذه الحالة، يجب عليها الامتناع عن أي تهديد أو استخدام للقوة ضد الدولة الساحلية[٢٦]. من المقبول أن تستخدم طائرات هليكوبتر لضمان أمنها في أثناء المرور، كما يمكن لها نشر مركبة غير مأهولة لأداء وظيفة مماثلة، وكمسألةٍ قانونية فإنّ السفينة هي التي تنفّذ المرور وليس المركبة.

ب- يمكن تطبيق نهج مماثل خلال نزاع مسلح، فعلى سبيل المثال،

٢٤- San Remo Manual, paras 135–138, Jean-Marie Henckaerts and Louise Doswald-Beck (eds), Customary International Humanitarian Law, Vol. 1: Rules.

٢٥- San Remo ManualSee, e.g., Louise Doswald-Beck (ed.), San Remo Manual on International Law Applicable to Armed Conflicts at Sea, Cambridge University Press, Cambridge, 1995 (San Remo Manual), para. 108.

٢٦- UNCLOS, Arts 39(1)(c), 53(3).

قد تستخدم سفينة حربية، تنفّذ حصارًا بحريًا، نظامًا بحريًا غير مأهول للقيام بوظائف المراقبة، من أجل التنبّه إلى محاولات السفن الأخرى خرق الحصار. ومرة أخرى، فإنّ السفينة هي التي تمارس حق المتحاربين في الحفاظ على الحصار في أثناء النزاع المسلح وليس النظام غير المأهول.

خلاصة، إنّ الأنظمة البحرية غير المأهولة ليست سفنًا حربية، ولكنّها يمكن أن تكون سفنًا حكومية، والأهم من ذلك فإنّها معدات عسكرية ووسائل حرب، يتم استخدامها في أي ظرف يكون فيه قانونيًا استخدام أسلحة أخرى كالطوربيدات، الصواريخ أو الألغام في أثناء العمليات البحرية في المياه الإقليمية للعدو أو في أعالي البحار.

الفصل الثالث القوانين والمبادئ التي تحكم عمل الأنظمة البحرية غير المأهولة

تنص المادة ٣٦ من البروتوكول الإضافي الأول لاتفاقيات جنيف API على ما يلي: عند تطوير أو اقتناء أي سلاح أو تبنّي وسيلة أو طريقة جديدة للحرب، يجب على الطرف المتعاقد السامي تحديد ما إذا كان عمله في بعض أو كل الظروف، محظورًا بموجب هذا البروتوكول أو بموجب أي قاعدة أخرى من قواعد القانون الدولي، لذلك على الرغم من صعوبة وصف هذه الأنظمة بأنّها سفن حربية، فإنّها بلا شك وسيلة حرب (أسلحة وأنظمة أسلحة) قادرة على الانخراط في نشاط يُعدّ بمثابة هجوم، كالعمليات ضد سفن السطح، أو الغواصات، أو زرع الألغام[٢٧]. وبالتالي، فإنّ الطريقة التي تستخدم بها تسمى أساليب الحرب (التكتيكات).

٢٧- Protocol Additional (I) to the Geneva Conventions of 12 August 1949, and relating to the Protection of Victims of International Armed Conflicts, 1125 UNTS 3, 8 June 1977 (AP I), Art. 49(1).

أولًا: مراجعة وتقييم الأنظمة البحرية غير المأهولة

على الرغم من أنّ استخدام وسائل جديدة للحرب هو أمر معتاد بطبيعته، إلا أنّ هناك جدلًا حول ما إذا كان الطرف قد قام بمراجعة أساليب الحرب الجديدة و الأسلحة وأنظمتها أي وسائل الحرب وتقييمها، على سبيل المثال سياسة الولايات المتحدة تتطلب مراجعة الأسلحة وأنظمتها قبل الشراء[٢٨]. تُجرى مراجعة وسائل الحرب على أساس معرفة الهدف المراد من الأسلحة أو أنظمتها، والإطار المتوقع من الاستخدام[٢٩]. القضية المركزية هي قدرة السلاح على تمييز الأهداف. في هذا الصدد، يتم فرض حظر على أي أسلوب أو وسيلة قتالية لا يمكن توجيهها إلى هدف عسكري محدد، وقد تتسبب بضرب أهداف عسكرية ومدنية من دون تمييز[٣٠].

يشمل التقييم فحص وسائل الحرب وتأثير سمة غير المأهولة في قدرتها على التمييز بين الأهداف العسكرية المشروعة والأهداف غير المشروعة[٣١]، وكما هو مطلوب في مبدأ التمييز لا يُستبعد أن تكون سمة غير مأهولة تعرقل قدرة النظام على التمييز، قد يكون ذلك صحيحًا خاصة عندما تكون مستشعرات النظام بدائية نسبيًا أو محدودة بعوامل خارجية، كحالة البحر أو سوء الأحوال الجوية. في حالات أخرى، عدم وجود الإنسان لا يكون له أي تأثير إذا كانت مستشعرات النظام تميّز بشكلٍ كافٍ. وبالتالي، يمكن قياس قدرتها على الامتثال لمبدأ التمييز بحسب مشاركة الإنسان في اتخاذ القرار In the loop أي التحكم عن بعد، On the loop أي مراقبة التنفيذ والقدرة

٢٨- DoD Manual, above note 46, § 6.2.

٢٩- ICRC, A Guide to the Legal Review of New Weapons, Means and Methods of Warfare, November 2006, § 1.2.

٣٠- AP I, Art. 51(4)(b)–(c). On the customary law prohibition, see ICRC Customary Law Study, above note Rule 71,64.

٣١- San Remo Manual See, e.g., Louise Doswald-Beck (ed.), San Remo Manual on International Law Applicable to Armed Conflicts at Sea, Cambridge University Press, Cambridge, 1995 (San Remo Manual), para. 39.

على إنهائه عند الضرورة أو Out of the loop أي النظام ينفّذ بشكلٍ مستقل.

لا تخضع الأنظمة البحرية غير المأهولة بصفتها فئة، لتعريفٍ أو لتحديدٍ في القانون الدولي الإنساني، لكنّها قد تتشارك في خصائص معيّنة بأسلحةٍ أخرى كالطوربيدات أو الألغام التي تخضع للقواعد التنظيمية، لذلك على هذه الأنظمة الالتزام بالقانون ذي الصلة. فعلى سبيل المثال، يجب أن تصبح الطوربيدات التي تفقد هدفها غير ضارة بمجرد الانتهاء من الهجوم، كما يجب أن تصبح الألغام غير مؤذية في غضون ساعة من فقدان السيطرة عليها[٣٢]. هذه المتطلبات والتي تهدف إلى حظر استخدام الأسلحة "الغبية"، التي من شأنها أن تُشكّل خطرًا على الملاحة بعد استخدامها، تُشكّل عقبة كبيرة أمام تطوير الأنظمة البحرية غير المأهولة لجعلها مطابقة للقوانين.

ثانيًا: سلوك الأعمال العدائية

نص البروتوكول الإضافي الأول لاتفاقيات جنيف API على حظر الهجمات، التي تتم من البحر ضد أهداف أرضية قد يتأثّر بها المدنيون، وعلى الأشياء التي لا تُشكّل أهدافًا عسكرية مشروعة، كما حظّر شن أي هجوم عشوائي، ودعى إلى التقيّد بمبدأ التناسب واتخاذ الاحتياطات عند شن الهجمات[٣٣].

معظم الهجمات التي تشنّها الأنظمة البحرية غير المأهولة تكون موجّهة ضد أنظمة بحرية أخرى نادرًا ما تهاجم أهدافًا أرضية، عن طريق نشر الألغام البحرية أو الهجوم المباشر. وبالتالي، فهذه الهجمات لن تخضع

٣٢- Convention No. VIII relative to the Laying of Automatic Submarine Contact Mines, 36 Stat. 2332, TS No. 541, The Hague, 18 October 1907 (Hague Convention VIII), Art. 1(3).

٣٣- AP I, Art. 49(3).

مباشرة لقواعد البروتوكول الإضافي الأول لاتفاقيات جنيف API. على الرغم من ذلك، فإنّ قواعد القانون العرفي تطبّق في هذه الحالة[٣٤].

يجب على أطراف النزاع، الذين يستخدمون الأنظمة البحرية غير المأهولة للقيام بهجوم، تقييم ما إذا كان الهجوم موجّهًا إلى هدف قانوني[٣٥]، فبحسب النظام الخاص لـ الأهداف العسكرية في البحر، فإنّ بعض السفن محصّنة ضد الهجمات المباشرة والعشوائية ومدرجة في حسابات التناسب، وأهمها:

١- سفن المستشفيات.

٢- المراكب الصغيرة التي تستخدم في عمليات الإنقاذ الساحلية وغيرها من وسائل النقل الطبية.

٣- السفن الممنوحة الحماية بموجب اتفاق بين الأطراف المتحاربة:

- السفن المخصصة لنقل أسرى الحرب والمتورطين فيها.
- السفن العاملة في بعثات إنسانية، بما في ذلك السفن التي تحمل الإمدادات للسكان المدنيين.

٤- السفن العاملة في نقل الممتلكات الثقافية الخاضعة للحماية الخاصة.

٥ - سفن الركاب عندما تعمل فقط في نقل الركاب المدنيين.

٦ - السفن الخاصة ببعثاتٍ علمية، خيرية، دينية أو غير عسكرية.

٧ - سفن الصيد الساحلية الصغيرة والقوارب الصغيرة العاملة في التجارة الساحلية المحلية.

٣٤- San Remo Manual, See, e.g., Louise Doswald-Beck (ed.), San Remo Manual on International Law Applicable to Armed Conflicts at Sea, Cambridge University Press, Cambridge, 1995(San Remo Manual), paras 40, 42(b)(i), 46.

٣٥- San Remo Manual, Louise Doswald-Beck (ed.), San Remo Manual on International Law Applicable to Armed Conflicts at Sea, Cambridge University Press, Cambridge, 1995 (San Remo Manual), para. 42(b)(i).

٨-. السفن التي تم تخصيصها أو تكييفها حصريًا للاستجابة لحوادث التلوث في البيئة البحرية.

٩- السفن التي استسلمت.

١٠- قوارب النجاة[٣٦].

على خلاف الأهداف المدنية الأرضية، قد تصبح سفن العدو التجارية أهدافًا عسكرية، إذا شاركت في أنشطة قتالية لصالح العدو، كقطع الكابلات تحت البحر، نقل قوى العدو، جمع المعلومات الاستخبارية، القيام بوظيفة الإنذار المبكّر أو المساهمة في قيادة قوات العدو وتحكّمها، الإبحار في قافلة ترافقها سفن حربية أو طائرات العدو، أو تقديم أي مساهمة فعّالة في العمليات العسكرية للعدو، كما يمكن مهاجمة سفن العدو التجارية، إذا رفضت أمرًا بالتوقّف أو رفضت زيارتها وتفتيشها[٣٧].

وفق قانون الحرب البحرية، قد يتم الاستيلاء على سفن العدو التجارية، أو زيارتها وتفتيشها إذا كان هناك أي شك بوضعها، وينطبق حق الزيارة والتفتيش والاستيلاء على السفن التي ترفع علمًا محايدًا، عندما يشتبه قائد السفينة الحربية في أنّ لعمل السفينة طابع عدواني، كنقل الممنوعات، العمل تحت إمرة العدو ونقل قواه، الفشل في تقديم وثائق صحيحة وأصلية، انتهاك الضوابط التي يضعها المتحاربون في منطقة العمليات البحرية أو محاولة اختراق الحصار[٣٨].

إنّ قدرة الأنظمة البحرية غير المأهولة على تمييز الأهداف، أي القدرة على

٣٦- San Remo Manual Louise Doswald-Beck (ed.), San Remo Manual on International Law Applicable to Armed Conflicts at Sea, Cambridge University Press, Cambridge, 1995 (San Remo Manual), paras 47.

٣٧- San Remo Manual, Louise Doswald-Beck (ed.), San Remo Manual on International Law Applicable to Armed Conflicts at Sea, Cambridge University Press, Cambridge, 1995 (San Remo Manual), para. 60.

٣٨- San Remo Manual on International Law Applicable to Armed Conflicts at Sea, Cambridge University Press Cambridge.1995 (San Remo Manual), para. 135 &, para. 118.; US Commander's Handbook, para. 8.6.2.1.

توجيهها ضد هدف عسكري بحت، هي مسألة يتم معالجتها خلال عملية مراجعة الأسلحة، ومع ذلك فحتى إذا كان النظام قادرًا على التمييز، يحظّر استخدامه ضد هدف غير قانوني. فعلى سبيل المثال، إنّ استخدام نظام غير مأهول وغير قادر على تمييز السفن الحربية عن المدنية في ميناء مزدوج الاستخدام عسكري ومدني، يُعدّ هجومًا عشوائيًا مخالفًا للقوانين[٣٩].

نصّت المادة ٤١ من البروتوكول الإضافي الأول على حماية أولئك الذين يعبّرون بوضوحٍ عن نيّة الاستسلام بأنّه يجب أن يكون واضحًا للجانب المنافس، وهذا صحيح أيضًا في السياق البحري، لذلك تُستثنى من الهجوم السفن المعادية التي استسلمت، وهذا الاستسلام يُشكّل تحديًا كبيرًا للأنظمة البحرية غير المأهولة، يتعلّق بالتزامه بمبدأ التمييز وقدرته على تفسير السلوك المستجد والمعقّد[٤٠].

تذهب الولايات المتحدة إلى أبعد من ذلك، فموقفها يُعدّ أنّه لا يجب قبول الاستسلام، إلا عندما يكون الجانب المنافس المنتصر قادرًا على إدراك ذلك من خلال نشر معلومة الاستسلام على الوحدات المقاتلة كافة. وبالتالي، من غير المرجّح أن تكون هناك مشكلة، إذا لم تتمكن الأنظمة البحرية غير المأهولة من الاعتراف به. يجب استدعاء هذا النظام وإعادة توجيهه إذا كان ذلك ممكنًا، حتى لا يهاجم هدفًا قانونيًا سابقًا أظهر استسلامه[٤١].

يطبّق مبدأ التناسب في الحرب البحرية، فيحظّر الهجوم الذي تكون فيه الإصابات العرضية، المتوقّعة بين المدنيين والأضرار الجانبية للأعيان

٣٩- San Remo Manual, Louise Doswald-Beck (ed.), San Remo Manual on International Law Applicable to Armed Conflicts at Sea, Cambridge University Press, Cambridge, 1995 (San Remo Manual),para. 41.

٤٠- Robert Sparrow, "Twenty Seconds to Comply: Autonomous Weapon Systems and the Recognition of Surrender" International Law Studies, Vol. 91, 2015, pp. 703–712.

٤١- ICRC Customary Law Study, above note 64, pp. 168–169.

المدنية، مفرطة بالنسبة إلى الميزة العسكرية المتوقّعة للهجوم. إنّ مشاركة الأنظمة البحرية غير المأهولة لا تمثّل أي عقبات قانونية، طالما أنّ قرار التناسب يتم احترامه وفق مبدأ A man in or on the loop. في مثل هذه الظروف، فإنّ النظام يُعدّ كأي سلاح آخر، يتم عند استخدامه احترام مبدأ التناسب من قبل إنسان[٤٢].

قد يكون لمبدأ التناسب إشكالية، عندما يتعذّر على الأنظمة البحرية غير المأهولة تقييم الضرر الجانبي المتوقّع، أو الميزة العسكرية المتوقّعة التي من المحتمل أن يؤدّي إليها الهجوم، لكن يمكن تخطّي هذه الإشكالية وجعل المشاركة قانونية، من خلال برمجة النظام للهجوم فقط تحت ظروف معيّنة[٤٣]. فعلى سبيل المثال، قد تتم البرمجة لمهاجمة الغواصات التي لها بصمة صوتية مميزة فقط، أو استخدام أجهزة قادرة على تحديد السفن الحربية للعدو بدرجةٍ عالية من الموثوقية، وبرمجة النظام لعدم الهجوم إذا كانت هناك سفن أخرى لا تستوفي المعايير المحددة، وتقع ضمن مدى السلاح. وكقاعدةٍ عامة، فإنّ المناطق البحرية الواسعة وتكنولوجيات المستشعرات المستخدمة في الحرب البحرية تُعرّض النظم غير المأهولة لقدرٍ أقل من التحديات التناسبية.

فيما يتعلّق بمتطلبات اتخاذ الاحتياطات في الهجوم، يمكن للأنظمة البحرية غير المأهولة الإسهام في تأمين الحماية وفق القانون الإنساني الدولي. نصت المادة ٥٧/الفقرة ٤ من القانون الإنساني الدولي على أنّه: في حالة القيام بعملياتٍ عسكرية في البحر أو الجو، يقوم كل طرف من

٤٢- San Remo Manual, Louise Doswald-Beck (ed.), San Remo Manual on International Law Applicable to Armed Conflicts at Sea, Cambridge University Press, Cambridge, 1995 (San Remo Manual), para. 46(d).

٤٣- Michael N. Schmitt and Jeffrey C. Thurnher, "Out of the Loop": Autonomous Weapon Systems and the Law of Armed Conflict, Harvard National Security Journal, Vol. 4, 2013, pp. 253–257.

أطراف النزاع وفق حقوقه وواجباته بموجب قواعد القانون الدولي المطبّقة في النزاعات المسلحة، باتخاذ الاحتياطات المعقولة جميعها، لتجنّب إيقاع خسائر بين المدنيين أو الإضرار بالأعيان المدنية[٤٤].

كون التحقّق من الهدف هو النقطة المركزية في متطلبات الهجوم، وبالنظر إلى أنّ هذه الأنظمة غير مأهولة، فقد يتم نشرها على مقربة من الأهداف المحتملة للتحقّق من حالتها وإجراءاتها، كذلك لتقييم أي احتمال للأضرار الجانبية collateral damage من دون تعريض القوى أو الأصول المهمة للخطر. هذه الأنظمة متوافرة للقائد البحري، واستخدامها ممكن عمليًا بهدف التحقّق من الهدف، ويضمن في هذه الحالة استمرار التقيّد بقانون النزاعات المسلحة في أثناء الاشتباك.

تقدّم الأنظمة البحرية غير المأهولة وسيلة فعّالة لتأمين الإنذار المبكّر للسفن الحربية، عند زيارة سفن معيّنة Uncertain ship وتفتيشها، كما يمكن لها تحذير السفن التجارية أنّها تعرّض نفسها للهجوم، إذا قاومت التفتيش أو فشلت في التعاون في أثناء الزيارة. مثل هذه التحذيرات مهمة وضرورية في حال كان وضع السفينة غير مؤكّد، وأنّها قد تحمل مدنيين خارجين عن القانون والشك يفترض وجودهم[٤٥]، يتم دحض الشك فقط، عندما تقاوم السفينة الزيارة والتفتيش. كمسألةٍ قانونية، يحق للقوات البحرية السيطرة على منطقة العمليات واستخدام الأنظمة البحرية غير المأهولة، لتحذير السفن الحربية التي قد تكون بوضعٍ خطر[٤٦].

٤٤- AP I, Art. 57(4).

٤٥- ICRC Customary Law Study, pp. 35–36.

٤٦- San Remo Manual, note 26, para. 108.

ثالثًا: مبدأ الحياد

يتعلّق النظر في قضايا الحياد واستخدام الأنظمة البحرية غير المأهولة في مسألتَين: الامتيازات الملاحية والعمليات الحربية في المناطق المحايدة بما في ذلك المياه الداخلية، البحر الإقليمي والمياه الأرخبيلية[٤٧].

خلال النزاعات المسلحة، يمكن للسفن المتحاربة استخدام الأنظمة البحرية غير المأهولة كجزءٍ منها في أثناء عبور ممر بحري دولي أو في أرخبيل محايد، وبالمثل يمكن للسفن المحايدة أن تستخدم هذه الأنظمة في أثناء عبورها مضايق دولية ومياه أرخبيلية تابعة للدول المتحاربة[٤٨]، وإذا كانت الأنظمة البحرية غير المأهولة تُعدّ سفنًا، فإنّها تمنح حقوق ملاحية بمعنى أنّه يحق لها بالمرور العابر عبر الممر البحري أو الأرخبيلي. فعلى الرغم من وجود نزاع مسلح، فإنّ الدول المحايدة لا يمكنها إعاقة حقوق هذا المرور في الممرات البحرية[٤٩].

تختلف معالجة المياه الإقليمية في قانون الحياد عن تلك المنصوص عليها في قانون البحار، فخلال النزاعات المسلحة يجوز للدول الساحلية المحايدة (ليس إلزاميًا) السماح للسفن الحربية المتحاربة بالمرور البريء عبر بحرها الإقليمي[٥٠]، وإذا سُمح بهذا المرور يحق للدولة المحايدة فرض شروط وقيود على ذلك، ويجب تطبيق هذه الشروط والقيود بالتساوي على طرفَي النزاع.

الأنظمة البحرية غير المأهولة المرتبطة بالسفينة الحربية ملزمة بنفس القواعد كالسفينة ذاتها، في حين أنّه تلك التي تعمل بشكلٍ مستقل غير

٤٧- San Remo Manual, note 26, para. 14.

٤٨- San Remo Manual, note 26, paras 23–30.

٤٩- San Remo Manual, note 26, para. 29.

٥٠- Convention No. XIII Concerning the Rights and Duties of Neutral Powers in Naval War, 36 Stat. 2415, TS No. 545.

مؤهّلة في الوقت الحالي كسفنٍ حربية، لها حقوق ملاحية وتستفيد من نظام المرور البريء. ومع ذلك، فإنّ الدولة الساحلية المحايدة من ضمن حقوقها منع هذا المرور سواء بالنسبة إلى الأنظمة غير المأهولة، أو لتلك التي تحمل أسلحة، طالما أنّ تلك الدولة لا تميّز بين المتحاربين[٥١].

مهما كانت أسس وجود الأنظمة البحرية غير المأهولة في المياه المحايدة، فإنّ مبدأ الحياد يضع قيودًا صارمة على أنشطتها، وخاصة المشاركة في الأعمال العدائية، وتشمل هذه القيود على سبيل المثال لا الحصر:

أ- الاعتداء على الأشخاص أو الأشياء الموجودة في المياه أو الأراضي المحايدة.

ب-استخدامها كقاعدةٍ للعمليات في المياه المحايدة، للهجوم على الأشخاص أو الأشياء الواقعة خارج المياه أو الأراضي المحايدة.

ج- زرع الألغام.

د- الزيارة، التفتيش أو الاستيلاء[٥٢].

ه- اتخاذ إجراءات ضد سفن العدو في أثناء المرور البريء.

و- إجراء أنشطة محظورة أو تسهيلها كالمشاركة في زيارة سفينة تجارية وتفتيشها في مياه الدول المحايدة. وفي حال قيامها بذلك، فإنّ ذلك سيكون خرقًا لحياد الدولة الساحلية، وتمتد هذه القيود إلى الأنشطة الحربية في أثناء عبور هذه الأنظمة في ممر دولي أو أرخبيلي محايد[٥٣].

تتحمّل الدول المحايدة التزامات بموجب قانون الحياد، فيجب عليها منع

٥١- Hague Convention XIII, Art. 9.

٥٢- San Remo Manual, note 26, para. 16. See also Hague Convention XIII, Art. 2.

٥٣- San Remo Manual, note 26, para. 15.

الأنشطة الحربية التي تنتهك حيادها أو وقفها كسلوك الأعمال العدائية[٥٤].

وبناء على ذلك، إذا انخرطت الأنظمة البحرية غير المأهولة في الأعمال العدائية أو في أي نشاط آخر، فإنّ الدولة المحايدة ستصبح مشاركة في الأعمال العدائية، وعليها وضع حد لهذا السلوك. إذا فشلت الدولة المحايدة في إيقاف مشاركة هذه الأنظمة في الأعمال العدائية، فإنّ الطرف الآخر سيكون مخوّلاً القيام بذلك بنفسه، بما في ذلك استخدام القوة حيث يكون ذلك ضروريًا[٥٥].

يمكن استخدام الأنظمة البحرية غير المأهولة من قبل المتحاربين في المنطقة الاقتصادية الخالصة وأعالي البحار، لأي غرض قانوني آخر يتعلّق بالنزاع المسلح. عند الانخراط في مثل هذه الأنشطة يجب احترام مبدأ الاعتبار الواجب Due Regard، أي احترام حقوق النقل البحري المحايد وغيرها من المصالح المحايدة في تلك المناطق. فعلى سبيل المثال، يجب على المتحاربين احترام حقوق الدولة الساحلية في استكشاف الموارد الطبيعية، واستغلالها في منطقتها الاقتصادية الخالصة وجرفها القاري، وأن يتصرفوا بطريقةٍ تحافظ على البيئة البحرية[٥٦] وحقوق الدول المحايدة في استكشاف الموارد الطبيعية، واستغلالها لقاع البحر وباطن الأرض، وتجنّب إحداث أي ضرر للكابلات وخطوط الأنابيب في قاع البحر باستثناء تلك التي تخدم العدو فقط[٥٧].

٥٤- San Remo Manual, note 26, paras 15, 22.& Hague Convention XIII, Art. 25.

٥٥- San Remo Manual, note 26, para. 22; DoD Manual, above note, § 15.4.2.

٥٦- San Remo Manual, note 26, para. 34.

٥٧- San Remo Manual, note 54, paras 36–37.

الخلاصة

الأنظمة البحرية غير المأهولة UMSs واسعة ومتنامية، تشمل الأجهزة التي تعمل على سطح البحر وتحته، والتي يمكن استخدامها لمجموعةٍ متنوعة من المهام من المسح الأوقيانوغرافي إلى العمليات العدائية.

إنّ وضع هذه الأنظمة مسألة مهمة، لأنّها تنطوي على حقوق والتزامات في زمنَي السلم وفي أثناء النزاعات المسلحة، وعلى الرغم من تطوّر القوانين والأنظمة البحرية بشكلٍ كبير، بهدف تأمين حرية الملاحة في أعالي البحار وفي الممرات البحرية، إلا أنّها لم تتطرق بشكلٍ وافٍ لمسألة قانونية استخدام أنظمة بحرية غير مأهولة، وتركت الأمر لاجتهاد مختلف القوى البحرية. وبالتالي، فإنّ كل دولة فسّرت القوانين بما يتلائم مع مصلحتها الوطنية.

تظل مسألة تحديد وضع الأنظمة البحرية غير المأهولة بلا حل، ففي حين أنّ هناك حجة معقولة لإعطائها حقوقًا ملاحية، إمّا على شكل سفن Ship أو كحالةٍ خاصة أي سفينة حكومية. فمن السابق لأوانه التوصّل إلى نتيجة نهائية. علاوة على ذلك، فإنّ الظروف التي تكتنف حالة هذه الأنظمة بوصفها سفنًا حربية Warship خاصة لناحية إمرتها من قبل قائد مسجل في اللوائح الحكومية للدولة، تبدو غير قابلة للتحقق في المدى المنظور، ولكن من الممكن أن يتطوّر القانون من خلال الممارسة والتعبير إلى الاعتقاد بالالتزام أنّها ستصبح سفنًا حربية.

إنّ استخدام الأنظمة البحرية غير المأهولة بصفتها أساليب أو وسائل حربية يُعدّ قانونيًا بشكلٍ كامل، طالما أنّه تتم مراجعة هذه الأساليب والوسائل لتحديد قدرتها على تمييز الأهداف، وعدم تأثير صفة غير المأهولة في قدرتها على التمييز، وهذه المراجعة تهدف بشكلٍ أساسي إلى حظر استخدام الأسلحة "الغبية" ومنع الهجمات العشوائية التي يمكن أن تُشكّل خطرًا على

الملاحة الدولية في أعالي البحار، وفي الممرات البحرية، وتخفيف الأضرار الجانبية Collateral Damage، التي يمكن أن تُشكّل عقبة أيضًا في وجه تطوير هذه الوسائل واستخدامها.

بغض النظر عن القضايا غير المستقرة المحيطة بالحالة، لا يوجد شك في أنّ الأنظمة البحرية غير المأهولة، قد تعمل في أوقات السلم وخلال النزاعات المسلحة بشكلٍ قانوني ومفيد، حتى من دون حقوق خاصة بها، وقد يتم نشرها من قبل السفن والسفن الحربية لأداء وظائف عديدة ومتنوعة كوسيلةٍ للحرب، كما يمكن استخدامها في أثناء النزاع المسلح مثل أي سلاح آخر، وتخضع لنفس الواجبات التي ترتبط بالسفن التي تنشر منها، وكذلك تلك القواعد التي تحمل أنظمة الأسلحة واستخدامها. النقطة الأساسية هي أنّه على الرغم من حداثة الأنظمة البحرية غير المأهولة واللغط الحاصل حول قانونية استخدامها، فإنّه بات لزومًا على الدول تطبيق القانون القائم بحسن نيّة.

المراجع

1. Michael N. Schmitt, "Narrowing the International Law Divide: The Drone Debate Matures", Yale Journal of International Law Online, Vol. 39, 2014.

2. The commander's hanbook on the law of naval operations 2007

3. Scott Savitz et al., U.S. Navy Employment Options for Unmanned Surface Vehicles (USVs), 2013, available at: www.rand.org/content/dam/rand/pubs/research_reports/RR300/RR384/RAND_RR384.pdf.

4. Combined Joint Operations from the Sea Centre of Excellence (CJOS/COE), Study (2009) for Maritime Unmanned Systems (MUS) in NATO, 2009, available at: www.cjoscoe.org/images/MUS_in_ NATO.pdf.

5. US Department of the Navy, The Navy Unmanned Surface Vehicle (USV) Master Plan, 2007 (USV Master Plan).

6. Rick Stella, "Ghost Ship: Stepping Aboard the Sea Hunter, the Navy's Unmanned Drone Ship", Digital Trends, 11 April 2016, available at: www.digitaltrends.com/cool-tech/darpa-officially-christens-theactuv- in-portland

7. US Department of the Navy, The Navy Unmanned Undersea Vehicle (UUV) Master Plan, 2004 (UUV Master Plan).

8. DoD, Defense Science Board, Summer Study on Autonomy, 2016, available at: www.acq.osd. mil/dsb/reports/DSBSS15.pdf.

9. Bruce Dorminey, "How Bad Would It Be if the Russians Started Cutting Undersea Cables? Try Trillions in Damage", Forbes, 2 November 2015, available at: www.forbes.com/sites/brucedorminey/2015/ 11/02/russian-navy-probing-u-s-undersea communications-cables-in-new-global-threat/#6b625ac766b1.

10. Kyle Mizokami, "Pentagon Confirms Russia Has a Submarine Nuke Delivery Drone", Popular Mechanics, 8 December 2016, available at: www.popularmechanics.com/military/weapons/a24216/pentagonconfirm- russia-submarine-nuke/.

11. Kevin McCaney, "Boeing's New Autonomous UUV Can Run for Months at a Time", Defense Systems, 14 March 2016, available at: https://defensesystems.com/articles/2016/03/14/boeing-echo-voyager-uuv.aspx.

12. United Nations Convention on the Law of the Sea (UNCLOS), December 1982.

13. 1962 Amendments to the 1954 International Convention for Prevention of Pollution of the Sea by Oil, 11 April 1962.

14. International Convention for Prevention of Pollution from Ships of 1973, as amended by the 1978 Protocol, 17 February 1978.

15. Protocol to the Convention on the Prevention of Marine Pollution by Dumping of Wastes or Other Matter, November 1996.

16. Convention on the International Regulations for Preventing Collisions at Sea, 20 October 1972.

17. United Nations Convention on Conditions for Registration of Ships, 7 February 1984.

18. DoD, Office of the General Counsel, Law of War Manual, June 2015, updated December 2016 (DoD Manual).

19. Convention No. VII relating to the Conversion of Merchant Ships into War-Ships, 18 October 1907.

20. San Remo Manual, Jean-Marie Henckaerts and Louise Doswald-Beck, Customary International Humanitarian Law, Vol. 1.

21. San Remo Manual, Louise Doswald-Beck, San Remo Manual on International Law Applicable to Armed Conflicts at Sea, Cambridge University Press, Cambridge, 1995.

22. Jean Pictet : Commentary to the Geneva Conventions of 12 August 1949, Vol. 1: Geneva Convention for the Amelioration of the Condition of the Wounded and Sick in the Armed Forces in the Field, ICRC, Geneva, 1960 (ICRC Commentary on GC I).

23. Protocol Additional (I) to the Geneva Conventions of 12 August 1949, and relating to the Protection of Victims of International Armed Conflicts, 1125 UNTS 3, 8 June 1977 (AP I).

24. ICRC, A Guide to the Legal Review of New Weapons,

Means and Methods of Warfare, November 2006.

25. AP I. On the customary law prohibition, ICRC Customary Law Study, Rule 71.

26. Convention No. VIII relative to the Laying of Automatic Submarine Contact Mines, The Hague, 18 October 1907 (Hague Convention VIII).

27. San Remo Manual, Louise Doswald-Beck, San Remo Manual on International Law Applicable to Armed Conflicts at Sea, Cambridge University Press, Cambridge, 1995 (San Remo Manual).

28. Robert Sparrow, "Twenty Seconds to Comply: Autonomous Weapon Systems and the Recognition of Surrender", International Law Studies, Vol. 91, 2015.

29. Michael N. Schmitt and Jeffrey C. Thurnher, "'Out of the Loop': Autonomous Weapon Systems and the Law of Armed Conflict", Harvard National Security Journal, Vol. 4, 2013.

30. Yves Sandoz, Christophe Swinarski and Bruno Zimmermann, Commentary on the Additional Protocols, ICRC, Geneva, 1987.

31. Convention No. XIII Concerning the Rights and Duties of Neutral Powers in Naval War.

العرب بين التحديث والحداثة

أ.د. نسيم الخوري *

المقدّمة

كنت بصدد البحث في تحولات مصطلحات التحديث والحداثة والمعاصرة (تموز ٢٠١٩)، عندما ضجت مدينة لندن والرأي العام الإنكليزي بموجةٍ صاخبة معترضة على حملة إعلامية تروّج لبناء ناطحة سحابThe Tulip Skyscraper، تختلف عن ناطحات السحاب الأخرى والمتعددة في عواصم العالم، إذ إنها تشبه زهرة الخزامى ولها ساق طويلة، سترتفع هندسيًا ٣٠٥ أمتار، ولها قمة منتفخة تحاكي السماء. تختصر الحملة بالدعوة إلى وقف المشاريع العمرانية التي تتوخى التحديث، لكنها تجرف التراث والماضي البريطاني العريق. دفعني الأمر إلى تعديل المقدمة، لأن هذا الاقتراح أثار دفاعًا قويًا لمجموعات التراث البريطانية، المعنية بالحفاظ على عراقة القصور التاريخية الملكية وبرج لندن وماضي بريطانيا العظمى[١].

*كاتب وأستاذ جامعي

١- فاز الملياردير اليهودي اللبناني الأصل جوزيف صفرا بالموافقة المبدئية غير النهائية على بناء برج بارتفاع ٣٠٥ أمتار، ويتألف من أربعين طبقة بجوار ناطحة سحاب "غيركين" سبق واشتراها صفير بـ ٧٢٦ مليون جنيه استرليني في العام ٢٠١٤. وأعد هذا البرج يوم نشأ بكر الجيل الجديد من ناطحات السحاب التي تم بناؤها في لندن بحيث أقرّت قواعد جديدة في العاصمة البريطانية للتخطيط. وسيكون هذا البرج في ٢٠٢٥ ثاني أعلى مبنى في لندن بعد مبنى "شارد". Combining London Heritage and Modernity, https//the tulip.com

يعد الصراع بين القديم والحديث إشكالية أساسية ملازمة للتاريخ، مع الافتراض أن فتون البشر بالتجديد والتحديث والخروج من عباءة القديم يبدو ظاهرًا وأقوى حضورًا منذ نهايات الحرب العالمية الثانية. لكن وقع هدم القديم أو تحديه بإشاعة المظاهر الحديثة يترك صخبًا معاصرًا عندما يقع التحدي في عاصمة تتشاوف بتاريخها الملكي العريق مثل بريطانيا، مع أن الحضارة[٢] العمرانية التي جذبت دول العالم بما اصطلح تسميته بعصر تسابق بناء الأبراج تجعلنا حيال مشاهد هندسية متشابهة ومبعثرة في أنحاء العواصم والمدن العالمية. نجدها أبراجًا متكررة باستطالاتها، ولو أنها تنوعت في هندستها بين فرانكفورت ولندن وباريس وتورنتو والولايات المتحدة الأميركية، كما في دبي وأبو ظبي والسعودية ولبنان وسنغافورة وشنغهاي وماليزيا وهونغ كونغ، وغيرها من عواصم العالم.

لنكتب في جملة تمهيدية أن حضارات ومعالم عريقة أخرى ألفناها في العديد من الدول العربية الحاضنة للحضارات القديمة لا تقتصر فقط على الأبراج التي قد تعيدنا، في لحظة ما، إلى التفكير لا بظاهرة أبراج العالم وجمالياتها ومآسيها بل بأسطورة برج بابل وتبلبل الألسن عند انهياره. وتدعونا أيضًا إلى التفكير بفلسفتها وأحلام مهندسيها، وخصوصًا عندما نراها تندثر أمامنا بسبب الهزات الأرضية والحروب والنزاعات خلال العقدَين المنصرمَين بين الـ ٢٠٠٣ – ٢٠١٩ أو أكثر، فتغيب معالم الحضارات القديمة في البلاد العريقة بتراثها مثل بلاد ما بين النهرين لتتحضر الأمكنة، بشكلٍ لافت لأجيال الأبراج وأنساقها من النماذج العمرانية السهلة والسريعة والبراقة بالألمنيوم والزجاج، وبما يتجاوز الفروقات الذهنية والفكرية القديمة الكبرى، الراسخة بين ما كان يسمى الغرب والشرق والشمال

٢- أُدرج مصطلح الحضارة هنا بين قوسين تدليلًا على قوة العولمة، وتمهيدًا لفكرة أفول الحضارة كمصطلح عالمي واختلاطه أو انزياحه بشكلٍ كامل لظاهرة شيوع الثقافات وتفاعلها في عصر التكنولوجيا التواصلية والمعلوماتية توخّيًا لما تضمره فكرة الحضارة الإنسانيةً العاجزة عن توحيد البشر ولو تقاربت ثقافاتها واختلطت.

والجنوب في مصاف الحضارة. واستخدام الفعل "كان" في الماضي مع الإشارة إلى أنه يتساوى مع شقيقته "أصبح" من حيث الدلالة اللغوية على تلازم الماضي العربي بالمستقبل وكأنهما مقيمان في رحم/لسان واحد.

قد نتذكر هنا، على سبيل المثال زلزال، مدينة كرايستشرش النيوزيلاندية في العام ٢٠١١، الذي دمر الأبراج والمباني الشاهقة[٣]، بما استلزم هدم المدينة بأكملها قبل إعادة بنائها مجددًا. كانت ردود الفعل الفورية للشركات الهندسية العملاقة على تداعيات الزلزال وكوارثه تطلب إعادة بناء المدينة كما كانت من قبل وبالشكل نفسه وفي أسرع وقت، لكن مع إجراء بعض الاستقصاءات عن سكان المدن بعد الكوارث، اتضح أن الناس يعانون في ظروف كهذه من فقدان سكونهم واستقرارهم وجودة حياتهم، حتى لو أُعيد بناء المدينة كما كانت، ويكمن التحدي في منح هؤلاء مظاهر التحسن في الحياة واستعادة الطمأنينة المفقودة أو المهتزة.

وجاءت النتائج بأن الناس طالبوا بمدنٍ خالية من المباني الشاهقة وفضلوا عليها المدن الأوروبية القديمة، وأرادوا إيجاد مساحات عامة يمكنهم الخروج إليها وقضاء الوقت بها، بالإضافة إلى المزيد من الحدائق والطرق للدراجات الهوائية، والمناطق التجارية الأصغر التي لا تبتلعها المجمعات التجارية والشركات المبهمة. أرادوا باختصار مدينة حديثة للسكان وليست للسيارات والمؤسسات التجارية الدولية. وعندما أُعيد بناء مدينة كرايستشرش رفض سكانها وجود ناطحات السحاب، والمباني التي تزيد عن خمسة أو ستة طوابق، وكان الأمر صعبًا جدًا بالنسبة إلى الحكومة، لما كانت تقوم به هذه الأبراج من أنشطة تجارية واقتصادية عالمية للمدينة، لكن بسبب تمسّك السكان المحكم، صدر القرار بألا يزيد ارتفاع أي مبنى عن سبعة طوابق[٤].

٣- مدن لا تصلح للسكن، الجزيرة الوثائقية: https//we.akoam.net/95175/

٤- المصدر السابق ibid.

هذه النتائج التي أفرزتها كارثة أبراج نيوزيلاندا وغيرها، نشرت مشاعر النفور العام من التركيز على الوظائف المالية والتجارية التي تفرزها حضارة الأبراج، بصفتها نجمة التحديث في العالم. وراح الميل يتركز في البحث الصعب عن أزمة غياب الاجتماعية وأمراضها، وتعزيز المشاركة والتفاعل والتقارب، والتخلص من الشعور بضآلة الإنسان، وضمور مساحات تعامله وتواصله مع الأفراد والجماعات.

لنقل بأن العودة إلى هذه الورقة المعنية بالحداثة والتحديث، أو بما أسميه بحداثة التحديث التي أضعفت فكرة الحداثة، بعدما فقدت الكثير من معانيها لمصلحة ترويج موضة التحديث، هي معنية، من ناحية أخرى أيضًا، بالكشف عن الجديد المكتسب لهذين المصطلحَين في المستويَين العربي والإسلامي، لا بتحولاتهما الجديدة وحسب، بل بالنظرة إلى مستقبلهما في ضوء مجتمعات البيت بمعنى المنزل Home مقابل مجتمعات البايت Bit بمعنى قوة الكومبيوتر الأسطوري التي تجاوز الخيال عبر ما يُعرف بالصفر والواحد في منظومة الترقيم الثنائي في العصر الرقمي الحالي، وخلاصتها قياس كمية من المعلومات وتمثيلها ورسمها وتطبيقها، بما يسمح من معالجتها ونقلها بواسطة الكودات أي الرموز إلى حقائق شامخة[٥].

قد يكون الكاتب الأميركي نيقولا نيغروبونت رائدًا في التعبير عن قوة البايت في كتابه تحت عنوان "الإنسان الرقمي" الذي أهداه لزوجته بالجملة الآتية:" إلى إيلان، التي تحمّلت زوجها الرقمي منذ ١١١١١ سنة". ليتساءل ما هو البايت؟ فيكتب: "البايت لا لون ولا حجم ولا وزن له. يمكنه السفر في العالم بسرعة الضوء. إنه العنصر الدقيق الذي يؤلف ذرة تكنولوجيا الإعلام... يمكنه أن يكون صفرًا أو واحدًا... شغل العنصر الأساسي في حسابات الأرقام

٥- نسيم الخوري، فنون الإعلام والطاقة الاتصالية، بيروت، دار المنهل اللبناني، ٢٠١٥، ص: ٢٠١- ٢٠٣

التقليدية وغزا الفلسفة، لكنه انفجر مع الرياضيات الحديثة ليكتسب قدرات هائلة تتجاوز الأرقام وتسمح بترقيم انفجارات الإعلام المتنوع والمختلف المرئي والمسموع، وإمكانية اختصارها في سلاسل معقدة من الواحد والصفر. نحن أمام أجيال من الحقائق المتلاحقة التي تجعلك تصنع الخيال البشري في سلسلة المخترعات المتلاحقة، وتعرضها أمامك للاستعمال بما يتحدى الخيال، فيحرّك قدرتك على التردد بشأنها أو إهمالها"[٦].

أولًا: الخيال والحداثة والتحديث

صحيح أن المدن العملاقة تقوم مكان المدن القديمة نماذج جاذبة وعلى الموضة لما يعرف بالتحديث العام، لكنها ظاهرة تترك مساحات إنسانية شاهقة، وندوب معلقة، وتشققات تسلخ المفاهيم الثابتة، كما أشرنا، مثل الهوية والقرابة الدموية والجوار والقيم، وحتى التاريخ لمصلحة الأرباح والخسائر في خدمة الأعمال والتسوق. بالمقابل، نرى حتى هذه المفاهيم وأشكالها المتحققة، تكتسب حللًا ووسائط حافلة بأشكالٍ جديدة متنوعة من الحرية، إذ تُخرج الناس من الأمكنة والأوطان والحدود الضيقة إلى اللامكان الممكن تسميته بالأرض، حيث هيام الإنسان الرقمي المعاصر المحكوم بالبايت والمحصور بالبصمات ودمغات وسائل التواصل الاجتماعي.

إنها مظاهر تحديثية تنسف الحياة أو استقرارها بالحد الأدنى، وتشيع الكثير من مستلزمات عصر الفضاء والعولمة التي تجعل الفروقات الشاسعة بين شعوب الأرض وثقافاتها أكثر ضمورًا. وإذا كان التعريف البسيط للعمارة أنها الضلع الثالث في مثلث الرسم والنحت، لكن الواقع العمراني دفع التعريف إلى ما يتجاوز الخيال المادي المعروض في الواقع،

٦- Nicolas Nigroponte, L'homme numérique, Traduit de l'americain par Michèle Garène, Paris, 2ème éd. Robert Laffont, 2015, pp. 26-27.

والمحكوم بالتحولات الدائمة عبر أجيال المنجزات التحديثية المتلاحقة[٧].

قد لا نجد فروقات كبرى شكلية في عصر الفضاء والسياحة في أرجاء العالم بين العواصم والأنظمة المفتونة بالجديد وهذا ما ولّد خلطًا وفجوات هائلة بين ما نسميه الحداثة والتحديث، أو انشقاقات حاصلة بين النواة والقشرة الخارجية، التي لم تسقط أو تخبو، بصفتها مصطلحات قديمة منحت حيويتها وجاذبيتها لمصطلحاتٍ غريبة مستوردة، أفرزتها مصطلحات خارجة من رحم ما بعد الحداثة post modernity، التي بقيت عمليًا من دون أساس ثابت، ولم تتخلص من قشرة الحداثة.

للتحديث ظواهر مستوردة معممة براقة بكل المعاني والأبعاد غير مكلفة بأثمانها، وهي تعرّت من ملامح الماضي. قد تبدو صادمة، وقد تجعلك كائنًا مقيمًا في الفراغ، مسايرًا عصر/حضارة الفضاء المرتفعة فوق حضارتَي الماء والتراب، إذ يبدو الإنسان معلقًا، لا تعنيه حتى مهمة التفكير بالحداثة كمفهومٍ متجذر في الكشف والاختراع والتفكير.

الحداثة هي غير التحديث، لأنها وليدة الأحلام والأفكار الخيالية والأشعار، والتطلع الدائم نحو المجهول بهدف الخلق والإبداع للمخترعات القابلة للتحقق. بهذا المعنى قد نفهم تساؤل الشاعر الفرنسي شارل بودلير كمثالٍ على ذلك عندما كتب:

"هكذا يتحرك، يركض، يبحث. عم يبحث هذا الإنسان الوحيد المزوّد بمخيلةٍ نشطة مبدعة في صحاري البشر الشاسعة؟ إنه الإنسان الباحث أبدًا عن أمر يمكن أن أسميه الحداثة"[٨].

٧- رفعت الجادرجي، دور المعمار في حضارة الإنسان، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠١٤، ٧٨٤ صفحة، ص ١٦١ وما بعدها.

٨- Baudelaire Charles, Ecrits sur l'Art, Livre de Poche, Paris, 2012. وتعقيبًا عما كتب فيه شارل بودلير حول الحداثة ونقد الفن في العام ١٨٤٥، نعثر على دراسات تحليلية حول العلاقة بين الأحلام وتحقيقها بالمخترعات لا بتفسيرها وحسب وأشير هنا إلى المؤلف التالي:
Guérin Michel, Nihilisme et modernité : essai sur la sensibilité des époques modernes de Diderot à Duchamp Editions Jacqueline Chambon, Nîmes, 2013.

لا يعني امتلاك القشرة في البلاد التي يمطّ حكّامها أعناقهم لتقليد العواصم الكبرى، خطوة معاصرة تكفل التمكن من النواة. التحدي قائم في امتلاك اللب. أنت قد تأكل الثمرة بقشرتها ولحاها وبذورها الصغيرة، إن كنت من رواد الفلسفة الصحية السائدة في هذا العصر، وأنت قد ترمي نواتها مع إدراكك المنسي بأنها تختزن الحياة مجددًا إذا ما زرعتها ورعيتها، وعبر هذه الملاحظة أنت قادر على المشاركة في خلق الأفكار، وتوليد الأجيال والمخترعات الجديدة اللامتناهية في قدريّة الصداقة بين الحياة والموت. هنا يكمن الوصل المتلازم المعقد بين الإيمان والعقل.

قد يوقظ هذا التحول الشكلي العام الدهشة، بل البهجة العارمة لدى الكثيرين بسهولة اقتناء الحضارة الجديدة، وهو يوقظ أيضًا الرفض الكامل لدى الآخرين لهذه المظاهر المستوردة، التي تولّد الغربة والإحباط، وكأنها تقبع التاريخ المألوف من أمكنته الراسخة المألوفة. يبرز الشكل متقدمًا في ميادين التحولات، التي يصعب التماسها لدى الأفراد والعائلات والمجتمعات التقليدية، وأنظمة الحكم الحذرة والخائفة من مظاهر التغيير. وقد يذهب الرافضون إلى ربط الشكل بتهديد المضمون الأنقى التي ترتكز إليه الدول والمجتمعات الدينية. وتصبح الأهداف في الحفاظ على الكلمة السماوية في نقائها البكر، وبراءتها الأولى لدى المندهشين والرافضين على السواء، الذين ينظرون حصرًا إلى ما تختزنه خلفهما قشرتا السماء والأرض[٩].

يمكن الإشارة، في هذا المجال عربيًا إلى عدة مستويات:

أ- **في المستوى العام**: تبرز أزمات التفاعل مع الآخر المحرض أو المحول أو الغريب، مهما كان إنسانًا أو لغة أخرى أو آلة جديدة مبتكرة أو حضارة

٩- نسيم الخوري، الحداثة وحركة الخلق المستمرة، مجلة مواقف، بيروت، عدد ٣٥، آذار /نيسان، ١٩٧٩، ص١١٥.

بمعناها الشامل. وتصبح العلاقة مع هذا الآخر مسنودة إلى اقتناء سهل لمكتشفات الشعوب الأخرى، لا على إدراك حصيلة التغيير الإنساني المنتظر. إنها علاقة اقتباس وتشاوف بالمقتبس أحيانًا لا علاقة تفاعل وتغيير. علاقات انفعال وردود أفعال، لا علاقات تأثّر ومصالحة وتبادل خبرات وتجارب. لا الجوهر الديني ببراءته المطلقة المطبقة على الزمان كفيل أو قادر على الإجابة عن أسئلة العصور المتلاحقة، التي تعمق المسافات بين الثقافات والشعوب، ولا المستوردات والمقتنيات والتمكن منها قادرة أن تراكم الاستجابات لحاجات الناس وتطلعاتهم نحو المضامين المتطورة، والتجارب الجديدة ومقتضياتها الفكرية والثقافية على الأقل، بمعنى المأكل والمشرب والملبس والتزاوج والسلوك العام، والقدرة على تخطي التقاليد التي تقيّد المجتمعات. هكذا تبرز الأسباب التي تتوه عبرها الأجيال، وتنقسم الآراء والأفكار، وتفتح الأبواب الموصدة بسهولةٍ على التجزئة والتفريق وتوسيع الشقوق، وتسهيل الصراعات والحروب. ويغدو المجتمع الواحد سواء أكان متآلفًا دينيًا ومذهبيًا وثقافيًا أم مسكونًا بالتربص والخشية والتباعد غير المباح، مجتمعات متعددة لا تنوع فيها، متنافرة، متقاتلة، ينكفئ بعضها نحو أوراق السلف ملتمسًا السلامة، ويضيع البعض الآخر في اجتهادات ترسخ الجوهر للعصرنة.

ب- مستوى الفرد: هو صورة عن المجتمع في عائلته ومجتمعه بصفته حاملًا لتسمية الرب: هو رب البيت ورب العائلة ورب العمل، راسخ في تقليدية تصبو إلى الصورة والمثال، إذ تعسّر مصالحته مع المرأة نصفه الآخر المهمل والمهمش. متهالك على التقديس وكأنه لم يصبه الشك والبحث. تلك الإصابة قد تحصل سرًا، وهي مقبولة إن كانت خارج الأسرار والأسوار العائلية والاجتماعية. يتحرك الفرد بأزياء أجداده الأولى في موطنه الأصلي ذكرًا وأنثى، لا فرق كبيرًا بين الطبقات الاجتماعية،

لكنه يسافر بأزياءٍ أوروبية معاصرة لحظة الإقلاع عن المكان الحديث أو المستحدث، ويبدو بذلك منتسبًا إلى مجتمعَين، ومنصاع إلى جيلَين مزدوجَين وثقافتَين متباعدتَين: القديمة والجديدة وقد تورثه ثنائيات متعددة بين الظاهر والباطن.

وإذا ما غاب الشكل وتعرّى الجوهر بفعل غزو قوي غربي عسكري غريب للمجتمع التقليدي، يتحول الفرد بسرعةٍ غريبة إلى حضن البطل/الزعيم/الحاكم الأبدي/الحامي للماضي العريق، يحترق فيه كلاميًا ويسايره فيتناثر. وإذ يذوي البطل أو يُقتل أو يُصدم بتحريك المجتمع، تنقلب الدنيا الخارجية عليه، أو يتحول البطل إلى قديس، أو يفرغون فيه هموم العجز عن التغيير، أو يوصمونه بأقذع الأوصاف مثل العمالة والظالمية والكفر المستورد والمصنوع من الغرب. تتمدد الازدواجيات في انتظار بطل جديد، قد يكون فردًا أو حزبًا مستوردًا، أو دولة كبرى خارجية تحمي قبوله وانفتاحه على معظم الأفكار والعقائد شرط ألّا يطاول الجديد، ويشوّه جوهر العقائد والثوابت الدينية.

ج- **التعبير والتعريب**: تبدو الثقافة مجموعة من التعابير والنصوص، والمتراكمات التبجيلية المضمخة بالخوف من الاضطهاد والسجن والموت، متداخلة، متشابهة، مشقوعة فوق بعضها البعض، لا مجموعة علاقات اجتماعية تنبع من ضرورة النقد والتصويب والحض على التغيير، بهدف حل التناقضات المعقدة التي تشل المجتمع. لا يسترسل التعبير العربي إلا من الخارج وباللغات كلها، مع الإشارة إلى أن الذين ينتقدون حكامهم وأنظمتهم ومجتمعاتهم من بعيد عبر ما تتيحه الحرية في عصر الفضاء، يوصدون أبوابهم قبل خلودهم إلى النوم، خوفًا من ملاحقتهم واغتيالهم، حتى ولو كانوا في أقاصي الأرض. اللغة السائدة، بالمعنى الرسمي، مهادنة ملتبسة تنسج أثوابًا خطابية لا تقول جديدًا في واقع متوتر. هناك، على

الدوام، أمراض تصيب جسد الكلام العربي الذي يدور كما أحجار المطاحن، لا يفهمها الغريب ولا تفهمها شعوب العرب، كونها ليست شعبية، تخلط ثقافة التقدم والتطور بثقافة التقليد، بما يصب قطعًا في تبريرات مصطنعة للثقافات القديمة.

تبدو الألفاظ مثل الآلة، عارية من تاريخها وأبعادها وتجاربها التي وُلدت من أرحامها، أي أنها مقطوعة عن ثقافة الغير. ألفاظ خاضعة لقوانين الاستيراد تُفَرَّغ من جوهرها، وتبقى جديدة في شكلها. يمكن للقائل التلفظ الخاطئ بها، لكن يستحيل استعمالها كما أتت. تُستعمل الكلمات مثل الأزياء كرمزٍ للعصرية والفصاحة، وبهذا المعنى يصبح التعبير العربي نوعًا من المومأة".

أليست اللغة العربية، كمثالٍ، هي الوحيدة بين لغات البشر التي تستعمل مصطلح التعريب لا الترجمة، عند نقل نص أجنبي شرقي أو غربي إلى العربية؟

العربية هي اللغة الباقية الإلهية، بعدما اندثرت لغة الإغريق التي كتب فيها سقراط متجرّعًا السم، كما كتب فيها أرسطو وأفلاطون، وكأنهم وضعوا النقطة الختامية للفكر الفلسفي والمنطق، فقد ماتت لغة الإغريق، ولم يعد يفهمها اليوناني المعاصر اليوم في أثينا أو في غيرها، بعدما أُلغيت رسميًا بمرسومٍ جمهوري.

بالمقابل، بقيت اللغة العربية، وقد تكلم بها الخالق كلمته الختامية الثالثة، وأنزلها على رسوله ومنه إلى أمّته، إذ لا يجوز عليها سوى هضم اللغات كلها وترجمتها ونسخها، لتكتسب صفة العربية هوية جديدة تحل مكان هوية كاتبها الأصلي.

د- **مستوى التعامل مع الجوهر**: نقع هنا في إمكانيات التحول والتطوير والتجديد من الداخل لا من القشور، بما يتجاوز كل البريق الذي تحمله

الأشكال التحديثية للمجتمعات العربية. تُطاول هذه الإمكانيات شرائح متوفرة ومتنامية في العالم العربي، لكنها تبقى أسيرة الفكر الديني أو تهاجر، وهذا أمر ليس بمستغربٍ، كوننا لا نجد حتى الآن حضورًا مقبولًا أو تمثيلًا ثابتًا للفكر العربي خارج دائرة العلاقات الرحمية مع المقدس. إن مجمل الثورات التي شهدها العرب بقديمها وحديثها وصولًا إلى الربيع العربي لم تصل أو تقدّم التحول اليسير، أو تطاول الجوهر المقدس، أو تحك قشرته الخارجية. هناك اختلاط جذور هائل بين العقائد والأيديولوجيا والدين، وتصبح السياسة نوعًا من المهن المعاصرة. غالبًا ما يتكفل المقدس بشكلٍ خاص بقوانين التكيف الطارئة أو المستجدة، والتي تقتضي التوفيق والقبول الدائمَين بين المفاهيم التاريخية الحديثة والرؤى الدينية، التي تتجاوز المفاهيم، وتختزنها في الزمان المقبل بحمولاته الفكرية الجديدة[١٠].

ثانيًا: أسئلة الحداثة في الفضاءَين العربي والعالمي

كيف الربط بين الحداثة والفكر الديني أو المصالحة بينهما؟ هل لكل مجتمع حداثته الخاصة به أم الحداثة ترتبط حصرًا بالمجتمعات الغربية؟ هل من مجتمعات تتهادى سعيدة فوق جادات التحديث عبر معظم العصور المتعاقبة ولا تعنيها الحداثة؟ ما هو الفرق بين مجتمع حديث ومجتمع معاصر، أو بين مجتمع قديم ومجتمع جديد؟ هل يمكننا في الألفية الثالثة بناء مجتمعات جديدة على أساس من أعمدة الدين؟ هل تُقاس حداثة المجتمعات العربية، نسبة إلى حركات التحرر والتقدم والثورات العربية المجهضة، أم بالنسبة للثورات العالمية المعروفة في التاريخ؟ وعليه، هل يُفترض أن يحقق المسلمون ثوراتهم عبر تقليد الثورة الفرنسية أو

١٠- René Girard, La violence et le sacré, Hachette, paris,2018, pp. 373 – 382.

الأميركية أو البولشيفية وغيرها، وأين تقع الحركات والحروب الدينية والطائفية التي دمرت الكثير من بلدان الشرق العربي العريقة خلال عقود؟

والسؤال الأكبر هو: هل تقوم الحداثة وتُبنى على الأديان والعقائد الثابتة أم على النقيض من ذلك، لكونها فاتحة طريق العقل للإنسان ولا دخل لها بمعتقداته؟

هل نام أهل الصين فوق أغنيات سورهم الطويل والعظيم الذي بناه جدهم القديم، أم أنهم عبروا بحاضرهم الصناعي والتجاري نحو المشاركة في مستقبل الحداثة والتحديث وفي مصاف أعظم الدول؟

هل بَنَت أميركا أو الاتحاد السوفياتي واليابان وكوريا وغيرها من الدول عظمتها الحاضرة بالقصائد الممجدة للتاريخ القديم؟ لو بقيت سنغافورة وغيرها من بلدان ممسكة بالقديم ورافضة للتحديث، لما رفعت حجرًا واحدًا في منظومة ناطحات السحاب ومسلسل الأبراج.

أليست سياسة الدول العظمى في تحولات العالم محكومة، بمنطق شيوخ القبائل التي لا يكسر كبارها عزة بعضهم البعض أبدًا، لكنهم يديرون الأرض باستراتيجيات القوة والضغط، مقابل التعثر في شباك الضياع بين مصطلحات السلطة والسيادة والتطور والتغيير والتخلف والجمود؟

ماذا تعني اليوم مفاهيم السلطة والسيادة في زمن كاميرات التصوير بأحجام الحشرات الدقيقة والطيور الصغيرة، التي تنسخ أسرار الدول وأسرّة الحكام والمواطنين فوق وجه الأرض؟

أين السيادة في خرق الطائرات والقوارب التدميرية الصغيرة العابرة للحدود من دون قادة، والتي تُوجّه من بُعد هائل خارقة الحدود لتقتل، وتدمّر الرادارات وأجهزة الاستشعار، وأطنان الأسلحة التي لا تتجاوز في فعاليتها مسدسات الماء، التي يلعب بها الأطفال النازحين، والجائعين، والمتسولين في الأرض من أجيال العرب ؟

من يضع القوانين لهذه المخترعات التي لا ذكر لها في مجلدات الحقوق والمنظمات أو القرارات الدولية أو ما يسمى المجتمع الدولي؟

ماذا تعني المجتمعات الدولية بصيغة المفرد أو بصيغة الجمع، لطالما باتت مفككة يتصارع فيها الراسخون في الماضي والقائلون بفقدان الحاضر والداعون لتدميره؟

ألا ترون كيفية التهام بعض الدول عند وقوعها في الشباك المتنوعة التفاصيل، لتقدّم هدايا مجانية إلى زعماء الدول العظمى في أعيادها الرسمية أو أعياد ميلاد هؤلاء الزعماء؟

ولماذا الكتابة بعد، والسؤال عن شعوب تيبس تحت الشمس وتذريها الرياح مع أول عاصفة؟

ما هو مستقبل الدول المصفوفة التي تبني جديدها على الحروب والأحقاد والكره والعيش في أنفاق الانشقاقات الطائفية والتملص من ثقافات القرن المشرعة النوافذ؟

ثالثًا: محاولات في الإجابة

إذا كان السؤال هو الحياة، فالجواب أقرب إلى الموت، قد تحمل الأسئلة براءتها النقدية في علوم الاتصال، حتى أنها تتجاوز في سلطاتها الأجوبة والمعارف والأسرار، لكنني أرى بأنه ليس من السهل امتلاك إمكانيات الإجابة على هذه الأسئلة وأسئلة، كثيرة حول الحداثة والتحديث، وما بعد الحداثة والدين لأسبابٍ شتى، يأتي في طليعتها أن الإحاطة بها قد لا يعني نشرها. فالنقد الموضوعي والأكاديمي قد يُحيل صاحبه إلى نقد مردود هائل، حفل بها التاريخ العربي القديم والمعاصر. وقد لا يرفض واحدنا هذا التوجس، لو نقلت مثلًا بأن موريتانيا حذرت هذا الصباح، وأنا منهمك في توليف هذه الورقة، بمحاكمة أي كاتب أو مسؤول، مهما

علا شأنه يتناول أو يتعرض للإسلام والمسلمين بالنقد، حتى العابر في صفحات التواصل الاجتماعي، مثل التويتر أو الفايسبوك وذلك تحت طائلة العقاب[١١]، والأمثلة كثيرة، وتتكرر مع تحرّر سبابات المؤمنين وأبنائهم وأحفادهم في التعبير المباح فوق صفحات التواصل الاجتماعي اللامتناهية وجدرانه، خصوصًا وأنها كتابة تُخرجهم من السبابات المرفوعة في وجوههم من رب البيت وأرباب المدارس والجامعات إلى أرباب العمل وأهل السياسة والحكام.

من الطبيعي ألا يتقبل المؤمنون النقد السلبي أو التدميري، المجافي للعقيدة وللتجربة الروحية للدين. هذه التجربة التي تجلّت إسلاميًا في التفسير والفقه والحديث وعلم الكلام وغيرها، والتي هي من صنع البشر، ومن حق العلم أن يُخضعها للأبحاث التاريخية. وهنا أستعين بالمستشرق محمد أركون النقدي إذ فتح المجال لتصوّرٍ جديد للإسلام والتراث، من خلال فكره التطبيقي المتقدم في علوم أسباب النزول والناسخ والمنسوخ وغيرها من المعضلات الفكرية، التي كان همها تجديد الفكر العربي الإسلامي وتنوير الفكر الاستشراقي، لكي يصبح العرب والمسلمون أكثر قدرة على فهم جدلية العلاقة المتعبة بين الشرق والغرب، أو بين القديم والحديث، والماضي والحاضر، ومواجهة التداعيات الخطيرة، التي ستبقى تنتظر المجتمعات العربية والإسلامية،حتى ولو استغرقت في اقتناء معالم التحديث[١٢].

هناك الوحي، وهناك التطبيق، إذ ليس الفقهاء الذين يملأون الشاشات، هم القادرون وحدهم على الفهم المباشر والنهائي لكلام الله ومقاصده باجتهاداتٍ وأحكام شرعية. يجب أن تتحكم بكل تصرف أو تفكير يقوم

١١- محمد أركون، من الاجتهاد إلى نقد العقل الإسلامي، ترجمة هاشم صالح، دار الساقي، بيروت، ١٩٩١، ص ٩ و٢٦.
١٢- في ٢٠١٧/١١/١٨، نشرة أخبار مونت كارلو الفرنسية.

به المؤمن الخاضع لامتحان طاعة الله. ليس تفسير الفقهاء لكلام الله هو جزء من كلام الله، إذ يمكن لأعظم الفقهاء ورجال الدين أن يقعوا في أخطاء تشوّه الدين، وتُدعّم مزاعمهم بإمكانية فرض القوانين التي هي وحدها تشكل مقاصد الشريعة. هذا المناخ القديم والمنتشر الحافل بالضغط والرقابة الصارمة، والإطباق على العقل في الكثير من البلدان العربية، والذي بدأ بالتحوّل الخطير بعد الربيع العربي، كان يضغط بقوةٍ هائلة على إمكانية التفكير والبحث والتعبير، كي لا نقول كان يحوّل دول حرية العقل في هذا المجال.

قد يفهم واحدنا من أن الكثير من المقاربات النقدية سواء اللغوية منها أو التاريخية، والتي أقبل عليها العديد من المستشرقين أو المفكرين العرب، الذين كتبوا في الغرب ونشروا بلغاته، كانت تترك وراءها حقولًا من الأنقاض والتدمير الخبيث والسياسي وغير العلمي للدين، في بلاد عاشت على الأديان قرونًا طويلة إلى حدود عززت الكثير من المغالاة، وأورثته في العدائية والكره بين الشرق والغرب، وبين المستشرقين والمستغربين. كان حجم المستحيل ضخمًا وهائلًا في طرائق التفكير والنقد الموضوعي، وكان اتساعه مرعبًا إذ إن أي بحث من هذا النوع كان يُولّد سوء تفاهمات خطرة، تُستعاد، وتُضخّم، وتتضاعف أصداؤها، ويُكفّر أصحابها وتُهدر دماؤهم.

رابعًا: التدمير للتحديث والتحديث للتدمير

كان الكلام عن العروبة، في القرن الماضي، يقترن بشكلٍ ما بالكلام عن الإسلام. وكانت الكتابة لا تجهد أو تزيح كثيرًا في التفريق بين العروبة والإسلام. وكانت كل فكرة جريئة أو بحث يجادل في هذه المسائل بالذات، يتعامى تمامًا عن الأخطار الجمة التي لطالما كانت تحوق بهذه المنطقة

من العالم والتي لم تكن تميز بين عربي ومسلم جهرًا. كان إذا مر الحديث عن الإسلام كمرادفٍ أو حاضن للعروبة، فإن هذا لم يكن يعني أبدًا انتقاصًا من أدوار الأقليات العربية وحقوقها الإتنية والدينية، في عالم يحتضن المسلمين والمسيحيين وأعدادًا من الأقليات لا ضرورة لتعدادها. لكن لنعترف أنه كان هناك خوف تاريخي كبير، يستحيل إعلانه للتفريق بين المسلمين والعرب أو العروبة، التي تكاد تنتفي وتسقط نهائيًا أمام طغيان العديد من المتغيرات الجديدة.

ليس مفيدًا إيراد ما يمكن أن يخطه أو يعيد نشره في الكتابة عن التغيير العنيف للربيع العربي، الذي يعني سحب السيف من غمده بهدف التخريب والقتل.

كان التاريخ عنيفًا في تونس، وهو لم يستقر بعد في سوريا، مرورًا بمصر وخرائب ليبيا والعراق واليمن، إذ انسحب الخراب على معظم الدول العربية والإسلامية، وصولًا إلى ظهور داعش وإعلان دولة الخلافة الإسلامية، ثم ذوبانها المذهل وكأنها حقل من الملح الأسود المتنقل في أكثر من بقعة من بلاد الشام الذي غار في الأرض. قد لا يعنينا في مؤشر التغيير بالعنف سوى ما راحت تضج به وسائل التواصل الاجتماعي في بلادنا من فوران مذهبي هائل للاوعي الجماعي العام، وتحديدًا للذين تبعثروا بدورهم في الأرض قتلًا واقتلاعًا وتشريدًا، وتبعثرت فيها معاني الهوية[١٣]، وبات الجميع أسرى مرحلة ينتقل فيها العقل واللسان العربيَين من تاريخ

١٣- تناول الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون (٢٠١٨/٧/٢٨) مخاطر التغيير الرهيب بالعنف في الشرق الأوسط الذي يبعثر الهويات ويروّج للإرهاب إذ صار من الصعب التمييز بين الوطني والقومي والعالمي. جاء ذلك في الإحتفالية الأممية التي دعا إليها الرئيس ماكرون في قصر فرساي قرب باريس بمناسبة مرور مئة سنة على انتهاء ويلات الحرب العالمية الأولى (١٩١٨/٧/٢٨- ٢٠١٨/٧/٢٨)، حيث فرضت معاهدة فرساي أو ما سمّي بـ"الديكتات" على ألمانيا بالقوة من قبل الثلاثة الكبار أعني جورج كليمنصو رئيس وزراء فرنسا، ولويد جورج رئيس وزراء بريطانية العظمى وويدور ولسن الرئيس الأميركي صاحب البنود ١٤ لتقرير مصير الشعوب، وكيفية حفظ السلام العالمي بعد هذه الحرب التي مزّقت العالم والتي أوردها كعبرةٍ أولى في التاريخ البشري، مشيرًا إلى خطورة الضغوطات والأثقال، التي خرجت بها ألمانيا من فرساي التي أسّست للحرب العالمية الثانية الأكثر شراسة وعنفًا من الحرب الأولى.

هائل للكبت في التعبير إلى الكفْت الارتجالي نحو آفاق خطيرة[١٤]. وبات التدمير قبل التحديث أو بعده هو الهاجس الكبير المتحكم بحاضر العرب والمسلمين.

كتب محمد أركون أيضًا في المجال: "إذا كان علم النفس التحليلي قادرًا على شفاء المريض، عن طريق جلسات تعود به إلى إيقاظ ماضيه وتلمّسه بكل نقائصه وعوراته وصدماته، فإن التحليل التاريخي قد يعبّد طرق الخروج من الشقاق والصراع بين المسلمين بمذاهبهم المختلفة، بما يعمل على وحدتهم المستحيلة التي ضج بها تاريخهم، بل على تطيين الفجوات الهائلة التي كان يمكن للغرب النفاذ منها، نحو تدبير المآسي والتنابذ والحروب بين المسلمين أنفسهم، أو بين المسلمين والغرب الذي وقع في حفر الإرهاب في عقر داره[١٥].كيف؟

خامسًا: تداعيات العنف الأوروبي

ظهرالقلق الأوروبي قويًا من الربيع العربي وتداعياته، وتدفّق الإرهابيين عبر المتوسط كمساحةٍ مائية للارتباط، والنزاعات الأوروبية والإسلامية

١٤- أشير في هذا المجال إلى صرخة لفتاةٍ سورية ضجّت بها وسائل التواصل الاجتماعي وخصوصًا "الفيسبوك"، وحصدت مئات ألوف إشارات الإعجاب "اللايكات" والتعليقات التي تجاوزت هذا النص بأضعافٍ مضاعفة:

"تكلم معي بالمنطق فقط. العرب المسلمون عايشين منذ ١٤٠٠ سنة يتغنون بإنجازاتهم وانتصاراتهم ... ويقولون لك: انظر إلى الوراء إلى صلاح الدين الأيوبي وخالد بن الوليد..انظروا ماذا فعلوا. ماذا يعنيك أنت اليوم ماذا فعلوا؟ أنت اليوم ماذا تفعل؟ ماذا تنجز؟ ما هي الحضارة التي تقدّمها للعالم؟ ... أنت آخر مكوّن... يحق له التكلم عن الإنجازات اليوم. طبعًا أقول هذا بحرقةٍ ولست شامتة على أساس أنني مسيحية عربية أو غربية. نحن شرق أوسطيين. العرب مكون من مكوناتنا. لسنا عربًا. العرب جزء من سوريا. هذا الذي يجب أن تفهمونه جيدًا. عندما دخل الغزو العربي إلى سوريا كان هناك سريان وكنعانيين وفينيقيين وأشوريين وكلدان وعرب".

"لا يمكنك اليوم إعادة الجبلة وتقول لي أنني عربية. أعتذر منك. أنتم جماعة أقوال لا أفعال. نحن جماعة أفعال. لدينا الإنسانية أولًا وليس الشعارات والهتافات أولًا. لا أتكلم هنا عن الطوائف كوني مسيحية فالطوائف كلها فيها الشريف وغيره. لا مسلم ولا مسيحي. لكن لا تقل أنك الشريف لأنني لا أريد الدخول في الكذب معك على الفلسطينيين وبأنك لم تدرِ ماذا يحصل للقدس وفيها، وبأنك لا تستطيع النوم لأن القدس صارت عاصمة إسرائيل. الآن صارت القدس عاصمة إسرائيل؟

هل مسموح لك الذهاب إلى القدس؟ أمسموح لي الذهاب إلى كنيسة القيامة أو أنت هل مسموح لك الذهاب إلى المسجد الأقصى؟

يعتبرونك صرت إسرائيليًا ... من زمان صارت القدس لإسرائيل. من أربعين سنة. نحن أمة نائمة مخدرة. لا تصحون إلا عندما يكتبونها لكم بالخط العريض. طلع ترامب...وقال لك بأن القدس صارت عاصمة إسرائيل. روحوا بلطوا البحر.منذ أن دخل شارون ببوطه إلى داخل المسجد الأقصى صارت القدس عاصمة لإسرائيل ولم تفعلوا شيئًا وعرفوكم أنكم أمة نائمة من زمان.

تبحثون عن نساء إسرائيل وتكتبون لهن لايك وديسلايك على مواقع التواصل الاجتماعي وتتحرّشون بهن. ستبقون عربًا. تتغزلون بأمجاد الماضي كما يتغزل العلمانيون بأمجاد مستقبل علماني لن يطالوا حاضره ..أنا لا أفهم كيف ستعيشون في ظل أوهام عربية وتغنّ بالأصالة. أين هي الأصالة أو النخوة أو اللهفة على الضعيف. أنتم تدوسون على الضعيف... " نشر هذا الفيديو في ٢٠١٧/١٢/١١ على وسائل التواصل الاجتماعي وأعدت نشره على صفحتي الخاصة فيسبوك في التاريخ عينه.

١٥- محمد أركون، المرجع نفسه، ص ٤٣-٤٤.

والعربية والتركية الحافلة بالفوضى، وتحوّل وكأنه بحيرة النزاعات العالمية. لم يتوقف النقاش الحاد في القارة الأوروبية بعد عن أبعاد الالتقاء، والخلط المستجد بين العنف والمقدس، والغرب بالمسيحية والشرق بالمسلمين والغرب بالشرق، والراديكالية والوسطية والجهادية بالإسلام، والتعريب بالتغريب، والاندماج بالتمايز.

تلك هي المساحة المستجدة بين الشمال والجنوب بعد مئة سنة على الحرب العالمية الأولى: إذًا عودة العقل العربي والأوروبي إلى البحث مجددًا عن سفن أو جسور جديدة، يعبُر فوقها العرب والمسلمون نحو الشمال، ويتحاورون مع أوروبا من الباب الفرنسي أو الإيطالي، مصدّقين بأن العالم قد وصل لأن يعلن نفسه قرية واحدة.

يكتشف المسلمون أن تلك الأحلام بالقرى صارت مدنًا وحشية التفكير والفهم والسلوك بين الواحد والآخر، والثقافة والأخرى، واللغة واللغة الأخرى، والسحنة والسحنة الأخرى. هناك انكماش عنصري فاضح ومخيف بحثًا عن الهويات القديمة للاحتماء وإعادة الانتماء. إنه بؤس جديد، وإرهاب أكثر جدة، يُضاف إلى بؤس الشمال الذي يضيق بأهله الأصليين، وإليه تتطلع نُطَف الشرق هربًا من الركام والموت، ولو غرقت نساء العرب والمسلمين وأطفالهم في عرض المتوسط. لا يمكن تصور تلك الاندلاقة المرعبة بحثًا عن رصيف أو ورقة إقامة أو بطاقة هوية، تُخرج الكثير من العرب إلى موطئ قدمَين سليمَين.

لا جديد في الشمال والشرق الأوروبي سوى الوجوه المتكدسة في حافلات المترو الباريسية، المحشوة صباحاتها بمشاعر القلق والخيبة والهموم في أجساد متراكمة، وكأنها أكياس دموع قديمة حبيسة. يقيم الناس هناك في منافي سماعات الآذان، وخلف الصحف والكتب، ورسائل البريد، والأفكار تخفي وجوهًا كالحة مليئة بالأحزان والآلام، وقلوبًا خافقة بحثًا عن بسمة

أو أمل ضئيل. وكأنهم من طينة واحدة في صراخهم الداخلي، لكن لا يسمع واحدهم الآخر. يركضون في الصباح الباكر ملفوفين بالنعاس نحو العمل أو المستشفيات، متلاصقين، متحاشرين، يضيعون بين الوحدة والخوف، والحذر من الاتصال بالآخر. وجوههم تخفي توسلات، بحثًا عن أجوبة أو مساعدات، وكلمات أو محادثات وصداقات خجولة يمكن قراءتها بسهولةٍ.

يكفيك أن تقدّم فوطة أو مقعدًا لغيرك أو ابتسامة أو كلمة ليظهر الإنسان فيه، فتحل اللطافة والمؤنسة. عندها تبدأ الصباحات لديهم أكثر جمالًا، ويصدّقون بأن الأيام الرتيبة قد تغادر أو صارت أقل حزنًا[١٦].

سادسًا: حداثة الجوهر وتحديث الأشكال

السؤال الذي يُطرح الآن: هل أن العالم أو الوطن العربي حديث؟ وما هي العوائق في طريق الحداثة إذا كان التحديث سهلًا؟

قبل الإجابة على الشق الأول من السؤال، لا بد من التمييز بين العديد من المفاهيم والمصطلحات التي تختلط في الذهن العربي والعالمي على صعيد المعاني عبر الاستعمالات اليومية للألفاظ.

هناك فرق كبير بين التحديث Modernisme والحداثة La modernité بالفرنسية. المصطلح الأول يعني العمران والتطوير الصناعي وتجميل الجغرافيا وهندستها، ببناء المدن وناطحات السحاب، بما يتلاءم مع الأزمنة المعاصرة، ويأتي هذا نتيجة للاختلاط والتقليد الشكلي بين المجتمعات والشعوب، بينما يؤشر المصطلح الثاني إلى قيمة التطور الفكري ومستواه واستمراريته، وهي قيمة ذات أبعاد ودلالات زمنية، لكنها تتضمن أحيانًا كثيرة أحكامًا سلبية أو إيجابية حين تُقارن بالقديم.

الحديث Moderne لا يتضمن دائمًا إضافة إلى القديم Ancien، بينما

١٦- Laurence Lemoine, Emotifs Anonymes, Psychologie, Paris,n.390, Octobre 2018,p.51.

الجديد Nouveau أو الجِدّة La Nouveauté لا يمكن معرفته أو قياسه وحضوره، إلا بالنسبة إلى ما أُضيف إلى القديم، الذي يُفترض أن يزيد الجديد عليه ليغيّره. ليس كل حديث جديدًا بالمعنى الزمني، لكن بالمقابل كل جديد حديث. تصبح المعاصرة La contemporanieté هنا حاملة لدلالاتٍ زمنية محضة على ارتباط مباشر بالزمان الحاضر، بصرف النظر عما تحمله من مظاهر القديم أو الجديد أي الموضة La Mode في معانيها الكاسحة لأذواق البشر.

يمكن اعتبار المجتمعات والمدن العربية بمعظمها تتجه نحو المعاصرة، لكن معاصرتها تضمن لها وصفها بالتحديثية التي لا تكفل لها صفات قِدمها أو حداثتها.

باختصارٍ، التحديث تغيير مادي شكلي تزييني، بينما الحداثة تغيير جوهري عقلي فكري سلوكي قيمي.

وفق هذا الاستنتاج، نكون قد قاربنا الإجابة على الشق الأول من إشكالية هذه الورقة إذ أعددنا بأن المجتمع العربي الإسلامي مجتمع تحديثي، ويتجه بخطواتٍ هائلة وسريعة على طريق التحديث، يساعده في ذلك البترول والغاز والثروات الهائلة، التي تسمح للأنظمة والحكومات من شراء التحديث واقتنائه في الأرجاء والتنمية، إلى درجات متقدمة تجعل الناظر أو السائح لا يفرّق بالشكل بين مدينة عربية وأخرى أميركية، ولا نقول أوروبية أو إنكليزية، لأنها دول ما زالت تُقدّس عظمة الأشكال العمرانية، وتُطوّع عصر العولمة بمشتقاته ومخترعاته، وتُزاوجها مع معالمها الراسخة في التاريخ.

أما السؤال عن المعوقات في طريق الحداثة العربية ومستقبل العرب، فهو ما لا يمكن الإجابة عنه قبل التطرق بكثيرٍ من الدقة إلى مفهوم الحداثة، الذي كثر استعماله وأصبح مصطلحًا مألوفًا وشائعًا في أدبيات العرب،

وبهتت مضامينه في العالم المفتون بالأسواق والتبادلات والصراعات، التي تصوّر الأرض رقعة في ضمور متواصل من حيث القدرات البشرية.

جاء في الموسوعة العالمية[١٧] أن "الحداثة تعبير ظهر أساسًا في إيطاليا في الـ١٩٠٤، وكان يعني الحركة الإصلاحية التي عرفتها الكاثوليكية، وأدت إلى صراعات هائلة اتخذت أشكالًا ثقافية، واجتاحت معظم مناحي المجتمعات، تعبيرًا عن التيار الذي كان يتعاظم في هدم الفكر الديني القديم بطقوسه الجامده وسيطرته القاسية". وكتب المفكر الفرنسي الشيوعي هنري لوفيفر Henri Lefevre في كتابه المرجعي "مدخل إلى الحداثة" بأن الحداثة ظهرت في الـ١٨٤٠ مع صعود طبقة الأغنياء الميسورين الذين انغمسوا في مظاهر التحديث، وانصبّ اهتمامهم على التطور الاقتصادي ونمو الرأسمال، بما أدى إلى تظاهرات ونقد وانقلابات من قبل الطبقات المسحوقة. وبهذا استغرق في الربط بين الحداثة والثورة، حتى أنه لم يتلكأ في الكتابة بأن الحداثة هي ظل الثورة[١٨].

يمكن طرح السؤال القوي على العالم العربي: هل تؤدي مظاهر التحديث إلى الثورة التي تهدم القديم والحديث على السواء؟

سابعًا: متى تصبح الحداثة نتيجةً طبيعية للتحديث؟

يمكن الإقرار بأن المجتمعات الحديثة مرت بأطوارٍ قاسية مختلفة، قبل أن تمر بالتحديث المقترن بالحداثة، أو الساعي إليها في تطوير المجتمعات ونموها.

ويمكنني اختصار هذه الحقبات/الأطوار على الشكل الآتي:

- إشاعة قيم الحرية والتقدم والنهوض إلى حدود الفوضى.

١٧- Encyclopédie universalis, V. 2, La modernité.

١٨- Henri Lefèvre, Introduction à la Modernité, Minuit, paris,p 89, 1962.

- الصراع الطبيعي المفتوح العقلاني والدموي بين التقليديين والتجديديين.
- طور تحولات المجتمعات التكنولوجية الاقتصادية والاجتماعية والتربوية.
- طور الانخراط في الإنتاج الذي تفرضه تلك التحولات.
- طور إعادة تنظيم المجتمعات.

يكتسب الفرد الذي يجد نفسه منخرطًا في مجتمعات التحديث جاذبية هائلة في الاتجاه نحو الحداثة. وهذا يعني بأن هناك خصائص للفرد الذي ينتمي إلى مجتمع حديث، على اعتبار أن الحداثة لا يمكنها الانضواء في مفهوم محدد أو في قوالب جامدة، لأنها تفرز حاجات الحياة الجديدة بمعنى التطور باستمرارٍ.

يمكنني مقاربة خصائص هذا الفرد الذي ينجذب إلى الانخراط في تحديث مجتمعه، والقبول بتحولاته الشكلية، ولو كانت مستوردة إلى تلمّس مظاهر الحداثة ومفاهيمها وقيمها، والنفاذ إليها في الأفكار والمضامين، كما في الأشكال والقشور الخارجية. تلك هي المراحل الصعبة والقاسية في تاريخ تحولات المجتمعات من عالمٍ إلى آخر:

– الانفتاح بقبول مظاهر التجديد والتغيير.

– نمو الميول نحو الديمقراطية والقدرة على فهم حرية الغير ومشاعرهم وثقافاتهم.

– التوجه نحو الحاضر والمستقبل أكثر من الماضي، مع ما يولّده من نزاعات ثقافية وفكرية ودموية هائلة، قد تُشظي المجتمعات وتُدمرها أحيانًا كثيرة، وتُعيق تقدّمها إن كانت مشبعة بالقيم السماوية.

– الميل إلى التخطيط والاعتقاد بقدرات الإنسان في السيطرة على مستقبله ومجتمعه، بصرف النظر عن معتقداته وإيمانه.

– الثقة في المنجزات العلمية والتكنولوجية والميل إلى خرط الأجيال في الإنجازات الفذّة المتطورة.

وفق هذه المقاربات، تظهر الحداثة بأنها نقيضة التقليد والثقافات التقليدية السالفة الجامدة. ولا يعني هذا التناقض الرفض المطلق لما أرساه الماضي، وإنما الإبقاء على النقاط والأفكار الإنسانية الكبرى المضيئة، التي يحملها هذا الماضي، لأن استيعاب الثقافة الحديثة التي تفقد التراث والمعتقدات، تعني إن لم تكن مدروسة، فقدانًا للهوية وضياعًا كاملًا للمجتمعات. وقد تكون مظاهر التحديث في بلدان الخليج العربي وغيرها، وتحديدًا الخطة ٢٠٣٠ التي وضعتها المملكة العربية السعودية خير مثال على ما نحن بصدد بحثه.

الحداثة لا تبرز تجلياتها إلا وفق استراتيجيات بنائية متواصلة من دون انقطاع متوحش مع التراث الثقافي والفكري. ولكي تصبح تلك الحداثة أصيلة ومشرفة على النجاح والتبلور، لا تعود محصورة بالأشكال والمكتشفات الحديثة العلمية والتكنولوجية والتواصلية وحسب، بل تظهر في العادات الجديدة وليونة في النظرة إلى التقاليد والثقافات التي تُبرز التحولات والقناعات الجديدة. تبدو الحداثة الأصيلة نوعًا من صهر الماضي والحاضر في بوتقة واحدة، بمعنى الانفصال النوعي المتدرج لا الكمي عن الماضي. هكذا تغدو حركة المجتمعات التحديثية متحركة بشكلٍ مكلف، ويفترض قبوله من الحاضر تقفيًا للمستقبل، الذي يستحيل القبض عليه وعلى منجزاته كلها. وهكذا تصبح الحركة من هذا الحاضر الجذاب إلى المستقبل من جهة، وبالنظر العقلاني إلى الماضي من جهة أخرى، بدلًا من أن تبقى حركة اتجاه نرجسي من الحاضر إلى الماضي.

وإذ أعتقد بأن معظم الأوطان العربية تجتاز هذه المسارات المعقدة مع بدايات الألفية الثالثة، فإن الحداثة ليست مفهومًا ثابتًا، ولا يمكن تأطيرها وتقليدها. لا قوانين خاصة بها ولا منطق أو أيديولوجيات خاصة بها.

إنها نقيض المطلقات، وتبرز دائمة البهاء، عندما تتجلى في حرية العيش والإنتاج وقبول الحالات والمواقف من العالم المتغير. "تبقى الحداثة ظل الثورة الممكنة والفاشلة التي تأخذك قطعًا إلى الأمام"[١٩].

خلاصات في حداثة العرب

يبدو العرب، في ضوء ما تقدم حول الحداثة، قد خبر الطور الأول من حداثة المجتمعات، أعني طور اليقظة التحررية التي برزت في الرغبة القومية، بحثًا عن الحرية والاستقلالية، وقد ظهرت هذه المناخات على مستويات الأنشطة الحزبية والدول والثقافات. دخل العرب في الطور الثاني الذي تبدّى حادًا، وما زال يتأرجح بين القديم والحديث. إنه صراع قائم منذ قرون بين الرغبة في التطور، وضرورة اللحاق بمظاهرالتحديث الشائعة واللافتة، لكنه صراع غريب يقع على الدوام في معضلة الصراع بين الشرق والغرب (مع أن لا إمكانية في تحديد مواقع الشرق والغرب اليوم بمعنى السلطات والنفوذ). يقدّم الماضي شرقًا في ردود فعله، ويبرز المستقبل غربًا وشرقًا ثقيلًا في سياساته، مما يعمق الصراعات، ويشل المجتمعات العربية بصفتها موئل الكنوز الأرضية والسماوية، وتضيع بذلك بهجة التحديث وقيمه ووظائفه، وترذل أو تغيب قيم الحداثة، مع أنه من الوهم والخطأ الكبير الاستمرار في التصوّر بأن الحداثة لا التحديث هي غربية، ومصدرها أوروبا وبريطانيا وأميركا، والعالم العربي بعيد كل البعد عن الحداثة بالمفهوم الفلسفي والفكري.

لا شك من أن الفكر النقدي الحديث هو المعتقد المسيطر في الغرب، وهو فكر جاء في أعقاب تكلفة بشرية واجتماعية ضخمة على المستويات كلها. إنه فكر يطرح على الدوام قيمة العقل المطلقة، ويشكل الإنسان فيه أساس التغيير الدائم، والكشف عن عالم بحاجةٍ دائمة إلى الاستكشاف، لكن لا

١٩- Ibid, pp. 169.

يُفترض أن ننسى من أن صدمات الحضارة الآلية جاءت قاسية، وحافلة بالتحديات والصراعات الضخمة بين بلدان العالم، التي سقطت فيها المفاهيم والتسميات الموروثة، التي قسّمت العالم إلى شرق وغرب وشمال وجنوب، وعوالم أولى وثانية أو عالم ثالث.

ولو تقفينا المواقف الفكرية والمنشورات والدراسات الهائلة العربية حول الحداثة منذ بدايات عصر النهضة، لوجدنا التيارات والمناهج الفكرية عينها تتكرر بالتزامن مع تحديث المجتمعات العربية على الصعيدَين الشكلي والهندسي، وتبيّن قدرات هائلة ومغرية في اقتناء خلاصات التجارب والمقتنيات البشرية، وتسييرها لمصالحها من دون البحث عن قابلية استيعاب مضامينها وتجاربها وقناعاتها ومُثُلها الإنسانية.

يمكنني اختصار تسمّر هذه التوجهات بثلاثٍ:

١- تيار الفكر التراثي: هناك تيارات متعددة لا تُحصى، تتنوع بالمذاهب والطوائف والقراءات والاجتهادات، ترفض الغرب متّخذة إياه مصدر الفسق والإلحاد، والاستعمار وإخضاع الشعوب، وموئل محاربة العقائد الأخرى في الأرض. ينظر هذا التيار بشكلٍ عام إلى الحاضر والمستقبل بمنظار الماضي، من دون الأخذ في الاعتبار الظروف والسياقات التاريخية، التي رافقت الزمان والمكان والإنسان بتناقضاتها ومتغيراتها. هكذا يدير أصحاب هذا التيار الظهر لكل منجزات التحديث الغربية المستوردة، ويروجون لالتماس السلامة في الحفاظ على القديم والأسلاف وبعثهما معًا، وبديلًا لبؤس الإنسان المعاصر الكافر في الغرب.

وهنا تبرز مفارقات يمكن التأسيس عليها بطرح السؤال القديم حول موقع هذا الغرب في غابر العصور كما في عصر تكنولوجيا المعلومات وداتا الاتصالات المتحولة بأجيالها وحللها ومقدراتها التقنية بما يسابق الزمان بأشواطٍ.

لا معنى للكلام عن الغرب إلا بصفته وجهة جغرافية في الألفية الثالثة، التي تفرز الأرض كفنًا للحضارة، بمعانيها التقليدية الموروثة لصالح شعوب متواصلة تتخالط ثقافيًا، وخصوصًا في احترام هائل سرّي ومعلن في ما بين الدول العظمى، التي تنظر إلى الأرض سوقًا رائجًا للتحديث والمخترعات وتقاسم الخيرات والمصالح. هناك تقدّم ملحوظ لمدى الحضور الغربي والشرقي في ظواهر كانت تستخدم التعصب الديني لمصالحها الكبرى، التي تُفرغ الدين من مضامينه، وتمارس الإرهاب عنوانًا يحمل هموم الإسلاموفوبيا للأجيال المقبلة، ولأغراضٍ لا علاقة لها على الإطلاق بالدين وقيمه، بقدر ما له علاقة ببذر أفكار المناهضة للتحديث والحداثة على السواء، وتجميد الحاضر والمستقبل بصفته مصدر الكلأ والبترول للقارات الجائعة والخائفة على مستقبلها الصناعي والتقني. وتصبح المسلمة/المعضلة كامنة في اعتبار الإسلام متفوق على الأديان الأخرى، وأننا بتطبيقنا الحرفي لتعاليمه ونشره، نستطيع تجنب الانحرافات والأزمات التي تعاني منها الشعوب الأخرى، وبناء حضارة نموذجية من أجل البشرية جمعاء، وأي محاولة لإدخال الإسلام في مناقشة خاصة مع الغرب تُدان سلفًا وقبل أي امتحان.

٢- هناك تيار معاكس يعادي بشكلٍ كامل التراث الثقافي العربي والإسلامي، معتبرًا بأن العصر لم يعد عصر التشبث بالماضي العاجز عن الإجابات عن أسئلة الحاضر. غالبًا ما يدعم هذا التيار المستغرب حججه وثقافته بمقولات:" إن الحداثة هي من عقل الغرب، وشراء مقتنيات هذا الغرب لا تهدد العقائد بل يبرز من خلالها الإنسان قادرًا على فتح الآفاق بين المستقبل والتراث والماضي".

صحيح أن هذا التيار تجلّى مع العام ١٩٦٧، إذ ألقى الفكر العربي

هزائمه فوق أطباق التراث العربي القابض بظلاله المظلمة والمتخلفة على المجتمعات، بما حصر عوامل الهزيمة جزءًا من القناعة بالتخلف في الشرق الأوسط.

وفق هذه التوجهات العامة في تقييم الذات، تضافرت الجهود المتنوعة الداعية إلى تحديث التراث، وهو شكل آخر قد يكون مشابهًا في نتائجه لدعوات تحديث التيار السلفي. وإذا ما برز هذا التيار متوخيًا كيفية التماثل والتطابق بين الماضي والحاضر، فإن النتائج كانت تفرز مدى التناقض بينهما، لسببٍ أن الدعوة إلى تحديث التراث كانت تعني في نتائجها تبعية الحاضر للماضي، بما يصل إلى حَرْف المجتمعات عن العصر وحركة التحولات التغييرية عبر كل العصور، وهي دعوة لا تفترق عن المطالبة بنقد التراث وتهديمه وحذفه، بما يقطع الحاضر عن الماضي، ويجتثّ جذور الانتماء إلى التاريخ المستبدل بتاريخٍ مستورد. هذا تيار يُقتلع من الأصالة مقابل آخر يُقتلع من المعاصرة، وهو أمرٍ يستدعي المحاججات غير المنقطعة لسببٍ بسيط، هو استحالة رفع السدود عمليًا بين المعاصرة والأصالة.

٣- يمكن العثور بعد على توجهات توفيقية خارجية شكلية بين الشرق والغرب ليس لها أدوار كبيرة، ولا تتجاوز فكرة الفتون بالموضة ومظاهرها الموسمية، مع أنني من القائلين بأن الفكر التوفيقي هو أسوأ أنواع الفكر، الذي يخلط الأمور بما يشوه الشرق والغرب بمعانيهما الغابرة، وهو قد يلطّف، بالمقابل، من حدة الصراعات بين المناهج والأفكار والنزاعات المتناقضة الأهداف، ليدخلها في فراغ الجدلية، التي تفرغ بدورها التاريخ والتطور الطبيعي من مقتضياته الحيوية في التطوير والتغيير.

تبدو العلاقة واضحة وشديدة بين الحداثة وفئات من المسلمين، لا بين الحداثة والإسلام الذي يزج في صراعات دولية ومعارك سياسية هو خارجها وفي غنى عنها، كأن يكون أداة موكولة بردم الفكر الإلحادي من الكون.

تتعايش هذه الفئات بمعظمها مع التحديث، أو لنَقُل مع هوامش الحداثة الراسخة في أبعادها وفلسفات مقتنياتها المادية، من دون قبول الأفكار وأنماط العيش والثقافات والقيم الإنسانية التي تركزت عليها هذه الحداثة، لكن التحديث الحاصل هو النوافذ الطبيعية التي ستخرج منها شعوب العالم أي العرب والمسلمون إلى الحداثة.

قد يتصور واحدنا بأن هناك ما هو أهم من جعل العالم مكانًا دائم التحديث جميلًا للنظر والعيش، لكن الحقيقة أن التراجع عن هذا الهدف لن يوقف المدن التي ستُبنى باستمرارٍ. وعلى الرغم من وجود الكثير من المشكلات الضخمة في عالمنا، سنجد أنفسنا محاطين بمدنٍ تكبّلنا وننصاع لها، فنبدّل من أفكارنا وأنماط عيشنا وقيم حداثتنا. إن البيئات التي نحيط بها أنفسنا تختزن قدرات كبيرة في تغيير أفكارنا ومشاعرنا وتغذية أرواحنا وشخصياتنا، حتى ولو كانت في رأس هذه النتائج ندرة التواصل الاجتماعي مع الآخرين، وقتل الماضي، والوقوع البطيء ضحايا اليأس والقلق وأمراض العصر الحديث، وتقصير المسافات بين مصطلحات الحداثة والتحديث ومشتقاتها الباقية في محور التغيير.

المراجع:

١- نسيم الخوري، فنون الإعلام والطاقة الاتصالية، بيروت، دار المنهل اللبناني، ٢٠١٥.

٢- رفعت الجادرجي، دور المعمار في حضارة الإنسان، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠١٤.

٣- نسيم الخوري، الحداثة وحركة الخلق المستمرة، مجلة مواقف، بيروت، عدد ٣٥، آذار /نيسان، ١٩٧٩.

٤- محمد أركون، من الاجتهاد إلى نقد العقل الإسلامي، ترجمة هاشم صالح، دار الساقي، بيروت، ١٩٩١،

٥- نشرة أخبار مونت كارلو الفرنسية.في ٢٠١٧/١١/١٨.

- Combining London Heritage and Modernity, https//the tulip.com
- Nicolas Nigroponte, L'homme numérique, Traduit de l'americain par Michèle Garène, Paris, 2ème éd. Robert Laffont, 2015.
- Baudelaire Charles, Ecrits sur l'Art, Livre de Poche, Paris, 2012
- Guérin Michel, Nihilisme et modernité : essai sur la sensibilité des époques modernes de Diderot à Duchamp, Editions Jacqueline Chambon, Nîmes, 2013.
- René Girard, La violence et le sacré, Hachette, paris,2018.
- Laurence Lemoine ,Emotifs Anonymes, Psychologie ,Paris,n.390, Octobre 2018
- Encyclopédie universalis, V. 2, La modernité.
- Henri Lefèvre, Introduction à la Modernité, Minuit, Paris, 1962.

مئة عامٍ من المسيرة...
لا تُختصر بصفحاتٍ
منظمة العمل الدولية تحتفل بيوبيلها المئوي

د. روزالين مبارك*

المقدّمة

إيمانًا منها بالإنسان، انطلقت منظمة العمل الدولية بمسيرةٍ من القارة العجوز إلى العالم بأسره، وآمنت بأنّ حقوق العمال وحقوق العمل هي الطريق إلى السلام العالمي والدائم. منذ العام ١٩١٩، تأسست منظمة العمل الدولية وحملت معها شعار العدالة الاجتماعية وتحسين حقوق العمال، أينما وُجدوا. وقد استطاعت، على الرغم من كل التحديات، أن تُظهر للعالم أهمية الترابط ما بين الحقوق الاجتماعية والسلام الدائم.

تميزّت منظمة العمل الدولية، منذ تأسيسها، بأنّها المنظمة الدولية الوحيدة التي تأخذ بمبدأ الثلاثية، والذي من خلاله يشارك العمال وأصحاب العمل والحكومات في إدارة نشاط المنظمة، من دون أن ننسى أنّها المنظمة الوحيدة التي تأسست

*أستاذ مساعد في كلية الحقوق والعلوم السياسية والإدارية في الجامعة اللبنانية

في ظل عصبة الأمم، واستمرت إلى أن أصبحت إحدى وكالات منظمة الأمم المتحدة.

وكجهازٍ متخصص في العمل، استطاعت المنظمة، عبر ما تملكه من وسائل قانونية تقليدية أو مبتكرة، من المحافظة على دورها الريادي في التشريع الدولي للعمل. ولم يكن من السهل عليها أن تؤدي هذا الدور في ظل أيديولوجيات مختلفة، وعولمة أخذت بُعدًا اقتصاديًا، في حين بقيت الحقوق الاجتماعية العامة محلية.

إنّنا نعيش في "عالم عمل" متغيّر في الظروف والأحداث، ومتضارب في المصالح. ونعيش في مجتمعات تتخبّط، غالبيتها، في الأزمات الاقتصادية/ الاجتماعية، وتسود فيها البطالة الحادة والاستثمار البطيء، وتتّسع الهوّة بين الطبقات. نعيش في مجتمعات تزداد فيها اللامساواة يومًا بعد يوم؛ الأغنياء يزدادون غنى والفقراء يزدادون فقرًا؛ الأمر الذي يؤدي إلى التشرذم بين أفراد المجتمع، ويُولّد ظلمًا، فأزمات، وحروب. وهذا ما يُهدّد السلام العالمي والدائم، كهدفٍ انطلقت منه منظمة العمل الدولية في مسيرة الألف ميل.

لذلك، تُشدّد المنظمة، منذ ولادتها حتى اليوم، على العدالة الاجتماعية والعمل اللائق وغيرهما كسبلٍ إلى السلام العالمي والدائم. وبالتالي، اعتمدت برنامج العمل اللائق كطريقٍ يُسهم في تحسين الوضع الاقتصادي وشروط العمل، إذ يسمح للشركاء الاجتماعيين كافة إقامة نظام يقوم على الازدهار والنمو.

حازت المنظمة على تأييد ١٨٧ دولة عضو، ويُدير المكتب الدولي في جنيف مكاتب خارجية في أكثر من ٤٠ دولة. وفي مناسبة عيدها الخمسين، حازت جائزة نوبل للسلام في العام ١٩٦٩، فهي منظمة ناشطة ومتحركة، تعدّدت مهامها وشعاراتها، ولكن توحّدت أبعادها بأربعةٍ: "تحسين المبادئ والحقوق الأساسية في العمل ووضعها موضع التطبيق، تمكين الرجل والمرأة

في الحصول على العمل اللائق، توسيع دائرة الحماية الاجتماعية لتطال الجميع وتفعيلها وتدعيم الثلاثية والحوار الاجتماعي".

وفي العام ٢٠١٩، تحتفل بعيدها المئة، وهي أول منظمة دولية تحتفل بمئويتها، فنتعرّف على دورها في تنظيم العمل وتحسين حقوق العمال، وعلى ما هو مطلوب منها من أجل إدارة اللعبة في زمن العولمة إذ تسارعت وتيرة الاقتصاد ومحركاته، مقابل تقلبات الاجتماع بحقوقه المتخبّطة.

أولاً: السياسات الدولية للعمل قبل العام ١٩١٩

إنّ الأسباب التي دفعت إلى إقرار قانون للعمل، تكاد تكون متشابهة في كل مراحل التاريخ، وقد تمحورت غاية كل تنظيم للعمل حول حماية العمال، وإخراجهم من حالة البؤس والفقر من خلال تحسين شروط العمل وتدعيم حقوقهم في العمل. وفي ظل جو اجتماعي مشحون باضطراباتٍ ومطالبات عمالية، وأمام تزايد هجرة اليد العاملة، وتزايد أعباء المنافسة التجارية الضارة بين الدول، سعت دول أوروبية كثيرة، لا سيما الصناعية منها، إلى تدويل المسائل الاجتماعية.

تعدّدت الدعوات التي نادت بضرورة وضع تشريع دولي للعمل. ففي العام ١٨٨٩، جدّدت سويسرا دعوتها إلى عقد مؤتمر دولي في برن Berne، من أجل تبادل المعلومات، ودراسة المقترحات، فيما يتعلق بتنظيم العمل. ولكن سرعان ما سحبت دعوتها هذه، أمام دعوة موجهة من أمبراطور ألمانيا وليام الثاني Wilhelm II، المعروف بـ Guillaume II.

ففي العام ١٨٩٠، عُقد مؤتمر برلين، من ١٥ إلى ٢٩ آذار، وهو أول مؤتمر دولي يتناول تنظيم العمل في المؤسسات الصناعية والمناجم، وذلك، بمبادرةٍ من الأمبراطور الألماني وليام الثاني Guillaume II، وبتأييدٍ من البابا ليون الثالث عشر ودعمه.

وقد تبنّى المؤتمر جملة من التوصيات، فيما يتعلق بتنظيم العمل في المناجم، والعمل أيام الآحاد، وشروط استخدام الأطفال والنساء. وبهدف تفعيل هذه التوصيات، أوصى المؤتمر بأن يكون تنفيذها تحت إشراف موظفين متخصصين ومستقلين ومراقبتهم. ودعت الدول المشارِكة في المؤتمر، إلى تبادل التقارير السنوية التي يضعها هؤلاء، وكذلك، الإحصاءات وكل النصوص التشريعية والتدابير الإدارية المتعلقة بموضوع العمل.

وقد توالى عقد المؤتمرات، وتمحورت أهدافها الرئيسة حول ضرورة تحديد آثار التدابير الاجتماعية على الاقتصاد؛ فمن جهة، تنظيم الإنتاج الصناعي، ومن جهة أخرى، تحسين أوضاع العمال. وفي العام ١٩٠٠، انبثق عن مؤتمر باريس "الجمعية الدولية للحماية القانونية للعمال"[١] بهدف ضمان السلم الاجتماعي، وبدأت الجمعية المذكورة بتجميع نصوص قوانين العمل من مختلف الدول للتوصّل إلى وضع قانون دولي للعمل[٢]. في العام ١٩٠١، وبالأخص في ٢٧ و ٢٨ أيلول، اجتمع المجلس التأسيسي للجمعية الدولية للحماية القانونية للعمال، وأنشأ المكتب الدولي للعمل في بال Bâle؛ فكانت الجمعية تنسّق بين المنادين بالحماية القانونية للعمال، وكان المكتب يُعدّ الجهاز المتخصص.

وبمبادرةٍ منها، تم التوقيع، في برن Berne في العامين ١٩٠٥ و١٩٠٦، على أول اتفاقيتَيْن دوليتَيْن للعمل؛ واحدة تتعلق بمنع عمل النساء في الليل (الصناعة)، وأخرى حول منع استعمال الفوسفور الأبيض في صناعة الكبريت. وتطلّعت الجمعية إلى مواضيع أخرى للعمل عليها؛ كوضع حدّ لشغيل الأطفال ليلًا في الصناعة، واعتماد الحد الأقصى لدوام العمل اليومي بعشر

١- l'Association Internationale pour la Protection Légale des Travailleurs (AIPLT).

٢- إضافة إلى هذه الجمعية، نذكر اللجنة الدولية الدائمة لحوادث العمل- باريس ١٨٨٩، والجمعية الدولية لمحاربة البطالة- غان (بلجيكا) وباريس et Paris Gand 1910.

تميزت الجمعية الدولية للحماية القانونية للعمال، من جهة، بوفرة أعضائها من أساتذة وموظفين مقابل القليل من الصناعيين، وذلك على خلاف اللجنة الدولية الدائمة لحوادث العمل، التي جمعت عددًا من الصناعيين، ومن جهة أخرى، مطالبة أعضائها بتدخّل تشريعي على خلاف اللجنة المذكورة آنفًا. أما الجمعية الدولية لمحاربة البطالة، فكانت أغلبية أعضائها من المنضمين إلى لجنة ١٨٨٩ وجمعية ١٩٠٠.

Nadjib Souamaa, Les origines de l'OIT (1890-1950): Elaboration et premières expérimentation d'un modèle d'«Europe sociale», revue de l'IRES, numéro 87, 2015/5, pages 67 et ss.

ساعات للأحداث والنساء. ولهذه الغاية نظّمت، بين العامي ١٩١٣ و١٩١٤، مؤتمرات فنية ودبلوماسية في برن Berne لاعتماد هذه المشاريع. ولكن نشوب الحرب العالمية حال دون ذلك.

ثانيًا: ولادة منظمة العمل الدولية

بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى، نشأت منظمة دولية دائمة، مقرها جنيف، وتملك قوة تشريعية، أُنيط بها العمل على تحقيق الأهداف التي دعت إلى تأسيسها، وذلك بموجب النبذة الثالثة عشرة من معاهدة فرساي – المنبثقة عن مؤتمر باريس للسلام – تاريخ ٢٨ حزيران ١٩١٩.

استهل آرتور فونتين Arthur Fontaine [٣]، مقدمة دستور المنظمة بالقول "... ما من سبيل إلى إقامة السلام العالمي والدائم، إلا إذا بُني على أساس من العدالة الاجتماعية". وقد تم سَنّ دستور المنظمة من قبل لجنة برئاسة ساموبل غومبرز[٤] Samuel Gompers، وممثلين عن تسع دول، وهي: بلجيكا، كوبا، الولايات المتحدة الأميركية، فرنسا، إيطاليا، اليابان، بولونيا، المملكة المتحدة وتشيكوسلوفاكيا. في تشرين الأول من العام ١٩١٩، عُقِدَ أول مؤتمر للعمل الدولي في واشنطن، حيث تم انتخاب أول مجلس إدارة لمكتب العمل الدولي، وتعيين أول مدير عام له، وهو الفرنسي ألبرت توماس Albert Thomas [٥].

٣- مهندس فرنسي، كان مديرًا لمكتب العمل في العام ١٨٩٩. كما كان من المؤسسين للجمعية الدولية للحماية القانونية للعمال.

٤- رئيس الاتحاد الأميركي للعمل، آنذاك، في الولايات المتحدة الأميركية.

٥- المدراء العامون للمنظمة منذ التأسيس حتى اليوم:
- الفرنسي ألبرت توماس Albert Thomas 1920-1932.
- الإنكليزي هارولد باتلر Harold Butler ١٩٣٩-1932.
- الأميركي جون واينانت John Winant 1939-1941.
- الإيرلندي إدوارد فيلان Edward Phelan 1941-1948.
- الأميركي دايفيد مورس David Morse 1949-1970.
- الإنكليزي ولفريد جنكس Wilfred Jenks 1970-1973.
- الفرنسي فرانسيس بلانشار Francis Blanchard 1974-1989.
- البلجيكي ميشيل هانسن Michel Hansenne 1989-1999.
- التشيلي خوان سومافيا Juan Somavia 1999-2012.
- الإنكليزي غاي رايدر Guy Ryder 2012 لتاريخه (٢٠١٩).

هذا وتتألف منظمة العمل الدولية من مؤتمر عام لممثلي الدول الأعضاء، مجلس إدارة، ومن مكتب عمل دولي يخضع لإشراف مجلس الإدارة.

وطبقًا لأحكام الدستور، وبالأخص من المواد ٣ إلى ٨ منه، يُحدّد مؤتمر العمل الدولي، وهو البرلمان الدولي للعمل، معايير العمل الدولية والسياسات العامة للمنظمة. ويتألف المؤتمر من أربعة ممثلين لكل دولة من الدول الأعضاء؛ اثنان حكوميان، وممثل عن العمال، وآخر عن أصحاب العمل.

أما مجلس الإدارة، وهو المجلس التنفيذي للمنظمة، فيضع البرامج والميزانية والقرارات التي تخص السياسة العامة للمنظمة، حيث تعرض القرارات التي تم الاتفاق عليها، على المؤتمر لاعتمادها. ويتألف من ٥٦ شخصًا؛ ٢٨ يمثلون الحكومات، و١٤ يمثلون العمال و١٤ يمثلون أصحاب العمل. تُعيّن الدول الصناعية الرئيسة ١٠ أعضاء من أصل ٢٨، بينما يختار المندوبون الحكوميون الآخرون العدد المتبقي[٦].

وفيما يتعلق بمكتب العمل الدولي، يُعدّ الأمانة العامة الدائمة للمنظمة، ونقطة الاتصال لأنشطتها الشاملة التي يتم إعدادها من قبل مجلس الإدارة. يرأس المكتب مدير عام، يُعيّنه مجلس الإدارة، ويحضر، هو أو نائبه، اجتماعات مجلس الإدارة جميعها.

في العام ١٩٤٤، صدر إعلان أهداف وأبعاد منظمة العمل الدولية، المعروف بإعلان فيلادلفيا. وتأكيدًا على الأهمية التي أولتها المنظمة للمبادئ التي يتناولها، دُمجَ هذا الإعلان بدستور المنظمة وأصبح جزءًا منه في العام ١٩٤٦. وقد جَمع إعلان فيلادلفيا في مضمونه أربعة مبادئ، تمحوَرت حول العمل ليس بسلعةٍ؛ حرية التعبير والتجمّع شرط أساسي للنمو؛ الفقر أينما وُجد يُشكّل خطرًا؛ والعمل المتواصل لكل دولة على محاربة العوز، وبالجهد الدولي المتواصل، ومساهمة ممثلي العمال

٦- يقوم مندوبو أصحاب العمل والعمال في المؤتمر، على التوالي، بانتخاب الأشخاص الذين يمثلون أصحاب العمل والعمال. ويَنتخب مجلس الإدارة من بين أعضائه، من وقت لآخر، رئيسًا ونائبَي رئيس؛ على أن يكون واحدًا حكوميًا، وواحدًا من العمال وآخر من أصحاب العمل.

وأصحاب العمل على قدم المساواة مع ممثلي الحكومات في نقاش حر وقرار ديموقراطي بغرض تحقيق رفاه الجميع.

وتجدر الإشارة إلى أنّه في كانون الأول ١٩٤٦، أصبحت منظمة العمل الدولية، بعد أن نشأت كمنظمةٍ مستقلة عن عصبة الأمم المتحدة، أول وكالة متخصصة في منظمة الأمم المتحدة.

ثالثًا: التشريع الدولي للعمل

لا تقل الاتفاقيات الدولية للعمل أهمية عن دستور منظمة العمل الدولية، كونها تُشكّل مصدرًا مباشرًا لقانون العمل الدولي. وبقراءةٍ للائحة الاتفاقيات الصادرة عن منظمة العمل الدولية، نُلاحظ أنّه، مع إعلان فيلادلفيا، وبخلاف دستور ١٩١٩، أُعطيت الأولوية للجانب الاقتصادي على الجانب الاجتماعي[٧]. وليس دمج إعلان فيلادلفيا بالدستور، إلا نتيجة لتوسّع دائرة اختصاص منظمة العمل الدولية[٨]. وهذا ما دفع إلى اعتماد اتفاقيات تتصل بمجالاتٍ متنوعة، أبعد من سياسات العمل، كالسياسات المالية، النقدية، التجارية والتنموية.

نذكر، من بين المواضيع التي تناولتها اتفاقيات العمل الدولية، الحرية النقابية، المفاوضة الجماعية، العمل الجبري، عمل الأطفال، تكافؤ الفرص، المساواة في العمل، المشاورات الثلاثية، إدارة شؤون العمل، تفتيش العمل، سياسة العمالة، النهوض بالعمالة، السياسة الاجتماعية، مدة العمل، الضمان الاجتماعي، حماية الأمومة، العمال المهاجرين، البحّارة، الشعوب الأصلية والقبلية.

٧- Nicolas Valticos, L'OIT: vue rétrospective et perspectives d'avenir, Revue Internationale du Travail, volume numéro 3-4, page 522 ,1996 ,135.

٨- ,Christophe Bezou, la déclaration de l'OIT relative aux principes et droits fondamentaux au travail, CEIM Montréal, 2002, page 8. www. unites.uqam.ca/gric.

تُنشئ الاتفاقيات موجبات مباشرة على الدول المصدّقة عليها، ويُعدّ التصديق امتيازًا في النظرية الكلاسيكية للقانون الدولي العام، وذلك على عكس التوصيات التي لا تُنشئ موجبات على الدول، إذ يقتصر دورها في تعريف الدول على الاتفاقية، إضافة لدورها التفصيلي والتفسيري. إذًا، يكون التصديق مدخل التزام الدولة المصدّقة أمام مكتب العمل الدولي لتطبيق الاتفاقية، من خلال الحصول على النتيجة المتوخاة من ورائها.

ونظرًا لما تحتله اتفاقيات منظمة العمل الدولية من أهمية، داخل المنظمة وخارجها، حازت بعض أدواتها على نظام خاص، كونها صُنفت إما بالأساسية وإما بالمهمة. فإضافة إلى الاتفاقيات التقنية[٩]، نجد الاتفاقيات الأساسية، التي تضمنها إعلان المبادئ والحقوق الأساسية في العمل للعام ١٩٩٨ – وسنشير إليها فيما بعد– والاتفاقيات المهمة conventions de gouvernance ou prioritaires، وهي اتفاقيات ذات أولوية نظرًا لأهميتها لسير عمل المعايير الدولية للعمل. فمنذ العام ٢٠٠٨، تم تصنيفها بذلك بموجب إعلان المنظمة حول العدالة الاجتماعية من أجل عولمة عادلة، وهي: الاتفاقية رقم ٨١ المتعلقة بتفتيش العمل، للعام ١٩٤٧*؛ والاتفاقية رقم ١٢٢ المتعلقة بسياسة العمل، للعام ١٩٦٤*؛ الاتفاقية رقم ١٢٩ المتعلقة بتفتيش العمل (الزراعة)، للعام ١٩٦٩؛ والاتفاقية رقم ١٤٤ المتعلقة بالمشاورات الثلاثية حول المعايير الدولية للعمل، للعام ١٩٧٦ [١٠].

٩- إنّها الاتفاقيات التي لم تصنّف بالأساسية ولا بالمهمة.

١٠- هذه العلامة (*) للدلالة على الاتفاقيات المبرمة من قبل الدولة اللبنانية.

رابعًا: الاتفاقيات الأساسية

أكد مؤتمر العمل الدولي مجددًا في حزيران ١٩٩٨، التزامه بالمُثُل العليا التي استندت إليها منظمة العمل الدولية، حين اعتمدت الإعلان الخاص بالمبادئ والحقوق الأساسية في العمل ومتابعته. يمثّل هذا الإعلان تعهدًا من الدول الأعضاء كافة بأن تحترم وتشجّع وتطبّق، بعزمٍ صادق، المبادئ والحقوق المتعلقة بحرية التجمّع والاعتراف الفعلي بحق المفاوضة الجماعية؛ القضاء على كل أشكال العمل الجبري أو الإلزامي؛ القضاء الفعلي على عمل الأطفال؛ والقضاء على التمييز في الاستخدام والمهنة.

وقد أورد هذا الإعلان، أنّه لا يمكن لأي دولة عضو أن تتجاهل هذه المبادئ الأساسية أو أن ترفض الالتزام بها لعدم التصديق على إحدى الاتفاقيات التي يتضمنها. فالاتفاقيات التي يتناولها، أصبحت تشكّل جزءًا من معايير الالتزام المباشر، وهي: الاتفاقية رقم ٢٩ عن العمل الجبري* (١٩٣٠)، الاتفاقية رقم ٨٧ عن الحرية النقابية وحماية حق التنظيم (١٩٤٨)[١١]، الاتفاقية رقم ٩٨ حق التنظيم والمفاوضة الجماعية* (١٩٤٩)، الاتفاقية رقم ١٠٠ المساواة في الأجور* (١٩٥١)، الاتفاقية رقم ١٠٥ إلغاء العمل الجبري* (١٩٥٧)، الاتفاقية رقم ١١١ التمييز في الاستخدام والمهنة× (١٩٥٨)، الاتفاقية رقم ١٣٨ الحد الأدنى لسِن الاستخدام* (١٩٧٣)، الاتفاقية رقم ١٨٢ عن أسوأ أشكال عمل الأطفال* (١٩٩٩) [١٢].

ليس إعلان العام ١٩٩٨ الإعلان الأول الذي يصدر عن مؤتمر العمل الدولي[١٣]، لكنه تميّز عن غيره ببرنامجٍ خاص أُرفِق به لتدعيم مضمونه

١١- - مع الإشارة إلى أنّ مندوب الدولة اللبنانية في حينه وافق عليها في مؤتمر العمل الدولي.
غسان صليبي، في الاتحاد كوة، الطبعة الأولى، منشورات مؤسسة فريديريش أيبرت، بيروت، ١٩٩٩، صفحة ٢٠.

١٢- - هذه العلامة (*) للدلالة على الاتفاقيات المبرمة من قبل الدولة اللبنانية.

١٣- يُعدّ إعلان فيلادلفيا في العام ١٩٤٤ الإعلان الأول، يليه إعلان سياسة الفصل العنصري في العام ١٩٦٤ والذي أُلغي في العام ١٩٩٥ بعد بلوغ هدفه.

ولتقييم الجهود. لا يُنشئ الإعلان التزامًا قانونيًا جديدًا على الدول الأعضاء، لكنه يدعّم – بواسطة آلية المتابعة – الارتباط المفروض بالمعايير الأساسية. وعلى الرغم من أهمية المتابعة، تبقى وسيلة تحسينية من دون أن تشكّل بديلًا للآليات الإشرافية القائمة، أو تُعيق سير عملها.

تُشكّل المتابعة ملحقًا لا يتجزأ من الإعلان، وتتضمّن، بشكلٍ أساسي، المتابعة السنوية والتقرير العالمي. تتعلق المتابعة السنوية باتفاقيات الإعلان غير المصدّق عليها، إذ تُبيّن مدى ملاءمة القانون الوضعي مع الممارسة، وبالتالي، تُشكّل وسيلة لتقدير سلوك الدول. ويقوم المدير العام للمنظمة بالتقرير العالمي، في مؤتمر العمل الدولي، الذي يشمل سنويًا إحدى المبادئ والحقوق الأساسية. أما التقرير العالمي، فيهدف إلى تقديم صورة شاملة لكل فئة من فئات المبادئ والحقوق الأساسية، بناء على ما تمّت ملاحظته في فترة السنوات الأربع السابقة؛ فهو وسيلة لتقييم فعالية المساعدة التي تقدّمها المنظمة، ولتحديد الأولويات بالنسبة للفترة اللاحقة[١٤].

خامسًا: مبدأ الثلاثية

تمتاز منظمة العمل الدولية عن غيرها من المنظمات الدولية، بأنّها اعتمدت مبدأ الثلاثية ذي التقليد الاجتماعي – الديموقراطي الأوروبي، حيث كانت النقابات معروفة كفاعلٍ مهم في الاقتصاد[١٥]، أو كما يُشار إلى اعتبارها المنظمة الدولية الأكثر انفتاحًا على المجتمع المدني. اعتبر خوان سومافي

١٤- استنادًا إلى دستور المنظمة، يتمثل موجب الدول غير المصدّقة على الاتفاقية، وفق المادة ١٩/٥هـ منه، بإبلاغ المدير العام لمكتب العمل الدولي بموقفها القانوني والعملي إزاء المسائل التي تعالجها الاتفاقية، مع عرض المدى الذي تمّ بلوغه أو يُعتزم بلوغه، من إنفاذ أي من أحكام الاتفاقية عن طريق التشريع أو الإجراءات الإدارية أو الاتفاقات الجماعية، أو أي طريق آخر، وبيان الصعوبات التي تمنع أو تؤخّر التصديق على الاتفاقية المذكورة. أما فيما يتعلق بموجب الدول المصدّقة على الاتفاقية، فيتمثل بتقديم تقرير سنوي إلى مكتب العمل الدولي، عن التدابير التي اتّخذتها من أجل إنفاذ أحكام الاتفاقيات التي تكون طرفًا فيها، حسب أحكام المادة ٢٢ من الدستور.

١٥- Nathalie McSween, L'Organisation internationale du travail, l'économie sociale et la mondialisation: L'OIT, une «alliée de choix» de la mouvance altermondialiste?, sous la direction de Louis Favreau, Série Comparaisons internationales, nº 9, Mai 2004, page 8.

Juan Somavia هذه البنية أنّها الأساس الوطيد لمنظمة العمل الدولية إذ من خلالها يشارك ممثلو أصحاب العمل والعمال على قدم المساواة مع ممثلي الحكومات لتنمية علاقات عمل سليمة ومتوافقة دوليًا ومحليًا[١٦].

على الرغم من عدم تعريف المنظمة للثلاثية، إلا أنّ البنود الدستورية تؤكّد على مرتكزات هذا المبدأ. لذلك، أصدرت المنظمة العديد من الاتفاقيات حول هذا المبدأ، كاتفاقية المشاورات الثلاثية رقم ١٤٤ للعام ١٩٧٦ مكمّلة بالتوصية رقم ١٥٢ التي تكرّس مبدأ المشاركة بين أطراف الإنتاج الثلاث أي أصحاب العمل ومنظمات العمال والحكومة، والتشاور في وضع الخطط الإنمائية وتنفيذها، وتطوير المؤسسات والإجراءات الوطنية الثلاثية. فهل تسمح مظاهر الثلاثية داخل منظمة العمل الدولية بوضع تعريف للمبدأ؟

إنّ تطبيق الثلاثية يتناقض مع النظرية الكلاسيكية في القانون الدولي حيث الدولة وحدها هي الفاعل الحصري والمنشئ في ولادة القواعد القانونية، الاتفاقيات[١٧]. تظهر أهمية الثلاثية في المنظمة، من خلال مشاركة نقابات العمال في صياغة معايير العمل الدولية واعتمادها من جهة أولى، ومن خلال إشراف النقابات على تنفيذ المعايير الدولية من جهة ثانية.

حدّد دستور منظمة العمل الدولية ودستور فيلادلفيا، دور النقابات داخل المنظمة عن طريق مشاركتها في صياغة المعايير واعتمادها على المستويَيْن الوطني والعالمي[١٨]، من خلال مندوب العمال الدائم في جنيف، والذي يحيط أعضاء نقابته بقرار مجلس الإدارة، بإدراج موضوع ما في

١٦- منذ نشأتها، أخذت منظمة العمل الدولية بمبدأ الثلاثية بهذا الشكل، على الرغم من معارضة ساموبل غومبزSamuel Gompers وليو جوهو Léo Jouhaux التمثيل الحكومي المزدوج نظرًا لعدم مساواته.

Nadjib Souamaa, Les origines de l'OIT (1890-1950) : Elaboration et premières expérimentation d'un modèle d' «Europe sociale», revue de l'IRES, numéro 87, 2015/5, pages 81.

١٧- على الرغم من أهمية الأمر، إلا أنّ دستور المنظمة قد أشار إلى حق الاستئناف أمام محكمة العدل الدولية والتي لا تقبل إلا ادعاء الدول، بإطار اختصاصها القضائي.

١٨- لقد صدر عن مؤتمر منظمة العمل الدولية قرار، يتعلّق بتشجيع المشاركة الثلاثية في أنشطة منظمة العمل، في دورته ٥٦ للعام ١٩٧١. وقد وجّه مجلس الإدارة، في دورته ١٨٣ تموز ١٩٧١، توصية إلى الحكومات يدعوهم فيها إلى استشارة أكثر منظمات أصحاب العمل والعمال تمثيلًا قبل إنهاء الردود على استبيانات منظمة العمل الدولية.

جدول أعمال المؤتمر. يقوم مكتب العمل الدولي، بإعداد تقرير يشير إلى أكثر جوانب الموضوع أهمية لكي يناقشه المؤتمر، ثم يرسل هذا التقرير إلى الحكومات[١٩]، وينتظر منها استشارة منظمات العمال وأصحاب العمل. وللمناقشة، يتم إنشاء لجنة المؤتمر الثلاثية خصيصًا لهذه الغاية، إذ تجتمع مجموعة العمال في اللجنة بمفردها، للبحث في نص المشروع، وتوحيد وجهات النظر قدر المستطاع، وإعداد مشاريع التعديلات المناسبة لبحثها في الجلسة الكاملة للجنة الثلاثية. وعادة، ما يقوم رئيس مجموعة العمال – وأحيانًا بمساعدة البعض منهم – بشرح مواقف المجموعة، والدفاع عن وجهات نظر العمال، خلال المناقشة. وجدير بالذكر، أنّ تقييم الأصوات في لجان المؤتمر، يكون بالتساوي بين ممثلي المجموعات الثلاث، لذلك من مصلحة العمال أن يداوم ممثلوهم الدائمون على حضور جلسات اللجنة، خاصة عند التصويت، لأنّ غياب عضو أو اثنين منهم، قد يؤثّر سلبًا على النتائج.

وبعد مناقشة الموضوع من نواحيه كافة، تقوم اللجنة باعتماد تقريرها ونتائجها المقترحة، وتقدّم النص المقترح إلى مؤتمر العمل الدولي، وإذا ما وافقت عليه الأغلبية المطلقة لأصوات المندوبين الحاضرين، يُصدر المؤتمر قرارًا بإدراج المسألة في جدول أعمال الدورة التالية، من أجل المناقشة الثانية.

ويقوم مكتب العمل بإعداد النص المؤقت للاتفاقيات/التوصيات المقترحة، ويرسلها خلال شهرين من انتهاء دورة المؤتمر إلى الحكومات، التي عليها استشارة منظمات العمال، وأصحاب العمل. وعلى أساس الردود، يقوم مكتب

١٩- ـ تنص المادة ٣٩ فقرة ٣ من النظام الأساسي لمؤتمر العمل الدولي، على وجوب إرسال هذا التقرير إلى الحكومات قبل ٤ أشهر من موعد افتتاح دورة المؤتمر.

العمل الدولي، بإعداد تقريره النهائي للمؤتمر، وعليه إبلاغ الحكومات به[٢٠].

يتبيّن لنا أهمية الدور الذي تضطلع به النقابات العمالية، في صياغة المعايير الدولية واعتمادها، فيكون من الضروري أن تكون هذه النقابات مستقلة في التأسيس، وفي إدارة نشاطها، وبالتالي على ممثّل العمال أن يكون ممثِّلًا فعليًا لهم أي منبثقًا عن إرادة العمال حقيقة. ليس هذا وحسب، لا بل يجب أن تتوفر لديه أيضًا الثقافة العمالية.

ولا تكتفي منظمة العمل الدولية بمشاركة الأطراف الثلاثة في صياغة المعايير واعتمادها، وإنما تمتد أيضًا إلى مرحلة التنفيذ ومراقبة التطبيق؛ وهذا ما يُعرف بنظام الإشراف أو المتابعة.

حدد دستور المنظمة التزامَيْن على الدول الأعضاء التقيّد بهما، ففي حين يتمثّل الالتزام الأول بإبلاغ المدير العام للمنظمة بالقرار المتّخذ من السلطات الوطنية المختصة بالتصديق أو عدمه على الاتفاقيات والتوصيات المحالة إليها، يتناول الالتزام الثاني تقديم تقارير إلى منظمة العمل حول الاتفاقيات والتوصيات التي لم تُصدّق عليها، والتي يعتبرها مجلس إدارة المنظمة من الصكوك المهمة، وكذلك الإشارة إلى الصعوبات التي تمنعها من التصديق[٢١]. أما بخصوص الاتفاقيات والتوصيات التي صدّقت عليها، فعلى الدول الأعضاء إرسال تقارير سنوية، عن كيفية تطبيقها في التشريعات والممارسات الوطنية[٢٢].

ونظرًا لتشديد منظمة العمل الدولية على دور النقابات، داخل المنظمة وخارجها، فقد اعتمدت، بخصوص اتفاقيات الحرية النقابية، على نظامَي إشراف خاص وهما؛ لجنة الحريات النقابية وهي لجنة ثلاثية ولجنة تقصّي

٢٠- منعًا لحرمان منظمات العمال من حقهم في تقديم الاقتراحات، يكون من المستحسن أن تقوم المنظمات النقابية الدولية بتنسيق جهودها مع المنظمات المنتمية إليها للاستعداد للمؤتمر. ويكون عليها أن تدرس الأمر بعنايةٍ لكي تكون قادرة على مناقشتها وأن يعملوا بنشاطٍ في اللجان التقنية للمؤتمر لأنّه المكان الذي تُصاغ فيه معايير العمل الدولية.

٢١- حسب المادة ١٩ من دستور منظمة العمل الدولية.

٢٢- حسب المادة ٢٢ من دستور المنظمة. ويطلب هذا التقرير بخصوص الحرية النقابية كل سنتين.

الحقائق والتوفيق المعنية بالحرية النقابية وهي ليست بلجنةٍ ثلاثية. فقد أجازت تقديم شكاوى انتهاك الحرية النقابية من قبل منظمات العمال أو أصحاب العمل أو الحكومات، إما بواسطة الحكومة، أو مباشرة إلى مكتب العمل الدولي. وجدير ذكره بأنّه يمكن تقديمها ضد أي حكومة لم تصدّق على الاتفاقيات المتعلقة بالحقوق النقابية.

سادسًا: العمل اللائق

في العام ١٩٩٩، اتخذت منظمة العمل الدولية العمل اللائق هدفًا أساسيًا لنشاطها. فهو، بوجيز العبارة، يُضفي البعد الإنساني على سوق العمل. فهو مفهوم يرتبط بكرامة الإنسان في العمل من خلال وضع الحدود ما بين الأشياء التي تقدّر بالثمن والإنسان الذي يقدّر بالكرامة[٢٣]، فيرتبط، بشكلٍ وثيق، بحياة الإنسان وبكرامته، كما أشارت، إلى ذلك، المادة ٢٣ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والمادة ٦ من العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

ليس العمل اللائق بمفهومٍ حديث، وإنما يجد مرتكزه في إعلان فيلادلفيا للعام ١٩٤٤، الذي أعد أنّ العمل ليس بسلعةٍ. وقد أشار آلان سوبيو Alain Supiot، إلى العمل اللائق بأنّه "ليس بفئةٍ قانونية نظامية، وإنما دليلًا أخذته منظمة العمل الدولية منذ العام ١٩٩٠ لتُدير نشاطها". وحسب التقرير الدولي للعام ٢٠٠١، يُشكّل الأفق الجديد للنشاط المعياري للمنظمة[٢٤].

أرجعت منظمة العمل الدولية إهمال العمل اللائق إلى نسبة البطالة الزائدة، والعمل المستتر، والعمل المؤقت، وانعدام الحوار الاجتماعي، واستبعاد

٢٣- Béatrice Maurer, Essai de définition théologique et philosophique de la dignité humaine, in Les droits fondamentaux, Actes des l ères journées scientifiques du Réseau Droits fondamentaux de l'AUPELF-UREF tenues à Tunis du 9 au 12 octobre 1996, Bruylant, Bruxelles 1996, page 2.

٢٤- Marie-Ange Moreau, Quelques observations sur les évolutions juridiques, Revue internationale de droit économique, tome XVI, 2002/2, page 396.

الحماية الاجتماعية، واستبعاد الحقوق الاجتماعية الأساسية في العمل، وغياب الأمان والصحة.

في العام ٢٠١٥، توحّدت الجهود الدولية، وعلى رأسها منظمة العمل الدولية، واعتمدت خطة التنمية المستدامة للعام ٢٠٣٠، وبموجب الهدف رقم ٨ منها، اتخذ برنامج العمل اللائق في صميم العديد من أهداف التنمية المستدامة، لا بل جزءًا لا يتجزأ من التنمية. ويرمي هذا الهدف إلى تعزيز النمو الاقتصادي المطّرد والشامل والمستدام للجميع، وإلى العمالة الكاملة والمنتجة، وإلى توفير العمل اللائق للجميع[٢٥].

وفي هذا السياق، عوّل غاي رايدر Guy Ryder، المدير العام الحالي لمنظمة العمل الدولية، على ما قاله الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون Ban Ki-moon حول أهداف العام ٢٠٣٠، بأنّها "من متطلبات البشرية جمعاء من أجل التمكّن من عيش حياة لائقة خالية من الفقر والجوع وعدم المساواة، مع تمكين الرجال والنساء والفتيان والفتيات من تنمية طاقاتهم. كما تلزمنا جميعًا بأن نكون مواطنين عالميين مسؤولين يهتمون بالأقل حظًا وبالأنظمة البيئية في كوكبنا وبالعمل المناخي الذي تعتمد عليه حياتنا". وأضاف "وعلى الرغم من الصعوبات والتحديات والتغييرات، يمكننا تحقيق رؤية التنمية المستدامة في أجندة التحوّل بحلول العام ٢٠٣٠ في حال انضوينا جميعًا في شراكة عالمية تشمل الجميع... ولكل واحد منا دور يضطلع به لضمان عدم تخلّف أي فرد عن ركب التطوّر والتنمية".

العمل اللائق ليس مجرد غاية، فهو محرك للتنمية المستدامة لا بل هو أساس نجاح أهداف خطة العام ٢٠٣٠، والتي تقوم على فرصة للتغيير، وتحسين حياة البشر.

٢٥- بإيجاز، يتناول الهدف ٨ ما يلي؛ الحفاظ على النمو الاقتصادي الفردي؛ تحقيق مستويات أعلى من الإنتاجية الاقتصادية؛ تعزيز السياسات التي تدعم الأعمال الصغيرة وفرص العمل اللائق؛ تحسين الكفاءة في استخدام الموارد العالمية في مجال الاستهلاك والإنتاج؛ تحقيق العمالة الكاملة والمنتجة وتوفير العمل اللائق للجميع؛ الحد بدرجةٍ كبيرة من نسبة الشباب غير الملتحقين بالعمالة أو التعليم أو التدريب؛ اتخاذ التدابير الفورية والفعالة للقضاء على السخرة وإنهاء الرق المعاصر والإتجار.

سابعًا: العدالة الاجتماعية

ربط المدير العام السابق لمنظمة العمل الدولية، ألبيرت توماس Albert Thomas، بين الديمقراطية والعدالة الاجتماعية إذ اعتبر أنّ "الديموقراطية هي الشرط الأساسي للسلام، والعدالة الاجتماعية هي الشرط الأساسي للديموقراطية"[٢٦]. وكان إعلان فيلادلفيا للعام ١٩٤٤، قد اعتبر أنّ "العدالة الاجتماعية هي الركن الأساسي والجوهري للقانون الدولي، والهدف المركزي لكل سياسة داخلية وخارجية"[٢٧].

منذ ولادتها، اعتبرت منظمة العمل الدولية العدالة الاجتماعية، هي الركن والأساس لكل سياسة اقتصادية/اجتماعية. فالقيم الأساسية المتعلقة بالحرية، والحقوق الأساسية، والكرامة الإنسانية، والعدالة الاجتماعية، وعدم التمييز، ضرورية من أجل التنمية، في ظل سياق متسارع التغيير، في علاقات العمل وتنظيمها.

في العام ٢٠٠٨، اعتمدت منظمة العمل الدولية إعلانًا بشأن العدالة الاجتماعية من أجل عولمة عادلة، لتواكب التغييرات الجذرية في عالم العمل. فأمام انتشار التكنولوجيا، وتوسّع التبادل الخدماتي، وتدويل الأعمال والعمليات التجارية، وتنقّل الأشخاص خارج الحدود، وزيادة رؤوس الأموال... أصبح المسار الاقتصادي المتكامل أمام تحديات كبيرة، إذ عليه مواجهة ارتفاع البطالة والفقر، وعدم تساوي الدخل، وهشاشة الاقتصاد أمام الصدمات الخارجية، ونمو الاقتصاد غير المنظم... الأمر الذي أثّر على علاقة الاستخدام، وأشكال الحماية.

لهذه الاعتبارات، صدر إعلان العام ٢٠٠٨، مستندًا إلى القيم والمبادئ المكرّسة في دستور المنظمة وعلى إعلان المبادئ والحقوق الأساسية في

٢٦- Nicolas Valticos, Droit international du travail, tome 8, 2ème édition, Dalloz, 1982, page 109.

٢٧- Caroline Werkoff, un livre d'Alain Supiot, L'esprit de Philadelphie. La justice sociale face au marché total http://www.cadres-plus.net/bdd_fichiers/a_supiot_philadelphie.pdf

العمل، للعام ١٩٩٨. ويُعدّ احترام المبادئ والحقوق الأساسية في العمل وتعزيزها، في الوقت عينه، من الحقوق الأساسية، وشرطًا ضروريًا لتحقيق الأهداف الاستراتجية للمنظمة تحقيقًا كاملًا. فكيف يستطيع هذا الإعلان إرساء بُعد اجتماعي متين للعولمة؟

لا تتوانَ منظمة العمل الدولية عن التأكيد وإعادة التأكيد، على القيم والإيمان المتجدد برؤيتها لوكالتها في مجال العمل وتنظيمه. وكانت دومًا، تُشدّد على الحوار الاجتماعي كالوسيلة الأكثر ملاءمة للتوصل إلى الحلول، ولبناء التلاحم الاجتماعي[٢٨].

هذا الإعلان، يُجسّد الرؤية المعاصرة لولاية منظمة العمل الدولية في عصر العولمة، إذ إنّه، من ناحية، يدعم برنامج العمل اللائق؛ والذي من خلاله تعمد الدول الأعضاء في المنظمة إلى اعتماد سياسات تهدف إلى العمالة والحماية الاجتماعية والحقوق في العمل، ومن ناحية أخرى، يركّز على نهج شمولي ومتكامل؛ من خلال الاعتراف بأنّ أهداف المنظمة الاستراتيجية غير قابلة للتجزئة ومترابطة ومتكاملة.

والعدالة الاجتماعية هدف لكل قاعدة قانونية وبُعد لكل بُعد من أبعادها، لا بل ركيزة للتنمية الاجتماعية. فتشكّل مبدأً دستوريًا ودوليًا من دون منازع، إلا أنّها تبقى، ككل المبادئ الدستورية، مبادئ توجيهية. فعلى الدول أن تسعى جاهدة لتحقيقها من خلال قوانينها. وبالتالي، لا تُعد العدالة الاجتماعية وسيلة للسلام العالمي فقط بل هي هدفًا أساسيًا أيضًا.

٢٨- لذلك، على الدول، في إطار التزاماتها، وعلى المنظمة وفق ولايتها الدستورية، أن تقوم سياساتها على الأهداف الاستراتيجية الأربعة، والتي من خلالها يتجلّى برنامج العمل اللائق، وهي:

١- تعزيز العمالة من خلال خلق بيئة مؤسسة واقتصادية مستدامة، تمكّن الأفراد من تعزيز قدراتهم وتنميتها، وتمكّن المنشآت من تحقيق أهدافها بالتنمية، وتؤمّن مستوى معيشيًا لائقًا، وتُحقّق تقدمًا اجتماعيًا.

٢- وضع تدابير الحماية الاجتماعية التي تتضمن الضمان الاجتماعي وتعزيزها، وحماية اليد العاملة. فعلى الضمان الاجتماعي أن يشمل الجميع، وأن يوسّع مضمون الحقوق التي يغطيها. وعلى الحماية أن تشمل ظروف عمل صحية وآمنة، وسياسات أجور عادلة، وساعات عمل محددة.

٣- تعزيز الحوار الاجتماعي، والهيكلية الثلاثية كأنسب وسيلتَين لتكييف الأهداف، مع احتياجات كل بلد وظروفه الاقتصادية والاجتماعية، من جهة أولى؛ وكترجمة التنمية الاقتصادية إلى تقدّم اجتماعي والعكس بالعكس، من جهة ثانية؛ وتسهيل بناء توافق الآراء حول السياسات الدولية والوطنية التي تؤثّر في برامج العمالة والعمل اللائق، من جهة ثالثة؛ وإضفاء الفعالية على قانون العمل ومؤسسات العمل وتفعيل دور مفتّشي العمل، من جهة رابعة وأخيرة.

٤- احترام وتعزيز الحقوق الأساسية في العمل.

ثامنًا: العوائق والتحديات

في الماضي، شكّل الاختلاف في الأيديولوجيات والعقائد تحديًا حقيقيًا لتدويل علاقات العمل الدولية، ثم دخلت الآلات لتهدّد العمل، وستبقى العوائق، من كل ميل وصوب، موجودة في عالم العمل، كون العمل يُشكّل إطارًا متحركًا، وأرضًا خصبة للتحوّلات. ففي ظل وتيرة متسارعة من التغيرات في معالم العمل، وفي ظل عولمة اقتصادية سريعة وحقوق اجتماعية خجولة، تصبح الأهداف المرجوة مهددة.

على منظمة العمل الدولية أن تؤدي دورًا في السيطرة على مخاطر العولمة من خلال إحياء معايير العمل، وإدخال تحسينات على عملية الإشراف، والعمل باتجاهاتٍ أخرى للتخفيف من تأثيرات العولمة كالضغط أكثر باتجاه المؤسسات المالية والتجارية الدولية. وبهذا الإطار، يُعد التنسيق بين منظمة العمل الدولية ومنظمة التجارة العالمية ضروريًا انطلاقًا من البند الاجتماعي. ويبقى السلاح الوحيد هو اقتناع الدول بالمبادئ الأخلاقية العامة كمرتكزٍ لكل معيار دولي للعمل، في ظل العولمة الاقتصادية. فيكون على منظمة العمل أن تخلق آليات جديدة لتفعيل التضامن في مجتمع يدور حول المنافسة.

كذلك، تثير الهيكلية الثلاثية التي تنفرد بها منظمة العمل الدولية تحديات مفصلية؛ فلذلك، تُعدّ الحرية النقابية بأنّها الحجر الأساس لتفعيل هذه الهيكلة. إذ ليست البنية الثلاثية هدفًا بحدّ ذاتها، بل تعتبرها المنظمة وسيلة لازمة وضرورية، لكي تتمكّن من تحقيق أهدافها، من عدالة اجتماعية وسلام عالمي دائم. ولهذا السبب، تركّز منظمة العمل الدولية على حرية التنظيم، وتعتبرها النواة المركزية لأدائها، إذ من شأن عمليات انتهاك هذا الحق أن تهدر هيكلية هذه المنظمة ذات التكوين الثلاثي. فهل

يُعدّ مبدأ الثلاثية بمنأى عن صعوبات عند التطبيق؟

تطرح التركيبة الثلاثية للمنظمة عدة صعوبات، تتمثّل أولًا، بتضارب المصالح أو القدرات التي تحصل بين ممثلي العمال وممثلي أصحاب العمل. أما الصعوبة الثانية، فتخرج عن إرادتهم لترتبط بأسبابٍ سياسية صادرة عن الممثلين الحكوميين[٢٩]. كثيرًا ما تعرقل هذه الصعوبات مبدأ الثلاثية، إذ يبتعد كل طرف من أطرافها عن الحوار والتضامن للوصول إلى حل جدير بالأخذ به. ويبقى الأهم، ارتباط البنية الثلاثية بالحرية النقابية[٣٠]. ونظرًا لاختلاف الأسس والمبادئ القانونية بين الدول الأعضاء، يَطرح هذا المبدأ في المنظمة نوعَيْن من المشاكل، هما: مشكلة التعددية النقابية، ومشكلة الدول ذات النظام الذي لا تتطابق تشريعاته مع الحرية النقابية.

هذا ويُشكّل استمرار انعدام فرص العمل اللائق، وعدم كفاية الاستثمار، وقلة الاستهلاك إلى تراجع المجتمعات الديموقراطية، كون هذه العوائق والتحديات تضع على المحك دولة القانون. فالعمل اللائق يتمحور حول المساواة بين الجنسَيْن، ويرتكز إلى استحداث فرص عمل وتطوير المؤسسات من خلال تعزيز الوظائف والروح الريادية، ويسعى إلى توفير الحماية الاجتماعية، ويُشدّد على ضمان المعايير والحقوق في العمل، ويدعم تشجيع الحوار الاجتماعي. لذلك، تَطرح مسألة هدف العمل اللائق مشكلة حول مقاربة عالمية حقيقية للعولمة الاقتصادية[٣١]. فبتقريره للعام ١٩٩٩، اعتبر خوان سومافيا Juan Somavia، المدير العام السابق للمنظمة، أنّ العمل اللائق يحمل، في الوقت نفسه، بُعدًا شخصيًا للأفراد، وبُعدًا تنمويًا للدول. فيُوفّر العمل اللائق للفرد عملًا يسمح له بحياةٍ لائقة، تفرض مقاربة

٢٩- Nicolas Valticos, Droit international du travail, tome 8, 2ème édition, Dalloz, 1982, pages 194 et 195.

٣٠- Bureau international du travail, Les syndicats et l'O.I.T., 2ème édition, Genève, 1990, préface.

٣١- Amartya Sen, Travail et droits, Revue internationale du Travail, n° 2, volume 139, 2000, page 138.

قانونية جديدة ومعاصرة لقانون العمل. ويفرض على الدول مقاربة إعلاء الإثنية الاجتماعية على القانون الوضعي، وعلى الحرية التعاقدية.

نعود إلى نقطة الانطلاق؛ ما الذي دفع الدول إلى تدويل علاقات العمل؟ ولماذا على الدول أن تنضم إلى المنظمة وتلتزم بمعاييرها؟

من الصعب على منظمة العمل الدولية القيام بدورها الريادي في العمل، ما لم تكن لدى الدول النية الحقيقية والإرادة الفعلية لتفعيل هذه المعايير، بما فيها من قيم ومبادئ وحقوق، في أرض الواقع، ووضعها موضع التطبيق. فلا يمكن لمساعدة المنظمة أن تنجح ما لم تقترن بإرادة الدول المتوجهة، ليس فقط إلى احترام المساعدة التقنية، وإنما إلى الاستفادة من النتائج أيضًا. لذلك، ترتكز فعالية القانون الدولي للعمل على القانون الداخلي. وكذلك، تتمحور الصعوبة حول مدى مشاركة الشركاء الاجتماعيين، ومشاركة فعالة تنطلق من حرية نقابية سليمة في التأسيس وعند الممارسة، وصولًا إلى تمثيل حقيقي. ويُعدّ الالتزام بقواعد هذه المساعدة دورًا بارزًا في تطبيق المعايير الدولية، نظرًا لعدم امتلاك المنظمة، على حد قول ميشال هانسن Michel Hansenne، أسنانًا لمعاقبة المخلّين بالتزاماتهم[٣٢]، ولعدم اعتبار إعلانات المنظمة معيارًا من القانون الصلب وإنما أداة مرنة[٣٣].

ومع ذلك، يؤلّف التنسيق والمساعدة شكلًا تنظيميًا جديدًا في نشاط المنظمة، وبالتالي، تقديرًا حقيقيًا لفعالية المعايير[٣٤]؛ على الرغم من تشكيك البعض بهذه الفعالية[٣٥]. وأشار بروسبر ويل Prosper Weil إلى القانون الدولي المريض بمعاييره معدًا أنّه من دون معايير ذات نوعية جيدة، يكون القانون

٣٢- Jean-Louis Validire, La clause sociale: un débat inachevé in Les droits fondamentaux au travail: état des lieux et perspectives, Education ouvrière 2001/1, Numéro 122, Bureau des activités pour les travailleurs, Genève, page 57.

٣٣- Isabelle Duplessis, La mollesse et le droit international du travail : mode de régulation privilégié pour société décentralisée, in Gouvernance, droit international et responsabilité sociétale des entreprises, Sous la direction de Jean-Claude Javillier, Organisation internationale du Travail- Institut international d'études sociales,Genève, 2007, page 13.

٣٤- Isabelle Duplessis, La mollesse et le droit international du travail : mode de régulation privilégié pour société décentralisée, ibidem, page 14.

٣٥- Michèle Bonnechère, L'optique du travail décent, le Droit Ouvrier, Doctrine, février, 2007, page 59.

الدولي أداة غير كاملة، وغير متناسبة مع وظائفها موضحًا ضرورة الانطلاق من عدم القانون إلى القانون في النظام الدولي من خلال التمييز بين القانون المرغوب والقانون الموجود بفعل إرادة الدول[٣٦].

وعليه، لا يمكن أن نتصوّر احترام الدمج الاجتماعي، وتكريس كرامة الإنسان في العمل وتدعيمها، إلا من خلال استبعاد كل تمييز، ما بين الشخص القانوني والشخص البشري. فعلى الرغم من عدم وجوب الفصل بينهما، ما زال المفهومان يتناقضان؛ أحدهما من أجل الذمة، والآخر من أجل الوجود[٣٧]. وأمام هذا التباعد، تُطرح مسألة مدى تحريك الانعكاسات الاجتماعية لفكرة القانون، ومدى مساهمتها في تطوير وظيفته مع الزمن.

ليس اعتماد مؤتمر العمل الدولي، في العام ٢٠٠٩، الميثاق العالمي لفرص العمل، كتحركٍ موجّه من قبل المنظمة لبرنامج العمل اللائق والتزامها تجاه شركائها، إلا بهدف تخطّي الأزمات المتعلقة بالبطالة المتزايدة، والفقر، وعدم المساواة على الصعيد الدولي، وتزايد إفلاس المؤسسات[٣٨]. حتى توصّلت، في العام ٢٠١١، إلى اعتماد توصية حول حدّ الحماية الاجتماعية كمكمّلٍ للمعايير المطبّقة. ولعل أبرز ما ورد في هذه الأخيرة، بشكلٍ صريح، أنّها فرضت على الدول تأمين حماية اجتماعية لكل إنسان، سواء كان يعمل بقطاعٍ نظامي أم غير نظامي.

كوكالةٍ متخصصة من وكالات الأمم المتحدة، ومنظمة حازت على تأييد عالمي، وجهاز ينفرد بمزايا لا مثيل لها في سائر المنظمات الدولية، لا يمكن أن تُلام على كل خلل وانتهاك لمنظومة العمل الدولية. فهي جاهزة لتقديم المساعدة للدول الأعضاء، بما تمتلكه من موارد وخبرات، لتحويل العمل من مجرد أداة ووسيلة، إلى مجال لبناء مجتمعات يعمّ فيها الرفاه والسلام. من

٣٦- Prosper Weil, Vers une normativité relative en droit international ?, Revue Générale de Droit International Public (RGDIP), Janvier, numéro 2, Paris, 1992, page 7.

٣٧- Alain Sériaux, La notion juridique de patrimoine, Brèves notations civilistes sur le verbe avoir, R.T.D. Civ page 804 ,1994.

٣٨- http://www.ilo.org/global/about-the-ilo/press-and-media-centre/news/WCMS_108483/lang--fr/index.htm.

هنا، تتحمل الدول الأعضاء مسؤولية رئيسة للإسهام، من خلال سياساتها الاجتماعية والاقتصادية، في تحقيق استراتيجية عالمية ومتكاملة، لتنفيذ أهداف منظمة العمل الدولية، وتحقيق رؤيتها في عالم العمل المليء بالتحديات.

الخاتمة

استطاعت منظمة العمل الدولية، منذ ولادتها حتى اليوم، من أن تكون صوت العمال في العالم بأسره. فعلى الرغم من كل التحديات والصعوبات، شكّلت مرجعًا معياريًا لقوانين العمل، في مختلف دول العالم. فقد حازت هذه المنظمة، عبر التاريخ ومن خلال مسيرتها، على لقب يتخطّى الحدود؛ فأصبحت مصدرًا لقانون العمل الدولي[٣٩].

تعدّدت الأهداف، وتنوّعت الأبعاد، لكنها تصب كلها في خانة تنظيم العمل، وتحسين شروطه، وتمكين العمال من نيل حقوقهم. وعليه، يترابط نشاط منظمة العمل الدولية في الأهداف، ويتداخل في الأبعاد، ضمن سياق متكامل. فحقوق العمال تؤمّن العمل اللائق، والعمل اللائق يحقّق العدالة الاجتماعية، والعدالة الاجتماعية تدعم الثلاثية، والثلاثية تساهم في التنمية المستدامة.

ويبقى على المنظمة، من أجل إتمام رسالتها في عالم العمل، أن تسعى إلى تدعيم الثلاثية، داخلها وخارجها، وحضّ الدول على احترام مبادئ الحرية النقابية المكرسة دوليًا. ذلك أنّ أي خلل يعتري هذه المبادئ، يضر بها والدول في آن، ويضعهما في الخندق عينه، ويجعل من مؤسسات العولمة، المحرك الأساسي للشأنَيْن الاقتصادي والاجتماعي.

لذلك، على الدول والمنظمة السير معًا، نحو تحقيق التناسق والتناغم بين المعايير الدولية والقوانين الداخلية، للوصول مستقبلًا إلى الغاية الأسمى: تشريع عمل موحد للإنسانية جمعاء.

٣٩- Hélène Gaudemet- Tallon, Les sources du droit du travail international, in les sources du droit du travail, sous la direction de Bernard Teyssié, Presses Universitaires de France, 1ère édition, 1998, page 58.

إنّها مدركة لكل التجاذبات والتأثيرات التي يتخبّط فيها المجتمع الدولي والإقليمي والمحلي، ومؤمنة بأهداف تأسيسها لتحرّك وتيرة الحقوق الاجتماعية بالسرعة المقابلة للحقوق الاقتصادية. ففي كل مرة، تُعدّل الدول تشريعاتها للتناسب مع معايير المنظمة، وفي كل مرة، تُطبّق المحاكم الاتفاقيات المبرمة وتُعليها على القانون الداخلي، تترك المنظمة أثرًا في العمل. فأي دور ستضطلع به في ظل وتيرة متسارعة من الأحداث والتغيرات؟

مع بداية العام ٢٠١٩، واحتفاءً بمئويتها، صدر تقرير اللجنة العالمية عن مستقبل العمل، التي أطلقتها المنظمة في العام ٢٠١٧، مسلطًا الضوء على تحديات مستقبل العمل، وموجّهًا النداء للعمل على الاستثمار في المقدرات البشرية على أنّه حجر الزاوية في عقد اجتماعي حيوي يُوسّع نطاق الخيارات المتاحة أمام الناس وترتقي بمعيشتهم. وهذا الاستثمار يتناول، من جهة أولى، الحق الشامل في التعليم المتواصل؛ دعم الناس خلال الانتقال من المدرسة إلى العمل، تغيير الوظائف؛ دعم المساواة بين الجنسَيْن؛ وتوفير حماية اجتماعية أقوى. ومن جهة ثانية، يركّز على الاستثمار في مؤسسات العمل واعتماد التكنولوجيا من أجل العمل اللائق وإبقائها تحت إشراف الإنسان؛ تعزيز التمثيل الجماعي وإنعاش الحوار الاجتماعي؛ وإنشاء ضمانة شاملة للعمال.

لا يخلو العام من مئويتها من معايير تقليدية أو مبتكرة، لتُواكب متطلبات العمل القديمة والمستجدة. ولا يخلو العام من مئويتها من تأكيد على دورها الريادي في العمل، وعلى دورها في إيجاد الحلول، من خلال المساعدة والتنسيق مع الدول الأعضاء. إنّها منظمة العمل الدولية التي وُلدت من رحم العمل، ومخاض البؤس، لتتربّع على عرش المنظمات، في منظومة الأمم المتحدة. ولقد صدق من قال: "إذا أردت سلامًا، ازرع عدلًا"(٤٠).

٤٠- Mme Aase Lionaes, Présidente du Comité Nobel, déclara à l'occasion du Prix Nobel de la Paix à l'OIT, le 10 décembre 1969: «Sous la première pierre du bâtiment principal du BIT, à Genève, se trouve un document dans lequel il est écrit : "Si vis pacem, cole justitiam" - Si tu veux la paix, cultive la justice.

المراجع

١- دستور منظمة العمل الدولية والنظام الأساسي لمؤتمر العمل الدولي، مكتب العمل الدولي، جنيف، كانون الثاني ١٩٩١.

٢- غسان صليبي، في الاتحاد كوة، الطبعة الأولى، منشورات مؤسسة فريديريش أيبرت، بيروت، ١٩٩٩.

3- Alain Sériaux, La notion juridique de patrimoine, Brèves notations civilistes sur le verbe avoir, R.T.D. Civ, 1994.

4- Amartya Sen, Travail et droits, Revue internationale du Travail, n° 2, volume 139, 2000.

5- Béatrice Maurer, Essai de définition théologique et philosophique de la dignité humaine, in Les droits fondamentaux, Actes des l ères journées scientifiques du Réseau Droits fondamentaux de l'AUPELF-UREF tenues à Tunis du 9 au 12 octobre 1996, Bruylant, Bruxelles 1996.

6- Bureau international du travail, Les syndicats et l'O.I.T., 2ème édition, Genève, 1990.

7- Caroline Werkoff, un livre d'Alain Supiot, L'esprit de Philadelphie. La justice sociale face au marché total.

http://www.cadres-plus.net/bdd_fichiers/a_supiot_philadelphie.pdf

8- Christophe Bezou, la déclaration de l'OIT relative aux principes et droits fondamentaux au travail, CEIM, Montréal, 2002.

www. unites.uqam.ca/gric

9- Jean-Louis Validire, La clause sociale: un débat inachevé in Les droits fondamentaux au travail: état des lieux et perspectives, Education ouvrière, Numéro 122, Bureau des activités pour les travailleurs, Genève, 2001/1.

10- Hélène Gaudemet- Tallon, Les sources du droit du travail international, in les sources du droit du travail, sous la direction de Bernard Teyssié, Presses Universitaires de France, 1ère édition, 1998, page 58.

11- Isabelle Duplessis, La mollesse et le droit international du travail : mode de régulation privilégié pour société décentralisée, in Gouvernance, droit international et responsabilité sociétale des entreprises, Sous la direction de Jean-Claude Javillier, Organisation internationale du Travail-Institut international d'études sociales, Genève, 2007.

12- Marie-Ange Moreau, Quelques observations sur les évolutions juridiques, Revue internationale de droit économique, tome XVI, 2002/2.

13- Michèle Bonnechère, L'optique du travail décent, le Droit Ouvrier, Doctrine, février, 2007, page 59.

14- Nadjib Souamaa, Les origines de l'OIT (1890-1950) : Elaboration et premières expérimentation d'un modèle d' «Europe sociale», revue de l'IRES, numéro 87, 2015/5.

15- Nathalie McSween, L'Organisation internationale du travail, l'économie sociale et la mondialisation: L'OIT, une «alliée de choix» de la mouvance altermondialiste?, sous la direction de Louis Favreau, Série Comparaisons internationales, nº 9, Mai 2004.

16- Nicolas Valticos, Droit international du travail, tome 8, 2ème édition, Dalloz, 1982.

17- Nicolas Valticos, L'OIT: vue rétrospective et perspectives d'avenir, Revue Internationale du Travail, volume 135, 1996, numéro 3-4.

18- Prosper Weil, Vers une normativité relative en droit international ?, Revue Générale de Droit International Public (RGDIP), Janvier, numéro 2, Paris, 1992, page 7.

19- www.ilo.org

20- www.wikipedia.org

21- www.un.org

ملخصات

تسهيلًا لاستفادة المهتمّين من الأبحاث المنشورة، تعمل مجلة "الدفاع الوطني اللبناني" على نشر خلاصات باللغة العربية للأبحاث المحرّرة بالفرنسية والإنكليزية، وخلاصات بهاتين اللغتين للأبحاث المنشورة بالعربية.

تصحيح الهيكلية المالية المطبّقة في لبنان

أ. د. جورج لبكي ٩٢

موسكو وبكين: مسار تنافسي على الهيمنة؟

جوزيف السخن ٩٣

تصحيح الهيكلية المالية المطبّقة في لبنان

أ. د. جورج لبكي

تتناول المقالة موضوع التعديلات البنيوية التي يفرضها صندوق النقد الدولي على البلدان التي تعاني من أزمات اقتصادية حادة مقابل الحصول على قروض من الصندوق. فأبرز هذه السياسات تشمل: تخفيض حجم القطاع العام، تحرير سعر صرف العملة الوطنية، الخصخصة وتخفيض التقديمات الاجتماعية، لبنان لا يشكّل استثناء لهكذا سياسات في حال عدم حل مشكلة الدين العام، واعتماد مبادئ التجارة الحرة.

لقد تعرضت سياسات التعديلات البنيوية التي يتبناها صندوق النقد الدولي والبنك إلى العديد من أعمال التقييم والإنتقاد. أما المعيار الأساسي فهو مدى نجاح هذه السياسات التي في الواقع نجحت في بعض البلدان ورسبت في العديد من البلدان الأخرى. أما الانتقاد الأبرز فهو اعتبار أنّ حرية التبادل هي الشرط الأساسي لإعادة النمو إلى البلدان التي تعاني من عجز كبير في سياستها العامة. والانتقاد الثاني الأبرز هو كلفة السياسات العامة من الناحية الاجتماعية لأن هذه السياسات تصيب أفراد الطبقات المتوسطة وخاصة الفقيرة منها من خلال سياسات رفع الدعم عن المواد والسلع والخدمات الاجتماعية من دون التأكد من أنّ هذه التضحيات ستفي بالمطلوب. أما بالنسبة للوضع في لبنان فإن اعتماد سياسات إعادة هيكلة القطاع العام، وإلغاء بعض سياسات الدعم، والتشجيع على الابتكار كفيلة بحل معظم المشاكل المالية العالقة بشرط أن يكون المجهود موزعًا على كل الفئات كلّ حسب قدراته، وبأن تحصل على حد أدنى من التوافق السياسي.

موسكو وبكين: مسار تنافسي على الهيمنة؟

جوزيف السخن

على مدى ثلاثة عقود، أضحى مسار التعاون بين الصين وروسيا أكثر تعقيدًا وديناميكية ينصبّ بشكلٍ حصري على القضايا ذات الأهمية الحيوية. وعلى الرغم من نقاط الخلاف حول الأزمتَين الأوكرانية والسورية، يشير بعض المنظّرين إلى أن هاتين القوتَين الصاعدتَين تستمران بتنسيق سياساتهما حول القضايا الحيوية إياها. وبذلك، تمكنت الشركات الصينية من الوصول إلى موارد الطاقة الروسية بالاستثمار في قلب البلاد. بعدها، وافقت روسيا على بيع أنظمة لأسلحةٍ متطورة بشكلٍ متزايد إلى الصين وسمحت بإجراء مناورات بحرية مشتركة فيما بين البلدَين في البحر الأبيض المتوسط وبحر الصين الجنوبي وبحر اليابان.

في العام ٢٠١٤، حدّت العقوبات الأميركية والأوروبية من قدرات موسكو في الحصول على القروض المالية بشكلٍ كبير، ما دفع هذه الأخيرة إلى خلق تقارب متزايد مع الصين. غير أنّ موسكو، التي برزت كقوةٍ أوروبية–آسيوية على مدى السنوات العشرة الماضية، تدرك مدى خطورة الاعتماد المفرط على بكين. ورغبة موسكو في تنويع صادراتها قد اقترنت برغبة بكين في الاستثمار أكثر في قطاع الطاقة وفي البنية التحتية الروسية. وقد عبّرت النخبة السياسية الروسية عن تحفّظها إزاء زيادة النفوذ الصيني لا سيما في قطاع الطاقة، وشددت على ضرورة تحسين القدرة التنافسية

الاقتصادية لموسكو وعلى تنويع صادراتها مع جارتها بكين، التي تمتلك معها ميزانًا تجاريًا سلبيًا، حتى لا تصبح روسيا مجرد بلد احتياطي للموارد الطبيعية.

مع نمو الصين اقتصاديًا أدركت موسكو أبعاد التطور الآسيوي مع ما يمكن لهذا التطور من أن يؤثّر في وضعيتها وفي دورها الإقليمي والدولي على المدى البعيد. كما أدركت أن التوسع الاقتصادي الصيني يمكن أن يحفّز الصين على تأدية دور سياسي وأمني أكثر حيوية في حماية الممرات التجارية التي تمتد عبر آسيا الوسطى بموجب مبادرة "الحزام والطريق". فلا يمكن إذًا لموسكو أن تتساهل في نمو الصين وتوسعها التي قد تجازف بالمطالبة بدورٍ آسيوي أكبر بعد أن تصبح المزوّد الرئيس للأمن في المنطقة، وذلك يعني عمليًا، إحالة وضعية موسكو ودورها إلى مرتبة ثانوية.

لطالما حرصت روسيا أن تُبقي الغرب بعيدًا عن مناطق نفوذها ومصالحها الخاصة. واليوم تتوخّى موسكو الأمر ذاته مع التمدد الصيني عقب شروعها في تنفيذ مبادرات اقتصادية تسمح لها بإخضاع ممرات وأسواق تجارية إقليمية ودولية لنفوذها. وعليه، يتحتم عليها ألا تسمح للصين بإخضاع هذه المناطق والممرات لسيطرتها، سواء من الناحية الاقتصادية أو الأمنية. كما حذر الرئيس بوتين مرارًا من عواقب تراجع الدور الروسي في الشرق الأقصى وآسيا الوسطى، والذي سينتهي المطاف بأفراده إلى التحدث بالصينية.

في غضون خمسة عشر عامًا، سيتجاوز الاقتصاد الصيني اقتصاد الولايات المتحدة الأميركية ليصبح الأقوى في العالم، ما سيؤدي إلى ضغط

شديد على بنية المنتظم الدولي نتيجة التحولات الجوهرية في توزيع القوة داخل هذه البنية أي إعادة التوازن فيما بين القوى العالمية. على ضوء ما تقدّم، هل ستحافظ روسيا على العلاقات التعاونية مع الصين؟ أم ستعيد حساب مصلحتها القومية من خلال مقاربة بين قوتها النسبية وقوة منافستها المجاورة، بما يدفعها إلى التخلي تدريجيًا عن المسار التعاوني مع الأخيرة لتجد نفسها تلقائيًا تحت وطأة منافسة محتدمة تخوضها معها؟

شرف. تضحية. وفاء

DEFENSE NATIONALE LIBANAISE

N° 110 - October 2019

One hundred years on the Declaration of Greater Lebanon

The declaration of creating the entity of Greater Lebanon is still considered, since 1920, a historic event celebrating the beginning of a struggle for a free and independent nation joining all the Lebanese. At that time, Lebanon as we know it now was taking shape after adding large areas in the Bekaa valley, the north and the south to the Moutasarrifiah of Mount Lebanon which enjoyed an autonomous rule. The picture of the celebration which took place on the occasion at the Pine Castle and showed General Gouraud surrounded by the religious leaders became a well preserved national heritage.

The idea of Lebanese entity soon started spreading among the Lebanese communities, and the Lebanese people showed a commitment to follow up the accelerated developments to take charge of the responsibilities during that period. These developments incited them to create the national pact, which established the formula of an independent Lebanese State while cementing the affiliation of the citizens in a permanent entity.

That is the trajectory that led the Lebanese in 1943 to gain their independence and put an end to the French Mandate and prompted them to look forward to build a bright future for them and for the coming generations. This trajectory would not have found its way had it not been for the Lebanese people's strong belief in their national unity and their firm will to coexist.

Nowadays, while our country is going through a critical era filled with security, economic and social challenges, the Lebanese citizens should all go back to the basic principles that they all agreed upon in 1920 and so forth while showing a keen interest in preserving the higher interests of their country. Thus, any claims or protests should abide by the laws and regulations, preserve public properties and safeguard State institutions.

The LAF Command is confident of the Lebanese people's consciousness and sense of responsibility. It is also determined to keep on performing the duties and to remain faithful and up to the hopes of the country and the compatriots.

Brigadier General Ali Kanso
Director of Orientation

Advisory Board

Prof. Adnan AL-AMIN
Prof. Nassim EL-KHOURY
Prof. Tarek MAJZOUB
Prof. Michel NEHME
Retired B.GEN P.S.C Nizar Abdel Kader
Prof. Issam MOUBARAK

Editor in Chief: Prof. Issam Moubarak
Editorial Secretary: SGT. Jihane Jabbour

Writer's Guidelines

1- The Lebanese National Defense Journal, a quarterly published in Arabic, English, and French, provides insightful, expert, and intellectual studies on military trends and cultural and strategic features.

2- Submitted articles should not be previously published or submitted for publishing elsewhere.

3- All submissions must be original work based on facts or scientific theories and empirically accurate. Informations mentioned in the article must also be supported by references. Submissions should be accompanied with a brief author's CV, including a list of previous published work, and summary of the article in either English or French.

4- All submissions will be evaluated by an editorial committee that would advise whether the articles will be published or rejected.

5- The Journal will inform writers within two months if submission will be published. The editors reserve the right to publish accepted articles in any upcoming issue they deem appropriate. The editor will inform writers of any significant changes that the committee has recommended.

6- All articles should be electronically submitted on a word document and size of the articles should be between 6000 and 6500 words.

7- The Journal considers all published materials to reflect the opinion of the author and doesn't necessarily reflect the opinion of the Lebanese army.

8- The Journal hold all copyrights on published materials and republication or redistribution of content is prohibited without the prior written consent of the Journal.

For inquiries, contact the Lebanese National Defense editor at tawjihmatbouat@lebarmy.gov.lb

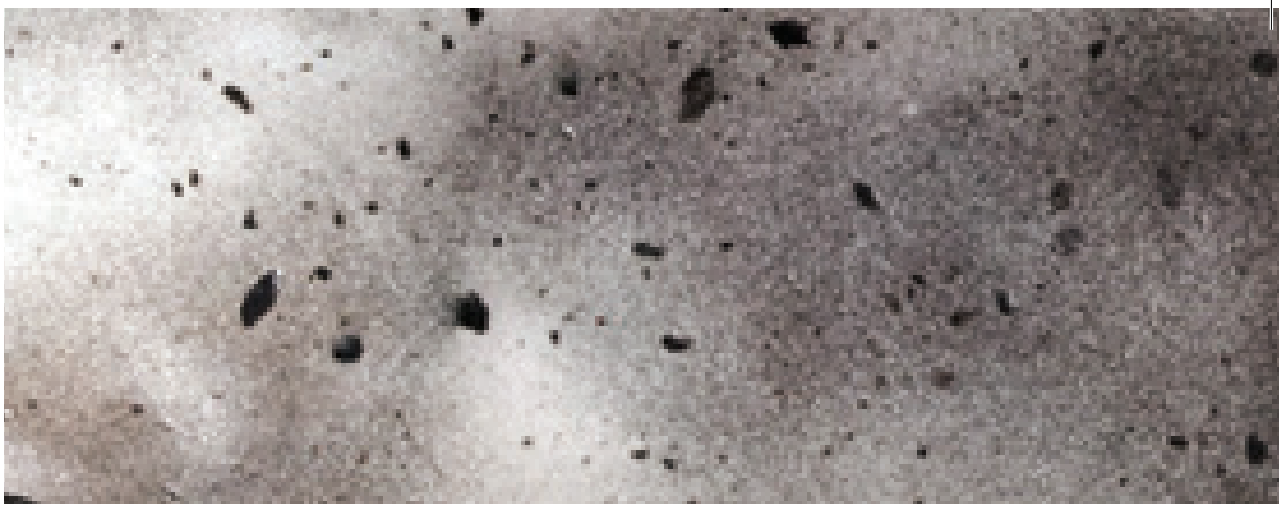

Contents

N°110- October 2019

Structural Adjustment and its adaptability to Lebanon

Prof. Georges Labaki ***5***

Moscou et Pékin : Sur les Rails d'une Compétition Hégémonique ?

Joseph El Sokhon ***29***

Abstracts...... ***51***

Résumés...... ***58***

Structural Adjustment and its adaptability to Lebanon

Prof. Georges Labaki*

Introduction

Structural adjustment programs (SAPs) are loans provided by the International Monetary Fund (IMF) and the World Bank (WB) to countries that experienced economic crises to balance economic recession. The two institutions impose on borrowing countries to implement structural adjustment policies as condition for obtaining loans or a rescheduling of existing ones. SAPs aims at reducing the financial and budgetary deficits of the borrowing country in order to bring economic growth back. The IMF usually implements stabilization policies while the WB takes in charge of adjustment measures. SAPs aim through the implementation of free market rules and policies to make the economies of the developing countries more market oriented in order to boost their economies. These programs include: deregulation, privatization, downsizing of

* *Professor at NDU*

the public sector, reducing public expenditures and removing all trade barriers. Failing to implement such policies will simply lead countries into bankruptcy.

Structural adjustment programs implemented by the International Monetary Fund and World Bank Studies have supporters and opponents. Many view the program as a necessary procedure to resolve economic crisis, while others oppose the view and focus on the social negative consequences of the Structural adjustments policies programs.

Type of conditions required by the IMF

The goal of adjustment policies is to accelerate economic growth through the reduction of the role of governments in order to open the country to international trade and foreign investments.[1] The government privatizes its public sectors, devalues the currency, reduces tax on high earners, and cuts down on social spending and health care. This procedure allows the country to open up to the foreign competition.

These conditions –referred to as conditionality rules- aim to encourage and accelerate economic growth of countries in order to sustain them, and to pay back their loans. They are: Privatization of public services, Reduction of the expenditure of the public sector, trade and financial liberalization, currency devaluation, fiscal discipline, securing property rights, and openness to Foreign Direct Investments.

Secure property right

Each SAP program has its own conditions according to the severity, duration, and goals to achieve for specific countries. On average, conditions vary between 14 and 26 conditions such as Financial sectors, Monetary policy, Central Bank issues, Fiscal

1- https://www.ukessays.com/essays/economics/sap-has-negatives-impacts-economics-essay.php, Accessed on June1, 2019.

issues, Revenue, Trade and International issues, Revenue and tax issues, State owned enterprises reform (privatization), Labor issues, Redistributive policies, Institutional reforms, Review of social policies, land and environment.

Table 1: How did it start?

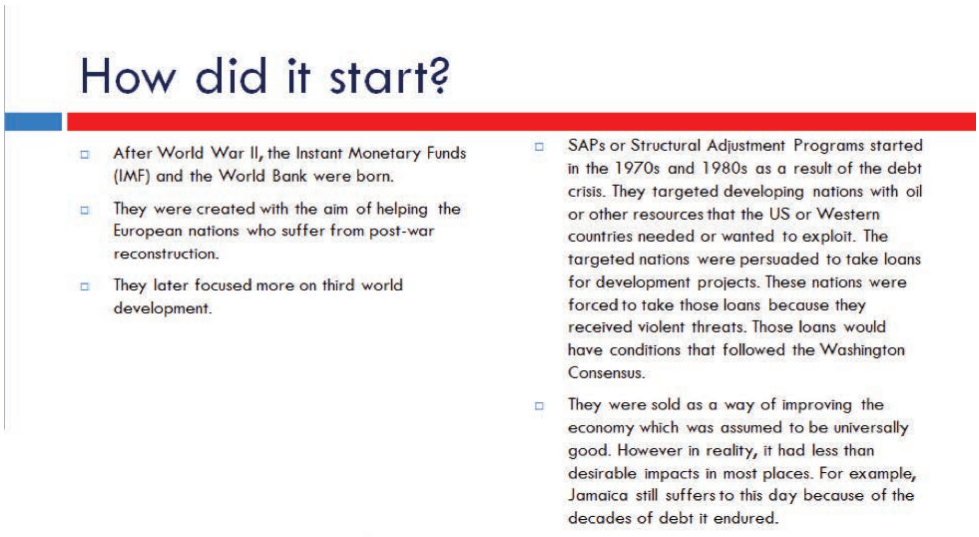

Table 2 : Washington consensus

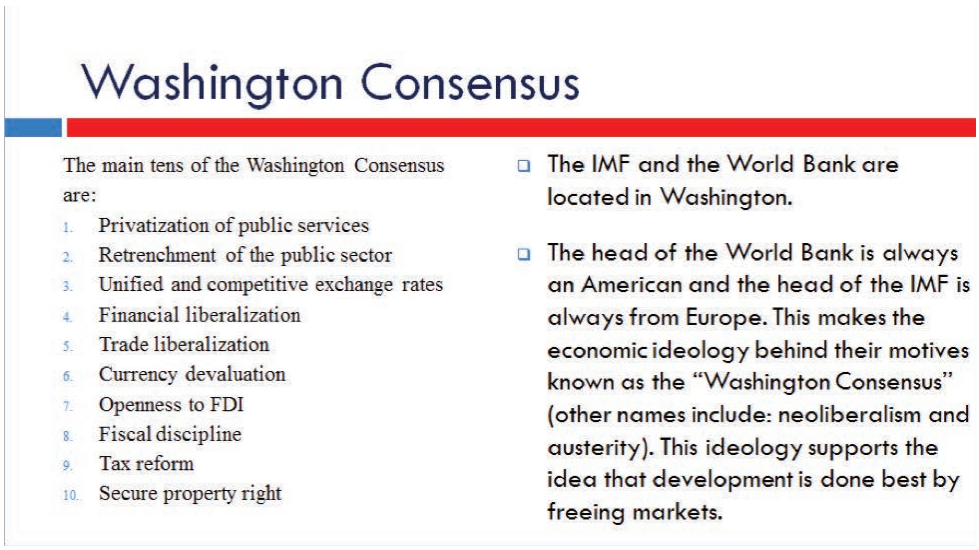

The main Structural Adjustment Policies required by IMF and World Bank for providing loans are divided as follows:[2]

1. Financial Sector, Monetary Policy & Central Bank Issues

Financial institutions

- Legal reforms, regulation, and supervision
- Corrective actions in problem banks
- Privatization of financial institutions
- Bankruptcy proceedings of financial institutions
- Audits of financial institutions
- Policies related to insurance companies
- Treasury bill issuance and auctions
- Government securities
- Monetary policy
- Reserve money

Privatization of public enterprises: New management tools

The other conditions for providing loans by the IMF are privatization, downsizing of government structures, currency fluctuation, and stopping subsidies. Privatization can be performed under the different following forms:

1- "Divestiture" which is the complete selling of public enterprises to the private sector.

2- "Management Contract" form which is the transfer of only the management of public enterprises to the private sector.

3- "Lease contract" from which is the transferring of the ownership and management of public enterprises or agencies for a specified time and revenue.

4- "Joint ventures" which consists of the participation of the

2- Paul Colliard, jan Willen, The IMF's Role in Structural Adjustment, UK, The Economic Journal, 1999.

private and public sector in management and ownership of the public enterprises.

5- "Liberalization" is explained by the entry of the private sector to compete with the public one without any transfer of ownership and management of public enterprises.

6- "Incremental Privatization" indicated by the shift of the whole economic sectors from public to private sector.

7- "Private, Public Partnership" (PPP): Today, the literature has introduced a new concept that is the partnership between public and private sectors.

The structural adjustment policy SAP focuses on the privatization of state-owned enterprises and resources in order to increase efficiency and investment and to decrease state deficit. The major challenge in such case is the fact that state-owned firms and businesses are losing money because they are fulfilling a social function by providing low cost utilities and by hiring large numbers of employees that are unnecessary which can be labeled as disguised unemployment[3].

This change of policy concerning public enterprises management aims to achieve the move from a procedural administration to an accountable administration. The pursued objectives included the increase in productivity, the improvement of the efficiency and the quality of services provided to customers.

However, the public administration found itself opposed to the logic of the market because of its traditional monopoly situation as well as the social function that was its main raison d'être.

In the framework of public enterprises management, SAP approach, the emphasis was placed on the following:

3- David Doyle, Pressures to privatize?, The IMF, Globalization, and Partisanship in Latin America, US, Saga Publications, 2012.

- The shift from a process orientation to a result orientation.
- The shift from monopoly to competition.
- The shift from autonomy to collaboration.
- The shift from one administrator function to a team oriented focus.
- The shift to a consumer focus and the search for a better communication with the exterior environment.
- The shift from centralization to decentralization.
- The emphasis on performance, transparence and accountability.
- The shift from monopoly to competition in the management of public enterprises.
- The move from a process which has long been essentially normative and based on regulations, towards a concept of service directed towards the public, soliciting the participation of the latter and justifying itself by the satisfaction it raises within among its users.

Currency devaluation

A state devalues its currency when it is unable to pay its foreign debts or fulfill its financial domestic obligations such as paying its employees' salaries; Financing its imports of strategic products it needs such as food and energy; And when the interaction of market forces and policy decisions make the currency's fixed exchange rate indefensible. In order to maintain a fixed exchange rate, a state must have adequate hard currencies reserves to purchase all offers of its currency at the fixed exchange rate. In case a state cannot buy back its own currency, its currency becomes untenable and must be devaluated to a level that allows protecting its foreign exchange reserves.

The other policy issues that might push a state to amend its fixed exchange rate happens when the state rather than implementing

unpopular tax and tariff policies and a decrease of social spending or subsidies to basic commodities, resorts to devaluation to carry out its obligations.

The IMF requires as condition to give its desperately needed loans that the currency exchange price of the country's currency be determined by the Market and not by its Central Bank above its real value. According to the IMF, that strategy would help in fighting the currency black market by closing the significant gap between official and black market rates because the double currency pricing system may provoke a shortage of hard currency and of basic foods supplies and a high inflation and send prices soaring. One example of currency devaluation in order to benefit from the SAP is Egypt which has liberalized its exchange rate and devalued its currency by more than 50% in a desperate attempt to secure a $12bn International Monetary Fund loan to save the country's economy.

Egypt Central Bank decides after a lot of hesitations to let the Egyptian Pound float for the first time in decades notwithstanding the fact that it will generate a lot of volatility on the short term, whereas the value of the pound would be determined by supply and demand.

The existence of a currency black market in Egypt had provoked a shortage in basic food supply, double digit inflation, a dangerous decrease in the Central Bank hard currency reserves, a soaring price hike and decreased hard currencies availability to pay for imports, and the flow of foreign investments.

The IMF has required the devaluation of Egypt Pound as well as other difficult reforms before freeing the cash package.

A most recent, example is Pakistan that in return for an IMF loan of 6 billion dollars has accepted all IMF conditions including: Market based Exchange rate through the devaluation of Pakistani Rupees.; Removal of subsidies; and Increase in Tax collection.

Downsizing of public sector and removal of subsidies

The IMF constant policies require downsizing the size of the government and the reduction of social services provided for government employees and their families, as well as the reduction of pension plans and services. Such policies have been often met by riots and demonstration's and have caused a rise in poverty and social problems. But, the IMF and the World Bank linked any financial assistance to requesting countries by linking the financial aid to the achievement of SAF results. Money was disbursed in tranches and not in one time.

On the other hand, waiving subsidies have provoked the disappearance of a number of economic activities that were unable to compete with international companies and businesses leading to an increase in unemployment. These policies were applied on the different countries that have benefited from IMF loans. They include Greece, Ireland, and Argentina that suffered from large public debts and were close to complete bailout especially during the global financial crisis of 2008...

The financial crisis of 2008

Faced by a severe economic and budgetary crisis that affected a number of European countries such as Greece, Portugal, and Spain, the European Union together with the IMF created the European Financial Stability Facility (ESFS) in May 2010 to safeguard financial stability through financial assistance to Euro-zone countries. The purpose of the ESFS was specifically to help resolve the resulting European debt crisis, calm financial markets, restore confidence in the euro, and prevent contagion to other Euro-zone countries and banks holding large amounts of European government debt. The European central Bank (ECB) agreed to purchase Euro-zone government and private debt to provide liquidity to those securities markets facing difficulties. The ECB also made it easier for countries like Greece and

Ireland to borrow by suspending collateral rules that required a minimum investment grade rating. The ECB, for example, accepted Greek government bonds despite their poor rating by the three major rating agencies.

Greece structural adjustment policy

The cause of the Greek financial crisis can be dated back to 1980. The leftist social government engaged in large spending and borrowing which lead to a double-digit fiscal deficit for 16 years. Throughout this period, structural economic problems began to emerge: Inflation, excessive bureaucracy, and a high unemployment rate, greatly affecting the economy.

In 2001, Greece joined the European Union hoping that this decision would ensure Greece's stability and open up new economic possibilities for the future. After joining the Euro-zone, Greece experienced illusionary growth with a rise in income and wages. The economy's weakness first appeared after hosting the summer Olympics in 2004 due to low exports and high corruption which greatly affected the deficit. The deficit could no longer be balanced without borrowing on the global market at a very high rate. By 2007, the public deficit reached 7% of GDP and 16% by 2009. Governmental Instability, Bureaucracy, tax evasion, and corruption increased public deficit. By 2008, Greece's debt in relation to GDP reached 109.4% and continued to increase to 179% by 2016[4]. Until 2009, all state expenditures were based on external borrowings at a steady rate exceeding revenues. By 2010, the economic and fiscal situation became unbearable and required new loans to cover the extensive government debts.

By 2010, Greece's economy was critical and the global banking system was reluctant to continue to financially support the Greek economy due to high-interest rate demand, leaving the

4- I Symeon Mavridis, Greece's Social and Economic Transformation, Democritus University of Trace, 2018.

state in uncertainty. Greece being a member of the Euro-zone, sought out to get a loan of 239 billion Euros. Greece concluded three consecutive agreements "Memorandums" in 2010, 2012, and 2015. Memorandums are economic aids from the three creditors, the European Union, European Central Bank, and the IMF which aim to radically restructure the economy and bring growth back again.

The three Memorandums had a strong socio-economic impact on Greece. A Tax increase was added on almost everybody and everything: Prices became very excessive, salaries were reduced, taxes were increased sharply, pension's plans cut, and downsizing affected the public administration. Every memorandum was increasing the latter measures: Poverty and social exclusion increased from 28.1% in 2008 to 35.6% in 2016. The poverty line a norm used to define poor people income- was decreased from 7219 Euros annually in 2008 to 5297 Euros in 2016. Anyone with an annual salary over the poverty line was excluded from benefits and social transfers. The unemployment rate of the active population rose from 7.8% in 2008 to 23.6% in 2016. Moreover, the unemployment rate for the young generation aging from 15 and 24, doubled from 22.5% in 2008 to 51.9% in 2016[5]. Although, the financial situation has improved after a 7-year long crisis plan, the future of Greece's stability is still debatable[6].

The first package included:

-A uniform pay scale for civil servants. Wages cut by 30% and freezing of bonuses.

-Labor reserve offers civil servants who are dismissed 60% of their pay for one year.

-The tax-free reduction for income tax was lowered from €12,000 to €5,000.

5- Ibid.

6- A timeline of Greece's Recovery, http://dw.com/en/a...of-greeces...recovery/a-45118014-0, Accessed on June 9, 2019.

-Monthly pensions above €1,200 cut by 20%. Retirees under 55 years old, the pension over €1,000 is cut by 40%.

-Lump sum for retirees is cut by 20% to 30%.

-Education spending cut by closing or merging schools.

In return for asking for a 130 billion Euros loan the package included:

- 22% cut in minimum wage from €750 to €585 per month.

-Permanently canceling holiday wage bonuses (one extra month's pay each year).

-150,000 jobs cut from state sector by 2015, including 15,000 by the end of 2012.

-Pension cuts worth €300 million in 2012.

-Health and defence spending cuts.

-Industry sectors are given the right to negotiate lower wages depending on economic development.

The first round of measures was approved by the Greek parliament on 16 July 2015. The measures included.

-Rise of tax for incomes over €50.000.

-Luxury tax rise.

-Rise of health contributions paid by pensioners (6% from 4%)

-Diesel fuel tax for farmers going from €6 per 1,000 liters to €200/1,000 liters from October 1, 2015, and to €330 by October 1, 2016.

-Farmers' income tax to be paid in advance would rise from 27.5 percent to 55 percent.

-Private education, previously untaxed, would be taxed at 23 percent, including the tutoring schools (frontistiria), but excluding preschools.

-Reduced value-added tax rates for islands are to be abolished completely by the end of 2016, with enforcement staggered across three groups of islands from October 1, 2015 to January 1, 2017.

-Interest on expired debts to the state that are payable in 100 installments is to rise from 3 percent to 5 percent on amounts over €5,000. Amounts below €5,000 are not subject to interest provided they meet certain conditions.

-Greece's shipping industry would also be subject to new tax rises.

Another package included

- Pensions calculated as the sum of basic and contributory pensions.

- Minimum pension age rose to 67 retroactive to 1 July 2015.

- Existing public sector pensioners younger than 67 received a 10% decrease in their pensions until they reach that age (excluding disability pensions).

- Armed forces pensions revert to the 3865/2010 Law regimes. Veterans eligible at 61 years of age, or after 40 years of service.

- AKATE special auxiliary pension fund abolished.

The first round of measures mostly affected pensions saving €3.6 billion. The measures voted on 8 May include:

- Cuts in new pensions.

- Reducing higher pensions.

- Increased insurance contributions.

- VAT increased to 24 percent.

- Higher fuel taxes.

- New excise taxes, such as coffee and electronic cigarettes.

- Increased excise taxes on tobacco and ENFIA tax.

- Tourism tax affecting hotels from 2 stars and up.

- Tax on TV subscriptions, landlines and internet broadband connections.

Ireland structural adjustment policy

Ireland's economy has been on the rise before its acceptance as member into the European Union. Ireland competitive interest and low inflation rates attracted large investments from its neighboring European countries. Once Ireland became a member of the European Monetary Union (EMU) in 1999, the country adopted the Euro currency, The country's nominal interest rates became set by the European Central Bank (ECB) at a lower level for the benefit of the larger euro area to maintain price stability in the Euro-zone. The Central bank of Ireland could no longer determine and implement its monetary policy.

The property and banking markets

By the year 2000, the economic confidence in Ireland led to substantial growth in the financial, residential and commercial property markets. The government played an active role in the expansion of Ireland's real estate market with its favorable tax treatment compared to the EU zone. The government provided tax reduction on mortgage interest payments and limited taxes on residential property. Residential prices rose over 400% until 2007 the highest in the EU[7]. Supply was unable to keep up with demand which leads to the rapid growth of buy to lease market. The substantial increase in construction, led to a significant increase in the demand for labor in construction along with an increase in wages pressuring Ireland's wage competitiveness.

In 2002, the government of Ireland shifted to a new regulatory model. The Irish Government created, for the first time, a single regulatory authority for financial services housed within the Central Bank of Ireland. The role of the new entity, the Irish Financial Services Regulatory Authority (IFSRA), was to coordinate, integrate and oversee the supervision of Irish

7- Arthur L. Cantonze, The Irish Banking Crisis, Pace University, 2014.

financial institutions such as banks, insurance, and securities companies, and to protect consumer interests as they relate to financial institutions. While operating within the Central Bank of Ireland, however, the IFSRA had its own Chief Executive, Chairperson, Board, and staff to carry out its functions independently. The new, combined entity was called the Central Bank and the Financial Services Authority of Ireland (CBFSAI).

Ireland's economic climate included a weak financial regime from micro and macro perspectives. Regulators adopted a principle-based and deferential regulatory approach to the banking industry including reliance on the bank's internal risk models. This provided the opportunity for questionable accounting practices. Moreover, the regulators missed two warning signs involving the systematic risk in the banking system. The first warning was a result of a higher than average balance sheet growth throughout 1998-2000. The second was the highly concentrated and high-risk nature of the bank's loan activity to property developers. However, the most crucial factor was the lack of supervision which leads to the financial crisis, and the bank risk management models.

This regulation model led to the decrease of the investment grade of the Irish banks from AA to A- resulting in the withdrawal of 18.5 billion Euros from their accounts[8].

The Government's Response

In 2008, in response to the global financial crisis, the government initiated a decisive and courageous plan to rescue the financial sector and maintain the health of the banking sector. In response to the global financial crisis, a 14-month plan with severe pay cuts for public workers and welfare programs was approved while reinstituting university fees, and raising taxes and income

8- Honohan, Conner, Kelly et Al., Resolving Banking Crisis, Dublin, Trinity College, 2009.

taxes on high-income workers. In 2010, a 4-year plan to stabilize the economy was approved by adding further cuts to welfare programs, minimum wages, and increasing taxes.

The government passed the Central Bank Reform Act in 2010 which created a single consolidated organization known as the Central Bank of Ireland with responsibility for both central banking and financial regulation of banks in Ireland. The main goals of the reorganized Central Bank, in addition to price stability, are to contribute to financial stability both in Ireland and across the euro area through macro-prudential oversight, including monitoring overall liquidity for the banking system; to ensure proper and effective micro-prudential regulation of financial institutions and markets as well as protecting customers and investors.

Ireland's Decision

In November 2010, an agreement was reached between Ireland and the IMF, the euro zone's European Financial Stability Facility (EFSF), and the European Commission's European Financial Stability Mechanism (EFSM). Ireland, upon its request, would receive a three-year package loans to cover financing needs up to €85 billion. The deal would involve two funds. The first fund recapitalizes Irish banks and helps them deal with rising losses on their loan portfolios. The second help fund the government's budget deficit without resorting to the bond markets. In return, the government agreed on an austerity program to cut €15 billion from its deficit over the 2011-14 fiscal years through spending cuts and tax increase and to reduce the budget deficit from 32% of GDP to 3% by 2014[9]. The agreement called for no change in the 12.5% corporate tax rate so that Ireland's economic recovery and debt repayment would be easier to achieve. The arrangement would be reviewed quarterly against quantitative performance

9- Arthur L. Cantonze, Op. Cit.

criteria and benchmarks, in conjunction with the IMF, to ensure timely and appropriate implementation.

In December 2010 the Irish parliament voted to request a €67.5 billion EU/IMF bailout package. The funds would come equally (€22.5 billion each) from the EFSF at 6.05% interest (includes bilateral loans of €4.8 billion from the UK, Sweden, and Denmark), and the EFSM and IMF at 5.7% interest. The average life of the borrowings, which include both short and long-dated maturities, is 7.5 years. Ireland would contribute €17.5 of its funds to the package from its accumulated cash balances and national pension reserve fund[10]. The package would provide Ireland with the vital time and space the country needed to address the problems the country had been dealing with since the global economic crisis began.

A request by Ireland to the ECB to extend its payment schedule on the borrowed funds was approved in early 2013 in return for the liquidation of two financial institutions including the Anglo Irish Bank at the expense of bondholders.

Argentina economic crisis: Overvaluation of the Peso

Argentina's financial crisis dates back to 1998. The depression spanned over 4 years following the 1974-1990 great depression that resulted from the accelerated growth of the economy. In 1991, Argentina's government decided to fix the currency rate to the US dollar at a 1.1 ratio to lower hyperinflationary price rates[11]. The decision was a success. While countries such as Brazil, China, and Mexico, were devaluing their currency due to a financial crisis, Pub. Edward Elgen, Argentina pesos was constantly appreciating against European countries currencies.

Yet, Argentina was burdened by debt service. With the

10- Forelle 7 Walter, The Irish Financial Crisis, Dublin, 2010.

11- Arturo O' Connell, The Recent Crisis and Recovery of the Argentine Economy, Buenos Aires, 2005.

overvaluation of the peso, the real wages declined, along with an increase in the people living on and under the poverty line. Eventually, the ratio was dropped in 1997 leaving behind a high unemployment rate, imbalance in the real sector of the economy, deflation and recession as well as issues in external, and banking imbalances.

Argentina's account deficit and private financial outflow lead to a sizable increase in foreign debt. Furthermore, an imbalance appeared when the currency was devalued and the debtors could no longer work in a tradable sector. The US dollar was constantly increasing, and the balances could no longer be settled. The peso has become extremely vulnerable in the international emerging financial market.

Banking Imbalances

Two factors were contributing to imbalances in the banking sector. The first, bank profitability was low and becoming negative for many sections of the industry. Second, the proportion of non-performing loans – in spite of many efforts to cover up the phenomenon – was skyrocketing. An additional risk factor was the increasing proportion of bank assets being taken up by the public sector. As a result, the banking sector was becoming vulnerable to the fiscal difficulties in Argentina.

Argentina has been steadily recovering from its crisis in 2001 when it was then followed by a collapse in 2009 in the global crisis. Argentina received a Stimulus package from the IMF to deal with its financial crisis with a focus on labor markets and social policies[12].

In 2019, Argentina which has concluded 22 different agreements with the IMF will receive a 57 billion dollars loan the biggest one in IMF history to achieve SAP including a commitment to running a zero-deficit primary budget.

12- International Labor Organization, Case Study of Past Crisis: Lessons Learned from Argentina, Geneva, International Institute for Labor Studies, Joint Discussion Paper Series, 2011.

Lessons for Lebanon

After years of instability, the performance of the Lebanese public sector deteriorated due to the huge physical losses, absence of good management, lack of governmental supervision, scarcity of resources… etc. Besides, the huge governmental expenditures to rehabilitate and renovate the infrastructure, and to reconstruct the governmental infrastructure, resulted in increasing the public debt and limiting the capacity of the Lebanese government in restructuring public enterprises for the recovery of Lebanese economy. The budget deficit reached 11 percent of GDP in 2018, up from 8.6 percent in 2017. The primary balance deteriorated to 1.4 percent of GDP due to an unexpectedly costly salary scale increase implemented in late 2017 as well as new hiring. Tax revenues were also weaker than forecast. Given the large public debt (151 percent of GDP in 2018), interest payments now exceed 9 percent of GDP[13].

Lebanon is no exception when it comes to SAP adoption and implementation. The IMF and the WB have been calling upon the Lebanese government to adopt a strategy similar to SAP without calling on them to step in. The major recommendations to decrease the public debt that has reached a huge percentage above the GDP are:

- The reduction of the budget deficit through cutting on spending through a policy of institutional change that includes reviewing the raison d'être of public agencies and public administration and making sure that they are still necessary.

Decreasing spending whenever applicable mainly through institutional changes and the adoption of management principles based on accountability and transparency.

-Reviewing subsidies and trying to reduce their cost or the way they are awarded.

13- Lebanon, Staff concluding Statement of th 2019 Article IV mission, Beirut, July 2, 2019.

-Decreasing the size of the public sector through a policy of hiring back one out of two employees who retire.

-A review of social spending and trying to reduce its cost by a strict control policy while providing citizens with decent health care.

-Reviewing pension plans for new employees because the cost of pensions is soaring.

-Engaging in an economic model based on innovation and entrepreneurship.

-Fighting corruption.

-Refrain from creating new taxes in the framework of an economic crisis because taxes kill taxes.

-Promoting Public Private Partnership; PPA is one of the most convenient solutions to minimize the growth of public debt. The major role of PPA is to make public enterprises more productive and efficient, introduce innovation of managerial and institutional strength, and reduce Bureaucracy[14].

-Getting rid of all public agencies that are inefficient.

-Promoting new economic activities.

The IMF has emphasized the importance of implementing the following policies:

"Strengthening the Lebanese economy requires action in three areas: A credible medium-term fiscal plan aiming for a substantial and sustained primary fiscal surplus that would steadily reduce the public debt-to-GDP ratio over time. Fundamental structural reforms to boost growth and external competitiveness, starting with improving governance as well as the implementation of the electricity sector reform plan and recommendations of the Lebanon Economic Vision; and Measures to increase the resilience of the financial sector through a stronger Central Bank

14- A law was approved but has not been implemented so far.

balance sheet and continuing to build bank capital buffers"[15].

The IMF report recommends the reduction of public deficits through the implementation of the following measures:

-Approval of Fundamental structural reforms is fundamental to boosting growth and improving external competitiveness. IMF projects that "a primary surplus of around 4.5 percent of GDP would be needed to noticeably reduce the debt-to-GDP ratio over the medium to long run". Identifying and agreeing on the measures upfront to support such a plan could provide a lasting boost to confidence. On current plans, about 0.5 percent of the 2019 revenue measures will be permanent, and the authorities' current electricity plan can yield a further 2 percentage points of GDP in savings over the medium term. The authorities will need to identify and implement additional permanent fiscal measures to achieve the necessary primary surplus"[16].

- Approval and implementation of legislation of key growth-enhancing reforms identified in its CEDRE vision. This includes the implementation of already-approved laws such as the code of commerce[17] and the law on judicial intermediation[18] as well as the approval of a new customs law, regulation on closing a business, bankruptcy law, insolvency practitioner law and law on secured lending and waiving regulatory obstacles to development of industrial zones, and the incorporation of the Council for Development and Reconstruction (CDR) spending in the budget and passing a public procurement law.

-The authorities should review the tools available to cope with financial distress in systemic institutions.

15- Lebanon, Staff concluding Statement of the 2019 Article IV mission, Beirut, July 2, 2019.

16- IMF, World Economic Outlook, IMF Publications, April 2019; Lebanon, Staff concluding Statement of the 2019 Article IV mission, Beirut, July 2, 2019.

17- Already implemented,.

18- Law already approved but need decrees of application to be implemented.

-Fighting corruption through new regulations based on accountability, and productivity.

Conclusion: Are there other alternatives for economic recovery than the SAP?

The official aims of structural adjustment programs are to prevent economic recession. SAPs are a source of conflict between supporters and opponents. Some, such as the IMF and the WB view the program as a necessary procedure to resolve economic crisis and create growth, while others such NGOs and environmental activists oppose the view and focus on the social consequences of the program. The social impact of SAPs is often decried: the poverty stricken are the first victims of SAPs while it has not been proven that free trade is the only means for achieving growth.

The social cost hit more strongly the middle class and poverty stricken populations. Waiving subsidies and liberalizing the price of national currencies, the reduction of salaries and of social benefits lead to the impoverishment of the most vulnerable people in society leading often to demonstrations and sometimes violent protests. Cutting down government social spending will reduce dramatically health care and education for the poor.

Opponents of SAPs programs claim that privatization leads to: A decrease in salary and in job availability; International companies taking over the market and bankrupting small businesses and control of infrastructures.

On the other hand, IMF claims that some countries have succeeded in recovering while others did not. Controversial success stories include Argentina, Egypt, Greece, Tunisia, and Jordan. Although these countries achieved their goals, their citizens were burdened with the costs of such policies. Under the disguise of a free market, public resources were privatized,

while government spending dramatically decreased, resulting in a large gap between the wealthy upper class and lower working class...

Finally, an essential factor for the success of the program is government stability. With a stable government the structural adjustment may be implemented amidst popular protest. This is instrumental to the implementation of any SAP program. Yet, it is important to emphasize that the international community should provide other alternative models of financial recovery other than austere structural adjustments programs.

References:

- “IMF loan conditionality and its impact on health financing.” https://eurodad.org/unhealthy-conditions. Retrieved on May 3, 2019.

- “Structural Adjustment, a Major Cause of Poverty” by Anup Shah. http://www.globalissues.org/article/3/structural-adjustment-a-major-cause-of-poverty, Retrieved on May1, 2019.

- “How International Monetary Fund and World Bank policies undermine labour power and rights”.

- https://www.ncbi.nlm.nih.gov/pubmed/12211286, Retrieved on June 1, 2019.

-“World Bank and IMF support to dictatorships”

http://www.cadtm.org/World-Bank-and-IMF-support-to-dictatorships, Retrieved on June 1, 2019.

- Symeon Mavridis, Greece’s Social and Economic Transformation, Democritus University of Trace, 2018.

- International Labor Organization, Case Study of Past Crisis: Lessons Learned from Argentina, Geneva, International Institute for Labor Studies, Joint Discussion Paper Series, 2011.

-"IMF Concessional Financing through the ESAF (factsheet)", April 2004. Retrieved on May 5, 2019.

-IMF, "The IMF's Enhanced Structural Adjustment Facility (ESAF): Is It Working?", September 1999, Retrieved on May 23, 2019.

- IMF, "The Poverty Reduction and Growth Facility (PRGF) (factsheet)". 31 July 2009. Retrieved on May 9, 2019.

- IMF, "IMF Extended Credit Facility (factsheet)", 15 September 2015, Retrieved on May 5, 2019.

Moscou et Pékin : Sur les Rails d'une Compétition Hégémonique ?

Joseph El Sokhon*

Introduction

Les sphères d'influence ont une fonction essentielle dans le maintien de l'ordre et de l'équilibre des pouvoirs dans le système international. Celle-ci se traduit par la préservation de la paix mondiale et de la prospérité globale. Avec la montée en puissance de la Chine et de la Russie, l'ordre actuel subit une pression intense à cause du rééquilibrage des puissances mondiales.

* *Chercheur en sciences politiques*

Depuis trois décennies, le processus de coopération entre la Chine et la Russie est devenu plus complexe, dynamique et étroitement dirigé sur des questions d'intérêts vitales. Malgré les points de divergences sur les deux crises ukrainienne et syrienne, certains théoriciens font remarquer que ces deux puissances émergentes coordonnent actuellement leurs politiques sur un large éventail de questions. Ainsi, les entreprises chinoises ont eu accès aux ressources énergétiques de la Russie par le biais de

l'investissement au cœur même du pays. Puis, la Russie a accepté de vendre à la Chine des systèmes d'armement de plus en plus sophistiqués et a permis la pratique d'exercices navals conjoints en Méditerranée, dans la mer de la Chine méridionale et dans la mer du Japon.

Les propositions de certaines écoles de pensée en relations internationales se révèlent incapables de répondre à cette problématique étant: la stabilité mondiale; par ce fait le courant réaliste a réussi à trouver un cadre théorique qui explique dans le même temps ces changements dans la politique internationale et aide à prévoir l'avenir de ces politiques. L'école réaliste suppose que les Etats déterminent leurs intérêts nationaux en fonction des rapports de forces existants entre eux et ceux de leurs rivaux. Selon cette école, les Etats ont une certaine uniformité dans les calculs de leurs intérêts nationaux en fonction de leurs jugements de pouvoir par rapport à leurs concurrents. La perception de leur sécurité est conditionnée par l'évaluation des relations de pouvoir entre états voisins ou concurrents.

Ainsi, lorsque la Russie recalculera son intérêt national en comparant sa force relative à la force de ses concurrents voisins, notamment la Chine, Moscou abandonnera sa coopération avec la Chine et se retrouvera dans les décombres de la concurrence acharnée qu'elle mène avec cette dernière. Précisément, au moment où Pékin reviendra à sa position historique dans la production économique mondiale, Moscou unifiera ses visions pour les intérêts de leur Etat, notamment en redéfinissant leur sécurité nationale, en réévaluant leur rapport de force et de puissance avec les forces adjacentes et en concurrence avec eux. De là, au fur et à mesure, apparaitra une divergence liée à des aspects économiques et sécuritaires entre Moscou et Pékin, en faveur d'un chemin de rivalité entre elles.

D'ici quinze ans, l'économie chinoise dépassera celle des États-Unis d'Amérique pour devenir la plus puissante au monde.

Quelles trajectoires prendraient les relations entre la Russie et la Chine: coopération ou compétition ? Plus précisément, les liens politiques et économiques étroits entre la Russie et la Chine formeraient-ils une «alliance sur une base égale et durable», ou bien se croiseraient-ils pour ressembler plus aux relations entre colonie et métropole ?

Dans ce dernier cas, Moscou serait-elle en mesure d'accepter une relation inégale avec Pékin qui représentera dès lors une force économique et militaire montante non seulement sur le continent asiatique mais aussi au-delà, ou bien reviendra-t-elle au processus traditionnel d'interactions fondées sur la rivalité pour empêcher Pékin de devenir une puissance hégémonique ?

1-"L'Hégémonie": l'Objectif Ultime des Puissances Mondiales

Dans son ouvrage "la lutte pour la maîtrise en Europe 1848-1918", A.J.P. Taylor affirme que, dans l'état naturel imaginé par Hobbes, la violence était la seule loi et la vie était "sale, brutale et courte"[(1)]. Bien que les individus n'aient guère pris conscience de cet état de choses, les superpuissances européennes ont toujours vécu dans cette situation, bien qu'il n'y ait jamais eu un seul pays assez puissant pour engloutir le reste des nations […].

Pour Hobbes, la seule solution présentée était de donc de créer une force unique, supérieure, "Léviathan", capable de soumettre les autres nations au moment où d'autres philosophes tentaient de remplacer l'autorité de la souveraineté des Etats par une autorité plus forte, tels que le droit moral universel ou ce que l'on appelle le droit international public. Pour David Hume, en revanche, le souci de maintenir l'équilibre des pouvoirs a toujours été le catalyseur du jeu diplomatique, en particulier dans la formation des alliances, de sorte que les Etats ne transgressent pas les règles du droit international, gage de leur équilibre.

1- Alan J. P. TAYLOR, The Struggle for Mastery in Europe 1848-1918, Oxford University Press, Oxford, 1954, p. b2;

Hans Morgenthau, le père du paradigme réaliste dans le domaine des relations internationales, définit la politique internationale comme étant tout simplement une lutte pour le pouvoir[2]. Quels que soient les objectifs de la politique en question, la force reste la cible immédiate, souligne Morgenthau. Les hommes d'Etat doivent assurer la liberté, la sécurité et la prospérité. Ils peuvent user des termes religieux, philosophiques ou économiques pour décrire leurs objectifs puis manifester leurs aspirations par un pouvoir mystique, ou une intervention divine, et y aboutir, finalement, grâce à une coopération, institutionnelle ou non. Il convient de porter l'attention sur le fait que la lutte pour atteindre ces objectifs se fait par et pour le pouvoir. Leur choix d'accéder au pouvoir, les a menés à devenir des acteurs sur la scène internationale.

Cette définition limite l'objet de la recherche et ne clarifie pas suffisamment pourquoi les Etats veulent devenir dominants.

Afin de mieux analyser l'ultime cause qui pousse les États à devenir dominants, John Mearsheimer, un membre de l'école néoréaliste en relations internationales, déclare clairement: l'objectif des nations à devenir dominants a pour finalité l'obtention et l'appropriation exclusive de la superpuissance dans le système international[3]. Cette position sur la scène internationale va leur permettre d'imposer certaines règles de conduite adéquates à leurs intérêts et objectifs et de créer un modèle de coopération internationale conforme à leurs intérêts. Et ce, dans le but de réduire le chaos dans la structure du système international résultant du conflit existant entre ses unités bases.

En d'autres termes, pour qu'un système international soit stable, il lui faut un stabilisateur / équilibreur unique, à l'image

2- Hans J. MORGENTHAU, Kenneth W. THOMPSON, David W. CLINTON, Politics Among Nations Struggle for Power and Peace, McGraw Hill Higher Education, Seventh Edition, New York, 2005, p. 29.

3- John J. MEARSHEIMER, The Tragedy of Great Power Politics, Norton &Company, Inc., New York, 2014, p. 40.

reproduite par Kindleberger[4]. Toutefois, ces puissances dominantes ou hégémoniques n'ont historiquement émergé qu'après la fin d'une guerre mondiale, c'est-à-dire pendant la période de paix. Alors, la guerre est-elle le seul moyen pour qu'il y ait un seul stabilisateur ou «hégémon» dans les systèmes internationaux, ou existe-t-il d'autres moyens aussi ? Or, avant d'envisager ces moyens, il convient de définir l'hégémonie. Qu'est-elle exactement ? Suit-elle un processus de formation bien déterminé ?

«L'hégémonie» est définie comme «une situation dans laquelle un Etat est si puissant qu'il maintient et respecte les règles de base pour la gestion des relations entre les Etats». En termes économiques, Emmanuel Wallerstein a décrit l'hégémonie comme une «situation dans laquelle les produits d'un Etat primordial donné sont issus de manière si efficace qu'ils sont globalement compétitifs, même dans d'autres Etats primordiaux, et, par conséquent, cet Etat primordial sera le principal bénéficiaire d'un marché mondial libéralisé au maximum».[5] Ceci est relatif à deux critères:

- La capacité technologique;
- Le contrôle politique sur des ressources premières cruciales.

Il existe quatre types de ressources indispensables à la réalisation des critères susmentionnés: «les puissances dominantes doivent contrôler à la fois les matières premières, les sources de capital et les marchés, ainsi que les avantages concurrentiels dans la production de biens de grande valeur». L'importance de contrôler les sources de matières premières était la justification traditionnelle de l'expansion géographique et de l'impérialisme, ainsi que l'extension de l'influence informelle. Comme la Chine

4- Charles P. KINDLEBERGER, The World in Depression 1929-1939, University of California Press, Berkley, 1973, p. 305.

5- Immanuel WALLERSTEIN, The Modern World System II, First Edition, University of California Press, California, 1980, p. 38.

le fait actuellement dans la mer de Chine méridionale, au Moyen-Orient et en Afrique: elle tente de contrôler ou plutôt de sécuriser son contrôle sur les matières premières et de s'emparer des ports d'autres pays[6], afin d'établir ses "nouvelles routes commerciales" qui augmenteraient sa croissance économique.

De plus, la taille du marché d'un pays est très importante pour les importations. L'ouverture ou la fermeture des marchés aux importations d'un autre pays constitue une arme importante que McKeon décrit comme «l'arme puissante et historique du pouvoir économique»[7]. Mais, cela ne signifie pas que «l'Etat dominant ayant un avantage économique concurrentiel exporte tout, mais limite ses exportations aux biens les plus lucratifs qui lui fournissent une plus grande capacité de production à l'avenir»[8]. En fait, ces ressources appartenant à l'Etat lui permettent, dans le cadre de sa politique étrangère, de modifier certains arrangements et de maintenir les autres dans le système international.

Par exemple, durant les dix dernières années, la Chine est devenue également le principal fournisseur mondial de services et de fabrication de biens, parallèlement à la Russie qui est devenue elle aussi un des plus grands fournisseurs mondiaux de matières premières (énergie).

La Chine n'a plus besoin de compter sur l'aide étrangère. Ce pays est devenu l'un des principaux donateurs de l'aide au développement. Le montant de l'aide fournie par Pékin s'élève à 350 milliards de dollars durant quinze ans (2000-2014).

La Chine, pareillement à d'autres donateurs, poursuit plusieurs objectifs, dont le plus important est géopolitique afin d'étendre

6- Sans Auteur, «Kenya. Pour se rembourser, la Chine pourrait s'emparer du port de Mombasa,» in Courrier International, 28 Décembre 2018.

7- Timothy J. MCKEOWN, «Hegemonic Stability Theory and 19th Century Tariff Levels in Europe,» in International Organization, Vol. 37, No. 1, Winter 1983, p. 78.

8- Robert O. KEOHANE, After Hegemony: Cooperation and Discord in the World Political Economy, Princeton University Press, Princeton, 1984, p. 33.

son influence sur les marchés commerciaux et d'obtenir des matières premières et sécurisées pour les transporter et les stocker. Ceci est actuellement réalisé avec plus de 4 300 projets dans 140 pays et territoires comprenant l'Asie centrale, les îles du pacifique, l'Afrique et le Moyen-Orient[9].

Cependant, afin d'éviter tout changement du statu quo, de protéger l'économie politique internationale et d'empêcher toutes incursions d'opposants, l'Etat dominant doit disposer des capacités militaires prépondérantes. C'est-à-dire que l'état dominant en place doit être aussi supérieur militairement à l'échelle mondiale. Par conséquent, les sources de l'hégémonie se doivent d'inclure, de facto, une force militaire pouvant dissuader ou repousser toutes tentatives de saisi et de fermeture des zones importantes de l'économie politique mondiale, particulièrement celles lancées par un pouvoir émergent dans le but de changer les «règles du jeu» sur la scène internationale.

2. L'Incompatibilité Sécuritaire entre Moscou et Pékin

L'essor de la Chine, universellement reconnue comme étant le développement géopolitique le plus important du début du XXIème siècle, affecte profondément la position de la Russie dans le cycle de pouvoir. La Russie qui est un voisin proche de la Chine, partage avec Pékin une frontière qui s'étend sur 4 500 km environ. La Russie est un pays européen; pourtant seulement un quart de sa superficie se situe en Europe et les trois quarts de son vaste territoire - la Sibérie et l'Extrême-Orient russe - sont géographiquement situés en Asie[10]. L'économie russe est cinq fois plus petite que celle de la Chine, sa population est dix fois

9- Samantha CUSTER, Matthew DiLORENZO, Takaaki MASAKI, Tanya SETHI, Ani HARUTYUNYAN, «Listening to Leaders 2018: Is Development Cooperation Tuned-In or Tone-Deaf?,» in AIDDATA A Research Lab at William & Mary, Williamsburg, May 2018.

10- https://www.monde-diplomatique.fr/index/pays/russie.
Jacob STOKES, Alexander SULLIVAN, «The Sino-Russo Rundown,» in Foreign Affairs, 16 August 2015.

moindre et son taux de croissance économique est anémique[11].

Le principal objectif de la politique étrangère de la Chine est de dominer l'Asie, étendre son influence économique et politique sur les deux continents africain et européen. La Russie, quant à elle, a un profond intérêt à empêcher la Chine de dominer l'Asie ou de devenir une superpuissance mondiale et à regagner ce statut dans le système international. Ainsi, il semble clair que les intérêts de la Chine et de la Russie sont fondamentalement opposés. Comment peut-on expliquer cela théoriquement ?

Il existe deux écoles de pensée sur la trajectoire probable de l'interaction sino-russe. La première, est appelée l'école du «défaut fatal». Cette dernière affirme que la relation sino-russe est historiquement déchirée par la méfiance, suite à laquelle les deux pays ont peu de chances de forger un partenariat stratégique durable[12]. Tandis que pour la deuxième école de pensée, la Chine et la Russie sont deux pays qui partagent le mépris de la démocratie libérale occidentale[13], établissant un partenariat durable pour contester «l'hégémonie américaine».

Ce partenariat deviendra «une caractéristique clé d'un nouvel ordre géopolitique mondial en formation» puisque les deux pouvoirs jaillissants ont des aspirations mondiales[14].

L'histoire nous enseigne que les relations russo-chinoises risquent fort d'être, d'un point de vue multidimensionnel, ébranlées. Cela s'explique par le fait que la situation géopolitique mixte de Moscou forge une idée distincte de la paix, basée sur la sécurité absolue en termes de jeu à somme nulle, c'est-à-dire de sécurité absolue (zero-sum game). La Russie privilégiera toujours sa sécurité au détriment de celle de ses voisins.

Poutine l'a souligné à plusieurs reprises, l'Union Soviétique n'a

11- Dmitri TRENIN, «Dynamism Hallmark of China-Russia Relations,» in China Daily, 9 March 2018.

12- Jacob STOKES, Alexander SULLIVAN, op.cit..

13- Mohammad H. FADEL, «From Liberal West to Russia and China: How the Arab world Lost the Battle for Democracy,» in Middle East Eye, 6 March 2019.

14- ibid..

pas toujours été guidé uniquement par une idéologie, mais aussi par les intérêts géopolitiques soviétiques, basés initialement sur la sécurité absolue de leur pays.

Afin d'éviter tout chevauchement dans leurs rôles et fonctions et écarter toute possibilité de friction militaire, les russes et les chinois ont essayé de mettre en place des arrangements temporaires (Modus Vivendi), sans toutefois les confondre avec les intérêts stratégiques permanents de l'Etat[15]. Pour illustrer ceci, nous examinerons deux évènements de hautes importances:

A- Xinjiang: Territoire de Rivalités entre Moscou et Pékin

À plusieurs reprises entre la fin du XIX siècle et le milieu du XX siècle, la Chine a conclu une alliance avec l'empire russe, puis avec l'Union Soviétique. Mais à chaque fois, ce règlement a été de courte durée ou temporaire entre ces pays dotés d'un pouvoir inégal. Dans les décennies suivantes, les deux puissances communistes se sont engagées dans de nombreuses voies de coopération, mais ces voies se sont souvent transformées en une crise dominée par l'incertitude ou la méfiance.[16] Ainsi, les relations russo-chinoises sont entrées dans une phase sanglante, en particulier en 1969, dans le contexte de soutien de l'empire russe et de l'union soviétique à un groupe ethnique séparatiste islamo-turque ayant de forts liens culturels, économiques et politiques, dans la province du Xinjiang[17]. Cette région qui s'étend sur une superficie pareille à l'Iran, a un emplacement stratégique pour les pipelines d'énergie et les corridors commerciaux en Asie centrale, au Moyen-Orient et en Europe, contre la Chine, qui a réussi à repousser le plan conçu par les soviétiques pour le contrer.

15- Henry A. KISSINGER, On China, Penguin Books, New York, 2012, p. 272.

16- Fu YING, «How China Sees Russia: Beijing and Moscow Are Close, but Not Allies,» in Foreign Affairs, Vol. 95, No. 1, January - February 2016, p. 97.

17- La province du Xinjiang est la porte d'entrée de la Chine vers le monde islamique, et les préoccupations de Pékin de cette région proviennent également du groupe séparatiste islamique local.

La scission sino-soviétique a éclaté cette année-là, les relations russo-chinoises se sont détériorées entre 1966 et 1972 et Pékin a compris que Moscou était son plus grand ennemi, plus dangereux encore que Washington, facilitant ainsi son rapprochement avec ce dernier. En 1979, après l'invasion soviétique en Afghanistan et la chute du gouvernement afghan, la Chine a formé des djihadistes afghans et a établi des camps d'entraînement dans la province du Xinjiang, région frontalière de l'Afghanistan, afin de lutter contre le communisme et d'empêcher Moscou de l'assiéger, puisque cette dernière et ses alliés contrôlaient le Vietnam et le Cambodge.

D'une part, la Chine a fourni aux moudjahidines une aide financière et militaire d'environ 400 millions de dollars pour empêcher Moscou de l'encercler. D'autre part, elle s'est procurée du matériel militaire américain pour se défendre contre toute attaque soviétique[18].

En 1989, au cours des dernières années du pouvoir soviétique, Moscou et Pékin ont finalement retrouvé des relations normales. Ils ont conjointement annoncé qu'ils développeraient des relations bilatérales sur la base du "respect mutuel de la souveraineté, de l'intégrité territoriale, de la non-agression mutuelle, de la non-ingérence dans les affaires intérieures de chacun, de l'égalité, du bénéfice mutuel et de la coexistence pacifique". Deux ans plus tard, l'Union Soviétique se désintégrait, mais les relations sino-russes continuaient sur le principe du "pas d'alliance, pas de conflit, pas de ciblage d'aucun pays tiers"[19].

B- Parlons-Nous de l'Amour ?

En mai 2014, Poutine a annoncé un accord avec son homologue chinois pour la construction d'un pont international sino-russe

18- Ahmad KHALIL, «The Rise of China-Afghanistan Security Relations,» in The Diplomat, 23 June 2016
19- Fu YING, op.cit., p. 97.

sur le fleuve de l'amour, dans le sud-est de la Russie. Celui-ci serait destiné au transport des ressources naturelles et des ressources brutes aux coûts financier et temporel très faibles. Le président russe a ajouté qu'il terminerait sa construction en 2016. Cependant, fin 2016, l'énorme pont de fer est sorti du côté chinois et a été suspendu dans les airs au-dessus du fleuve amour, près d'une colonie frontalière isolée sur la côte russe, à environ 4 milles kilomètres de Moscou. En fait, lorsque Pékin a fini de construire sa partie du pont et a atteint la frontière russe, Moscou n'avait même pas encore commencé à en construire les fondations.

Cela est significatif: malgré l'aversion commune de Moscou et de Pékin envers les modèles de démocratie occidentaux, l'échec de la construction du pont de fer traversant le fleuve de l'amour durant cette période offre une image plus que réaliste du décalage existant entre les objectifs réalistes stratégiques de Moscou et de Pékin et de leurs aspirations. Bien que l'achèvement de la construction du pont réduise les coûts de transport du minerai de fer extrait de Russie vers la Chine, l'élite politique et l'oligarchie à Moscou continuent de voir en la Chine une menace pour sa sécurité en termes de population, de croissance économique et de capacités militaires.

Alors que le Kremlin soutenait la construction du pont, son sort reste pratiquement suspendu en raison de problèmes de sécurité et de finances. Les responsables financiers de Moscou se sont plaints non seulement du coût élevé de cette construction évaluée à 140 millions de dollars, mais également de la menace qu'elle représentait, ce pont permettant aux chars d'assaut chinois d'atteindre la capitale russe[20].

20- Andrew HIGGINS, «An Unfinished Bridge, and Partnership, Between Russia and China,» in The New York Times, 17 July 2016, p. A6.

3. La Russie Face à une Novice Europe: Asymétrique Économique Croissante

A partir de 2014, suite aux sanctions américaines et européennes qui ont considérablement réduit l'accès de la Russie aux crédits, les relations économiques entre la Russie et la Chine se sont rapidement développées, engendrant une proximité croissante entre les deux pays. Pourtant, Moscou, qui s'est présentée au cours des dix dernières années comme une puissance euro-asiatique, réalise qu'elle ne peut plus faire cavalier seul[21] et a besoin d'une stratégie réaliste d'interactions économiques avec Pékin qui aiderait son développement tout en évitant une dépendance excessive vis-à-vis de son voisin.

Bien que la Russie collabore avec la Chine sur un éventail de sujets bilatéraux et internationaux, le rapport de force, particulièrement économique, s'est inversé en défaveur de la Russie au cours du dernier quart de siècle, notamment sur le plan économique. Les relations étant bonnes, ce déséquilibre croissant est systématiquement analysé par la Russie en termes de menaces pour sa sécurité et sa souveraineté. À cet égard, l'influent conseil russe pour les affaires internationales (RSMD) mentionnait dans son bilan de l'année diplomatique 2017 l'asymétrie progressive des relations politique et économique avec Pékin. Il estimait que l'un des objectifs principaux de l'action diplomatique de Moscou devait être d'en améliorer la qualité, impérativement via la modernisation intérieure, pour rattraper la Chine[22]. En d'autres termes, si la Russie aspire à conduire une politique étrangère stratégiquement indépendante et flexible, elle doit fournir les moyens économiques vitaux qui favoriseront la réalisation de ses ambitions croissantes.

21- Andrew KUCHINS, «Putin's Return and Washington's Reset with Russia,» in Foreign Affairs, 29 September 2011.

22- Sans Auteur, «La Politique Étrangère de la Russie: Regard sur 2018,» in RSMD, Rapport No. 36, Moscou, 2017.

Avec une économie huit fois inférieure à celle de la Chine, la Russie ne peut, à long terme, compter sur ses capacités militaires stratégiques pour garantir son hégémonie ou même prendre le dessus sur ses ennemis. Tandis que Pékin poursuit une politique similaire au mercantilisme visant à accroître son pouvoir, au détriment de ses puissances internationales rivales, en dirigeant l'économie directement et en stimulant sa politique étrangère pour l'expansion économique et politique dans les régions géopolitiques et économiques importantes du monde.

Même si, sur le plan économique, les deux forces ont annoncé qu'elles se joindraient à la ceinture économique de la nouvelle route de la soie et à l'union économique eurasiatique de Russie pour intégrer l'ensemble de l'Eurasie, la croissance dans les échanges bilatéraux, les asymétries dans l'échelle et la structure du commerce bilatéral reflètent une image différente: bien que la Chine soit le deuxième partenaire commercial de la Russie et le principal partenaire individuel de la Russie, cette dernière se place au dixième rang des exportations chinoises et ne figure pas parmi les dix premières importations ni dans le commerce total[23].

En effet, le volume des échanges commerciaux bilatéraux entre les deux pays a atteint un montant de 100 milliards de dollars en 2018. Alors que, dans la même année, les échanges commerciaux bilatéraux entre l'Amérique et la Chine ont atteint 2 milliards de dollars par jour (660 milliards de dollar par an)[24] soit 13% de la part du commerce mondial de l'Amérique[25].

Pour ne pas risquer de devenir un agent économique de la Chine, la Russie s'est engagée, inutilement, à créer une interdépendance économique, surtout dans le secteur énergétique de la Chine

23- Leon ARON, «Are Russia and China Really Forming an Alliance?,» in Foreign Affairs, 4 April 2019

24- Without Author, «U.S.-China Trade Issues,» in Congressional Research Service, 23 June 2019.

25- Without Author, «China v America: A New Kind of Cold War: How to Manage the Growing Rivalry between America and a Rising China,» in The Economist, 16 May 2019, p. 3.

mais cette dernière ne cherche qu'à diversifier les sources d'énergie du pays. Au moment où Pékin a investi 25 milliards de dollars dans le pipeline «Power of Siberia» pour importer annuellement 38 milliards de mètres cubes de gaz naturel de Moscou, la Chine a importé, en 2017 aussi, plus de 90 milliards de mètres cubes de gaz naturel, principalement d'Australie, du Qatar et du Turkménistan.

Les efforts de la Russie et de la Chine en matière de développement économique commun et d'investissement ne ressemblent guère à la coopération entre deux alliés enthousiastes. De 2014 à 2018, la Chine n'a investi directement que 24 milliards de dollars dans l'économie de la Russie.

Au cours de la même période, la Chine a investi 148 milliards de dollars en Afrique subsaharienne (dont 31 milliards au Nigéria seulement) et 88 milliards en Amérique du sud (dont 34 milliards au Brésil).

Pour répondre à ses intérêts croissants, Pékin se développe habilement au niveau régional et international, en particulier au niveau des ressources naturelles indispensables localisées dans l'Extrême-Orient russe, en Sibérie, au Moyen-Orient et en Afrique. La nécessité d'élargir sa pénétration dans les nouveaux marchés se fit pressante. Conformément à l'Europe, la Chine a décidé de lancer une initiative vitale, «la Ceinture et la Route» (Belt and Road Initiative), basée sur des diversités d'itinéraires alternativement terrestres et maritimes. Moscou, complètement encerclée par ces routes, redoute, à long terme, de devenir un territoire de transit. En effet, la nouvelle route de la soie transfèrerait le centre de gravité de l'économie mondiale, de l'océan atlantique à la région eurasienne au profit de la Chine et, par conséquent, engendrerait des implications politiques, économiques, culturelles et sécuritaires.(26)

26- Isabelle FACON, «La Complexe Quête Asiatique de la Russie», in Manière de Voir, No. 139, Février-Mars 2015.

En réponse à ce défi, la Russie tente de contenir l'expansion économique chinoise, surtout en Asie centrale, détentrice d'une importance très stratégique non seulement pour Moscou, mais aussi pour toutes les autres superpuissances régionales et mondiales. Elle a, par exemple, dans le cadre de l'Organisation de Coopération de Shanghai (OCS), refusé, avec le Kazakhstan, la création d'une zone de libre-échange, ou encore celle d'une banque de développement. C'était aussi l'un des objectifs initiaux de la création de l'Union Économique Eurasiatique (UEE), organisation d'intégration économique entre la Russie et quatre ex-républiques soviétiques, l'Arménie, Biélorussie, Kazakhstan, Kirghizstan, lancée en janvier 2015 en vue de cerner la Chine économiquement et politiquement.

En agissant de la sorte, Moscou comprend que l'expansion économique chinoise pourrait l'inciter à jouer un rôle plus actif dans la protection des voies de transport traversant l'Asie centrale dans le cadre de l'initiative ceintures et routes. Moscou ne pourrait tolérer une Chine qui risquerait de revendiquer son rôle de principal fournisseur de services de sécurité de la région, mettant ainsi en cause sa position actuelle.

En fait, Moscou craint que l'allongement chinois à travers ses initiatives économiques et ses corridors commerciaux régionaux et intercontinentaux, n'aboutisse inéluctablement à la protection de ces routes par le biais d'accords de sécurité bilatéraux avec les gouvernements. L'Asie centrale, traversées par la route, verra son rôle et son influence amplifiés dans la région aux dépens de la Russie. Moscou est clairement consciente du fait que les États d'Asie centrale n'hésiteront pas, le moment venu, à signer des accords bilatéraux avec Pékin (énergie, investissements, commerces…) si leurs intérêts les y obligent. Afin d'éviter un déclin général de son influence, Moscou ne doit pas laisser la Chine soumettre la région à son contrôle, autant, sur le plan économique, que sur le plan sécuritaire.

Ces questions économiques, aux influences nocives, constituent une vraie menace pour la sécurité de Moscou et remettent en question la poursuite de la coopération et du partenariat avec la Chine.

4. Moscou et Pékin: Partenaires Provisoires ou Concurrents Éternels ?

La Chine émergente cherche l'hégémonie, d'abord sur l'Asie et finalement au-delà. Pour ce fait, la Chine a trouvé en la Russie un allié provisoire pouvant l'aider à repousser l'influence de Washington et à défendre ses zones de sécurité, afin de rétablir une paix selon sa vision et ses règles. Il est impératif pour la Chine d'adapter le système international à son expérience historique, à son accumulation de force et à sa vision stratégique de la paix dans le monde «Pax Sinica», d'abord dans la région asiatique et plus tard dans le monde.

La Chine se considère comme étant une civilisation ancienne et le centre des civilisations de la terre. Tout ce qui est en dehors d'elle est donc barbare et les autres sociétés n'ont qu'à la suivre ou à s'y "soumettre". "La nation chinoise est une grande nation", a déclaré Xi Jinping dans son livre. "Il n'y a pas de civilisation sur terre équivalente à la civilisation chinoise". La Chine ne cherche à se rallier à la Russie que pour assurer son influence sur la scène internationale et mener les changements nécessaires pour l'ancrer et la renforcer.

A son tour, Moscou, qui se considère comme le centre d'un empire de facto, veut aussi jouer un rôle important dans le maintien de l'équilibre mondial. Cela se perçoit dans deux discours du président Poutine. Premièrement, lorsqu'il a déclaré que «la fin de l'union soviétique a été le plus grand désastre géopolitique du XXE siècle» et deuxièmement lorsqu'il a souligné que «l'union soviétique n'a pas été toujours guidée par une idéologie, les dirigeants soviétiques ont été aussi guidés par les intérêts géopolitiques de la Russie et de l'union soviétique».

En fait, Vladimir Poutine comprend bien l'objectif ultime de son pays et de celui de Pékin: tous les deux prétendent à l'hégémonie eurasienne et ensuite à celle du monde. Alors que la Chine devenait un gagnant relatif, les élites russes ont commencé à reconnaître ouvertement que l'évolution des équilibres économiques et politiques mondiaux ne leur était plus favorable. Après des années d'obsession sur les dangers du pouvoir et de l'unilatéralisme américains, Moscou semble avoir un nouveau fantôme. Le Kremlin est de plus en plus préoccupé par la montée rapide de la Chine et son influence croissante en Sibérie, en Extrême-Orient, en Asie centrale et dans la mer Caspienne - ce que Medvedev a nommé à la suite de la guerre de 2008 avec la Géorgie, "zone d'intérêts privilégiés"[27].

Rappelons-nous que Vladimir Loukine, - premier ambassadeur post-communiste aux États-Unis d'Amérique et plus tard président de la commission des affaires étrangères de la douma-, a bien exprimé les implications stratégiques de la montée de la Chine: «dans le passé, la Russie se voyait en avance sur l'Asie, mais à la traîne de l'Europe. Depuis lors, l'Asie s'est développée beaucoup plus rapidement .... Nous ne nous trouvons pas vraiment entre "l'Europe moderne" et "l'Asie retardée", mais occupons plutôt un étrange espace intermédiaire entre deux "Europe"»[28]. Alors, pour ne plus être confronté au même sort, la Russie recalculerait sa puissance par rapport à ses rivaux voisins, notamment la Chine.

À moyen terme, la Russie pourrait trouver que son leadership dans la région est remis en question par la Chine, non seulement sur le plan économique, comme cela a déjà été le cas, mais également en termes d'orientations sécuritaires[29]. Alors, avec la montée en

27- Andrew KUCHINS, op.cit..

28- Vladimir LUKIN, «Our Security Predicament,» in Foreign Policy, No. 88, Fall 1992, p. 60.

29- Marlene LARUELLE, Andrey KORTUNOV, «Envisioning Opportunities for U.S.-Russia Cooperation in and with Central Asia,» Working Group Expert Paper on the Future of U.S.-Russia Relations, April 2019, p. 5

puissance d'une Chine aux ambitions internationales[30], l'époque où la Russie pouvait aspirer à être l'acteur dominant en Eurasie est révolue: son projet est désormais plus contre-hégémonique qu'hégémonique[31]. De ce fait, la montée de la puissance militaire de Pékin inciterait Moscou à faire de même, bien que son objectif public soit de "dissuader l'expansion de l'Otan». En effet, Moscou ne sera pas en mesure de traiter équitablement une force chinoise dotée de vastes capacités économiques et militaires et, surtout, d'une suprématie déjà reconnue.

Un regard rétrospectif sur l'histoire fait clairement ressortir que quand la Russie a menacé de former son propre bloc militaire nommé l'organisation du traité de sécurité collective (OTSC) en 1992, en réponse à l'expansion de l'OTAN, elle n'a pas choisi la Chine pour partenaire, mais la Biélorussie et le Tadjikistan.

Malgré l'inquiétude de son partenaire chinois, Moscou a renforcé ses liens stratégiques avec des pays voisins de la Chine, notamment l'Inde, la Corée du nord et le Vietnam. Globalement, entre 2013 et 2017, l'Inde était probablement une destination plus sûre pour le matériel de défense russe que la Chine, avec 35% des exportations d'armes russes à New Delhi, contre 12% à Pékin.

Bien la Chine ait pour objectif, en matière de politique étrangère, de créer un environnement international favorable, elle ne s'y attache que dans le but de pouvoir mieux se concentrer sur les affaires intérieures et la croissance économique du pays. Ainsi, tout ce qui pourrait la faire dévier de ce trajet devrait être évité à tout prix. Pour aboutir aux objectifs susmentionnés, Pékin s'acharne à préserver son alliance et son unité formelle avec la Russie; tout en sachant qu'il serait difficile de relever le défi qu'elle s'est fixée s'il existe sur sa frontière une Russie forte.

La Chine considère Moscou comme un partenaire important

30- Bobo LO, «Vladimir Poutine et la Politique Étrangère Russe: Entre Aventurisme et Réalisme?,» in Ifri, No. 108, Juin 2018, p. 9.

31- ibid., p.17.

mais pas aussi vital que Washington en raison de l'interdépendance économique des deux pays. Autrement dit, la Chine ne risquerait pas de provoquer une véritable brouille avec Washington pour défendre Moscou[32]. Lorsque Poutine a espéré convaincre la Chine d'utiliser son influence pour légitimer la position régionale de la Russie, Xi Jinping a vaguement répondu à sa quête sans trancher la question. Les dirigeants chinois maintiennent leur négligence bienveillante vis-à-vis de Washington et de Moscou, pour cela, ils continuent de s'abstenir lors du vote de l'ONU contre la Russie et sapent les sanctions occidentales[33].

Le partenariat stratégique sino-russe est fondé en raison du rejet partagé par la Russie de l'intervention de l'occident, États-Unis Américains en tête, dans leur voisinage immédiat. En dépit de ce sentiment commun, ces deux pays ont des intérêts nationaux contradictoires, surtout en ce qui concerne la prédominance en l'Asie centrale, où se développe un véritable enjeu d'influence culturelle, économique et sécuritaire.

Conclusion

Historiquement et géographiquement, la structure de la politique mondiale ou de l'équilibre mondial au cours des derniers siècles était le suivant: Moscou, l'empire russe, pendant la première guerre mondiale, et l'union soviétique (URSS), pendant la seconde guerre mondiale, étaient des alliés de l'occident contre toutes tentatives de domination du système international. Aujourd'hui, avec la montée en puissance de la Chine, la Russie recalculerait son intérêt national, notamment en redéfinissant sa sécurité nationale et en réévaluant son rapport de force et de puissance avec Pékin. De là, au fur et à mesure, les relations russo-chinois vont dévier du cadre de coopération pour rentrer dans un cadre de rivalité serrée.

32- David GORDON, Jordan SCHNEIDER, «Treacherous Triangle: China, Russia, the United States, and the New Superpower Showdown,» in Foreign Affairs, 22 May 2014.

33-ibid.

On ne cessera de répéter que la Russie est en compétition implicite avec la Chine qui essaie à tout prix de réaliser son objectif ultime et de devenir la seule superpuissance dans le système international; c'est-à-dire, dominante absolue. Pendant que Moscou cherche à recouvrer son influence dans la région, c'est-à-dire à renforcer ses positions dans le monde par une reprise en main de l'espace post-soviétique en tant que grande puissance et l'un des centres influents du monde multipolaire, la Chine la perçoit comme un complice nécessaire pour réussir à adapter le système international à sa vision stratégique de la paix dans le monde.

L'histoire des relations entre les deux pays est lourde et ceux-ci jouent des rôles très différents dans l'économie et la sécurité mondiale, rendant inévitables une divergence dans leurs objectifs. Bien que Moscou et Pékin aient renforcé leurs liens, tous deux défendent leurs intérêts, qui ne coïncident pas toujours. En plus, la nature de ses échanges bilatéraux entre Moscou et Pékin correspond assez étroitement à la description du commerce colonial faite par Karl Marx et Vladimir Lénine, dans laquelle un pays devient un élément matériel d'un autre. Ceci dit, il est rare que les métropoles s'allient avec leurs colonies.

Vu que le système, soit au niveau international ou au niveau régional, ne peut pas posséder qu'une seule vision de la paix, Moscou et Pékin seront-ils toujours à la fois partenaires et rivaux?

Bibliographies:

Ouvrages:

-KINDLEBERGER Charles P., The World in Depression 1929-1939, University of California Press, Berkley, 1973;

-KISSINGER Henry A., On China, Penguin Books, New York, 2012;

-KEOHANE Robert O., After Hegemony: Cooperation and Discord in the World Political Economy, Princeton University Press, Princeton, 1984;

-MEARSHEIMER John J., The Tragedy of Great Power Politics, Norton &Company, Inc., New York, 2014;

-MORGENTHAU Hans J., THOMPSON Kenneth W., CLINTON David W., Politics Among Nations Struggle for Power and Peace, McGraw Hill Higher Education, Seventh Edition, New York, 2005;

-TAYLOR Alan J. P., The Struggle for Mastery in Europe 1848-1918, Oxford University Press, Oxford, 1954;

-WALLERSTEIN Immanuel, The Modern World System II, First Edition, University of California Press, California, 1980;

Articles:

-ARON Leon, «Are Russia and China Really Forming an Alliance?,» in Foreign Affairs, 4 April 2019;

-CUSTER Samantha, DiLORENZO Matthew, MASAKI Takaaki, SETHI Tanya, HARUTYUNYAN Ani, «Listening to Leaders 2018: Is Development Cooperation Tuned-In or Tone-Deaf?,» in AIDDATA A Research Lab at William & Mary, Williamsburg, May 2018;

-FACON Isabelle, «La Complexe Quête Asiatique de la Russie,» in Manière de Voir, No. 139, Février-Mars 2015;

-FADEL Mohammad H., «From Liberal West to Russia and China: How the Arab world Lost the Battle for Democracy,» in Middle East Eye, 6 March 2019;

-GORDON David, SCHNEIDER Jordan, «Treacherous Triangle: China, Russia, the United States, and the New Superpower Showdown,» in Foreign Affairs, 22 May 2014;

-HIGGINS Andrew, «An Unfinished Bridge, and Partnership, Between Russia and China,» in The New York Times, 17 July 2016;

-KHALIL Ahmad, «The Rise of China-Afghanistan Security Relations,» in The Diplomat, 23 June 2016;

-KUCHINS Andrew, «Putin's Return and Washington's Reset with Russia,» in Foreign Affairs, 29 September 2011;

-LARUELLE Marlene, KORTUNOV Andrey, «Envisioning Opportunities for U.S.-Russia Cooperation in and with Central Asia,» Working Group Expert Paper on the Future of U.S.-Russia Relations, April 2019;

-LO Bobo, «Vladimir Poutine et la Politique Étrangère Russe: Entre Aventurisme et Réalisme?,» in Ifri, No. 108, Juin 2018;

-LUKIN Vladimir, «Our Security Predicament,» in Foreign Policy, No. 88, Fall 1992;

-MANDELBAUM Michael, «Westernizing Russia and China,» in Foreign Affairs, Vol. 76, No. 3, May-June 1997;

-MCKEOWN Timothy J., «Hegemonic Stability Theory and 19th Century Tariff Levels in Europe,» in International Organization, Vol. 37, No. 1, Winter 1983;

-Sans Auteur, «Kenya. Pour se rembourser, la Chine Pourrait s'emparer du port de Mombasa,» in Courrier International, 28 Décembre 2018;

-Sans Auteur, «La Politique Étrangère de la Russie: Regard sur 2018,» in RSMD, Rapport No. 36, Moscou, 2017;

-STOKES Jacob, SULLIVAN Alexander, «The Sino-Russo Rundown,» in Foreign Affairs, 16 August 2015;

-TRENIN Dmitri, «Dynamism Hallmark of China-Russia Relations,» in China Daily, 9 March 2018;

-Without Author, «U.S.-China Trade Issues,» in Congressional Research Service, 23 June 2019;

-Without Author, «China v America A New Kind of Cold War,» in The Economist, 16 May 2019;

-YING Fu, «How China Sees Russia: Beijing and Moscow Are Close, but Not Allies,» in Foreign Affairs, Vol. 95, No. 1, January - February 2016;

Sites internet

-https://www.monde-diplomatique.fr/index/pays/russie

Abstracts

In order to facilitate the task of those interested in benefiting from the published researches, the «Lebanese National Defense» magazine is publishing summaries in Arabic of the researches written in French and English, and summaries in these two languages for the researshes published in Arabic.

•*Navy CAPT. Ali Hamieh*

Legal frameworks for the use of unmanned maritime systems

.....52

•*Prof. Nassim El Khoury*

The Arabs between modernism and modernity

.....54

•*Dr. Rosaline Moubarak*

The World Trade Organization celebrates its 100 years

.....56

Legal frameworks for the use of unmanned maritime systems

Navy CAPT. Ali Hamieh

Unmanned maritime systems (UMSs) comprise an important subcategory of unmanned military devices. While much of the normative debate concerning the use of unmanned aerial and land-based devices applies equally to those employed on or under water, UMS present unique challenges in understanding the application of existing law. This article summarizes the technological state of the art before considering in turn the legal status of UMSs particularly under the UN Convention on the Law of the Sea (UNCLOS), and the regulation of their use under the law of naval warfare. It is not yet clear if UMSs enjoy status as ships under UNCLOS; even if they do, it is unlikely that they can be classified as warships. Nevertheless, their lawful use is not necessarily precluded in either peacetime or armed conflict.

The use of unmanned systems together with the possibility that autonomous unmanned systems are likely to come of age soon, has drawn widespread attention in the legal community. Much of this attention has centred on their use in combat. Of note are the vibrant and often emotive debates surrounding the use of air and ground unmanned systems to conduct so-called "targeted killings" and to counter improvised explosive devices in populated areas

Respectively Beyond these debates, the armed forces of many States are increasingly turning to unmanned systems for intelligence, surveillance and reconnaissance (ISR) purposes and for transportation and other aspect of military logistics. However, there has been little consideration of the legal issues raised by the growing use of unmanned maritime systems (UMSs). This is certain

to change, for although the operational use of such systems lags well behind that of their air and ground counterparts, in future maritime security operations and naval warfare their use will loom very large. For instance, UMSs will greatly expand the monitoring capability of law enforcement and naval forces during counter-piracy, counter-drug, counter-weapons of mass destruction proliferation, and refugee operations. During wartime, they are particularly promising with respect to improving transparency of the maritime battle space, enhancing anti-access/area denial (A2/AD) capabilities, anti-submarine and anti-mine warfare. And during both peacetime and periods of armed conflict, UMSs are likely to prove themselves invaluable in maintaining the security of the fragile sea lanes of communication upon which global economic prosperity depends.

Finally, as to naval warfare, the discussion is limited to the law applicable in international armed conflicts, as it is with respect to such conflicts that the law is most highly developed. That said, many of the legal norms discussed, especially those regarding the conduct of hostilities, apply mutatis mutandis during non-international armed conflicts.

The Arabs between modernism and modernity

Prof. Nassim El Khoury

History has long grappled with an essential predicament, that is, the contradiction between the old and the new. Ever since WWII came to an end, people have grown further engrossed by the luster of all that is new, and have thus inadvertently let the traditional fall by the wayside.

Withal, one must not be taken aback by the looming towers swarming the big cities, for even the Babel towers eventually met their maker following a series of earthquakes. As time goes by, we are coming across a growing number of people with a predilection for old a historical cities, as they refer to the notion of "home" instead of resorting to a computer, or seeking refuge in the digital cosmos.

Thus, this modernism, further entrenched by replacing old cities and uprooting them from their past, may ensure a certain perpetuity be established between people through means of modern communication, be it on an individual or communal level, and essentially through translation. As well dwell upon this, a few inquiries can be made, namely as regards matters considered traditional with a religious context, as opposed to those stemming from modern changes.

For instance, we may ponder instances such as how destruction can serve as a means to modernization, and conversely, how modernization can serve as a means to destruction.

We stand in bare witness to an ongoing conflict between modernity in depth and one in form. And thus the question anent modernism is but the outcome of said modernity.

On a concluding note, the aforementioned can be summarized in three philosophies:

The first rejects the west, believing it to be the source of all vices; the second stands diametrically opposed to all that which bears ties to Arabs or Muslims, and the third, believes it is high time we freed ourselves of the past.

The third is attempting to merge both East and West,

And thus, we must understand that we have fallen prey to a way of life that's enfolded us in a bid to alter our ideas and our sentiments, that it may morph us into victims of quiet desperation and qualms, otherwise known as the evils of the century.

The World Trade Organization celebrates its 100 years

Dr. Rosaline Moubarak

In 2019, the WTO will be celebrating its centennial. The Organization that is based in Geneva was created in 1919 in the frame of the Versailles Treaty based on the belief that a universal and sustainable peace cannot be based but on social justice. The tripartite and unique agency that is part of the United Nations Organization joins representatives of governments, employers and workers with the aim of setting international norms, elaborating policies and establishing programs with the purpose of promoting decent job opportunities for men and women in the world.

International norms of work (mainly conventions and recommendation) are adopted and applied based on the tripartite structure or the International Labor Conference. When these norms are adopted, member states are obliged to refer them to the relevant national authorities. States which ratify conventions are also obliged to enforce their resolutions.

In 1998, the Administrative Council of Labor classified 8 conventions as "fundamental" since they addressed issues considered as principles and essential laws such as Trade Union Freedom, Forced Labor, minimum age of employment as well as equal opportunity and treatment. These conventions were equally covered by the relative declaration of fundamental principles and laws related to work.

In the frame of securing a sustainable world peace, social justice remains a primary principle ruling over the work of the WTO and continues to be an objective to accomplish, not to mention the Decent Work program.

The Decent Work Program revolves around four strategic objectives; promoting the right to work, jobs creation, social protection and social dialogue. In the frame of its mission, the WTO aims to provide productive work offers, and decent work which are two vital factors leading to fair globalization to reduce poverty.

Many challenges still lie ahead nowadays, many of which remain to be discovered, be it the fundamental work laws and principle, the social dialogue based on trade union freedoms and joint negotiations, the repercussions of economic crises and the issue of sustainable development.

This centennial is thus an occasion to reaffirm the importance of the WTO and the action of social partners.

Résumés

Pour faciliter la tâche de ceux qui désirent bénéficier des recherches publiées, le magazine «Défense Nationale Libanaise» publie des résumés traduits du français et de l'anglais vers l'arabe et des résumés des recherches publiées en arabe et traduits vers le français et l'anglais.

•*CAPT de frégate Ali hamieh*

Les cadres juridiques de l'usage des systèmes maritimes automatiques

.....59

•*Prof. Nassim El Khoury*

Les arabes entre le modernisme et la modernité

.....61

•*Dr. Rosaline Moubarak*

L'Organisation Internationale du Travail fête ses 100 ans

.....63

Les cadres juridiques de l'usage des systèmes maritimes automatiques

CAPT de frégate Ali Hamieh

Les systèmes maritimes automatiques (UMSs) comprennent une importante sous-catégorie d'appareils militaires automatiques. Alors que la plupart des débats concernant les appareils aériens et terrestres peut s'appliquer en même temps sur les appareils maritimes ou sous-marins, UMS posent des défis uniques quant à la compréhension des lois en vigueur. Cet article résume le développement technologique avant de prendre en considération le statut légal des UMS, particulièrement selon la Convention des lois des mers (UNCLOS), et la régulation de leurs usages selon la loi des opérations de guerre maritime.

L'usage de l'ensemble des systèmes automatiques a largement attiré l'attention de la communauté légale. La plupart de cette attention s'est concentrée sur l'usage de ces systèmes au niveau des combats. À noter les débats concernant l'utilisation des systèmes aériens et terrestres pour exécuter ce qu'on peut appeler des opérations d'assassinat bien définies, et pour démanteler les charges explosives dans les locations habitées.

Loin de ces débats, beaucoup d'armées ont recours à l'utilisation des systèmes automatiques pour des buts de renseignements, de surveillance et reconnaissance, et pour les transports. Or, les problèmes légaux résultant de l'excès d'usage des systèmes maritimes automatiques n'ont pas été suffisamment évoqués. Cette réalité sera sans doute modifiée car, malgré que l'usage opérationnel des UMS est moins que l'usage des systèmes aériens et terrestres, leur usage sera élargi au niveau des opérations

sécuritaires maritimes et des opérations de guerre maritimes dans le futur. Par exemple, l'usage des UMS augmentera les capacités du contrôle de l'application des lois et des travaux maritimes pour la lutte contre le piratage et le trafic de stupéfiants, la lutte contre le déploiement des armes de destruction de masse, et la lutte contre la migration illégale. Durant les temps de guerre, il est possible de qualifier les UMS en tant que systèmes prometteurs quant à l'amélioration de la transparence de l'espace de guerre maritime. Et durant les périodes de paix et de guerres, les UMS feront preuve de leur capacité à être des systèmes de valeur quant au maintien de la sécurité des câbles marins de communication sur lesquels dépend la prospérité de l'économie mondiale.

Finalement, concernant les opérations de guerre maritime, le débat se limite aussi à la loi appliquée quant aux conflits militaires armés, qu'aux conflits où la loi est plus élaborée.

Les arabes entre le modernisme et la modernité

Prof. Nassim El Khoury

La contradiction entre le nouveau et l'ancien pose une problématique essentielle dans l'histoire.

On considère que l'éblouissement des gens par tout ce qui est nouveau et moderne les éloigne du traditionnel et cela depuis la fin de la deuxième guerre mondiale.

De toute façon, il ne faut pas s'étonner trop des tours bâtis dans des grandes cités étant donné que même les tours de Babel ont été détruits par les tremblements de terre. Et on voit de plus en plus des personnes qui préfèrent les villes anciennes et historiques et cela en se référant à la notion de "maison" au lieu de se retourner vers l'ordinateur ou le monde numérique.

Ainsi, le modernisme assuré par le remplacement des villes anciennes en les détachant du passé, peut assurer une certaine continuité entre les personnes à travers les moyens de communication moderne. Ces liens peuvent être au niveau communautaire ou individuel. Notamment à travers les traductions. Ici se dressent quelques interrogations entre ce qui est traditionnel issu des religions et ce qui est reliés aux changements modernes.

Comme on peut se poser une question sur le fait de détruire pour moderniser ou moderniser pour détruire.

On assiste à un conflit entre la modernité des fonds ou la modernité des formes, et la question qui se pose tourne autour du modernisme qui est le résultat d'une modernité.

En guise de conclusion, on résume les courants par trois :

Le premier refuse l'occident en le considérant source de tous les vices, le deuxième se contredit avec tout ce qui est arabe ou musulman en considérant qu'il est tant de se libérer du passé.

Le troisième essaye de faire un mélange entre l'occident et l'orient.

Il faut noter enfin que nous sommes assujettis à un mode de vie qui nous encercle pour échanger nos idées et nos sentiments pour nous rendre victimes de désespoir et d'inquiétude qui sont d'ailleurs les maux du siècle.

L'Organisation Internationale du Travail fête ses 100 ans

Dr. Rosaline Moubarak

En cette année 2019, l'OIT fête son centenaire. Basée à Genève, l'OIT est fondée, en 1919, sous l'égide du Traité de Versailles, sur la conviction que la paix universelle et durable ne peut être fondée que sur la base de la justice sociale. Unique agence tripartite de l'Organisation des Nations Unies, l'OIT réunit des représentants des gouvernements, employeurs et travailleurs pour établir des normes internationales, élaborer des politiques, et concevoir des programmes visant à promouvoir le travail décent pour tous les hommes et les femmes dans le monde.

Concernant les normes internationales du travail (principalement les conventions et les recommandations), elles sont adoptées et leur application est contrôlée par le biais d'une structure tripartite, la Conférence internationale du Travail. Lors de son adoption, les Etats membres doivent les soumettre à l'autorité nationale compétente. Les pays ayant ratifiées une convention sont obligés de l'appliquer en droit et en pratique et de faire rapport sur son application.

En 1998, le Conseil d'administration du Travail a qualifié de «fondamentales» huit conventions qui traitent des questions considérées comme des principes et droits fondamentaux au travail, telles que la liberté syndicale, le travail forcé, l'âge minimum au travail, et l'égalité des chances et du traitement. Ces conventions sont également couvertes par la déclaration relative aux principes et droits fondamentaux au travail

Au titre d'assurer la paix mondiale et durable, la justice

sociale reste au cœur du travail de l'Organisation, et demeure un objectif à atteindre, sans oublier le programme du travail décent. Le travail décent reformule autour de quatre objectifs stratégiques; la promotion des droits au travail, la création de l'emploi, la protection sociale, et le dialogue social. Dans le cadre de sa mission, l'OIT vise à assurer l'emploi productif et le travail décent qui sont des facteurs clés pour parvenir à une mondialisation équitable pour réduire la pauvreté

De nombreux défis se posent encore aujourd'hui et beaucoup d'entre eux restent à relever, que ce soit en matière des principes et droits fondamentaux au travail, du dialogue social fondé sur la liberté syndicale et la négociation collective, des conséquences des crises économiques, et du problème du développement durable.

Le centenaire est donc une occasion de réaffirmer l'importance de l'OIT et l'action des partenaires sociaux. Pour cela, l'OIT a formé la commission mondiale sur l'avenir du travail. Cet objectif lui permet de comprendre et répondre, efficacement, aux défis que constituent les évolutions technologiques et autres pour le mandat de l'OIT en faveur de la justice sociale.

L'OIT a été partie prenante de l'histoire d'un siècle chargé de problèmes et de défis, encore aujourd'hui, son rôle et sa pertinence sont plus que jamais prépondérants. Et pour que son action soit pertinente, il faut veiller à ce qu'elle reste à l'abri des intérêts du capital privé.

الدفاع الوطني اللبناني - تشرين الأول - 2019 العدد ١١٠
Défense Nationale Libanaise - Octobre - 2019 N°110

الدفاع الوطني
DEFENSE NATIONALE
LIBANAISE

Structural Adjustment and its adaptability to Lebanon

Moscou et Pékin : Sur les Rails d'une Compétition Hégémonique ?

١١٠